[PEACEWORKS]

# السجون والاحتجاز في ايران

ويليام أ. إيفانجيلوس

UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE

# المحتويات

بيس وركس • أغسطس 2016 • التقرير رقم 119


مقدمة ... 5

النظام السجون ... 11

فواه السجناء ... 29

الخاتمة ... 39

توصيات ... 40


[إذا كانت السجون تمثل انعكاساً لمجتمع النظام فإن السجناء يجب أن يكونوا أحراراً في ديمقراطية.]

## الملخص


- أصبح نظام السجون والاعتقال في ليبيا في حالة من الفوضى وأشكال الآمال السابقة للإصلاح على الإيار.
- نتج عن اضطرابات ثورة 2011 وما تلاها من حركة ومتين نظامًا معقدًا يعاني من أجل مواجهة تلك التحديات الهيكلية والأزلية والتحديات المتعلقة بالميليشيات.
- تُدار السجون من قبل الفروع المختلفة لحكومات المتنافسة، بسبب أيضًا من قبل جماعات مسلحة خارج نطاق الدولة.
- كثيرًا ما تعتمد المنشآت التي تديرها الدولة على الجماعات المسلحة لمساعدة في حمايتها من الهجمات التي تُشن على السجون والهروب التي تنطلق من السجناء من المحاكم والمستشفيات إليها.
- زارت فرق الأمم المتحدة عشرين منشأة في أنحاء مختلفة من الدولة في عام 2012 وكررت الزيارة في عام 2015-2016؛ حيث أجرت مقابلات مع مسؤولي السجون ومسؤولين حكوميين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.
- وجد الفريق أن مديري السجون يحاولون تحسين ظروف كل من الموظفين والسجناء، لكنهم يواجهون عوائق بالغة في حين أن نقص الموارد والكوادر المؤهلة يزيد الأمر سوءًا.
- يجب على الموظفين التعامل مع عدم قدرة الدولة على صرف الرواتب بشكل منتظم. وقد اتهم عناصر الجماعات المسلحة بالتورط في الشرطة القضائية بالطلب والتوقيف.
- تم احتجاز معظم السجناء دون محاكمة أو إدانة؛ حيث وقع الكثير منهم في شراك الاعتقال القضائية.
- في بيئة مليئة بالنزاعات، قد يكون من المبرر احتجاز السجناء على أنهم مجرد سجناء، لكن على أنهم «أعداء» يشكلون تهديدًا، مما أدى إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة السجون. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من السجناء ليسوا مجرمين «عاديين»، بل هم معتقلون بسبب الأنشطة المتعلقة بالنزاعات أو معتقلين سياسيين.
- عادة ما يعيش السجناء في ظروف تفتقر إلى الصرف الصحي ويُطعمون بالأسلاك ويُسجنون سجنًا، وبالتالي فهي غير مجهزة وتفتقر إلى الخصوصية والمساحة الأساسية والمرافق لممارسة الأنشطة الترفيهية وخدمات الطب.
- يواجه كل من السجناء الكبار والسجناء (بما في ذلك مسؤولو النظام السابق) والأحداث والسجينات السجناء الأجانب تحديات إضافية.
- يجب إجراء مجموعة من الإصلاحات على نظام السجون والاحتجاز على وجه السرعة، بدءًا من الإصلاحات التشريعية الرئيسية — كإعادة كتابة قانون السجون الذي يحكم النظام — حتى التدابير البيروقراطية — كتحسين إجراءات فرز السجناء وتحسين الإدارة الاستراتيجية لأنظمة السجون التي تعتمد على تجميع البيانات.
- رغم تحديات النزاع القائم، إلا أنه يجب على مديري السجون تحمل المسؤولية بشأن إدخال تحسينات على أوضاع السجناء على قدر المستطاع. ومن ناحية أخرى، تتوقف فرص القيام بإصلاح مؤسسي أعمق على مساعدة الجهات الفاعلة المحلية والدولية لمسؤولي السجون في الحفاظ على تماسك النظام حتى يتم استعادة الاستقرار السياسي وبوادر الإصلاح.

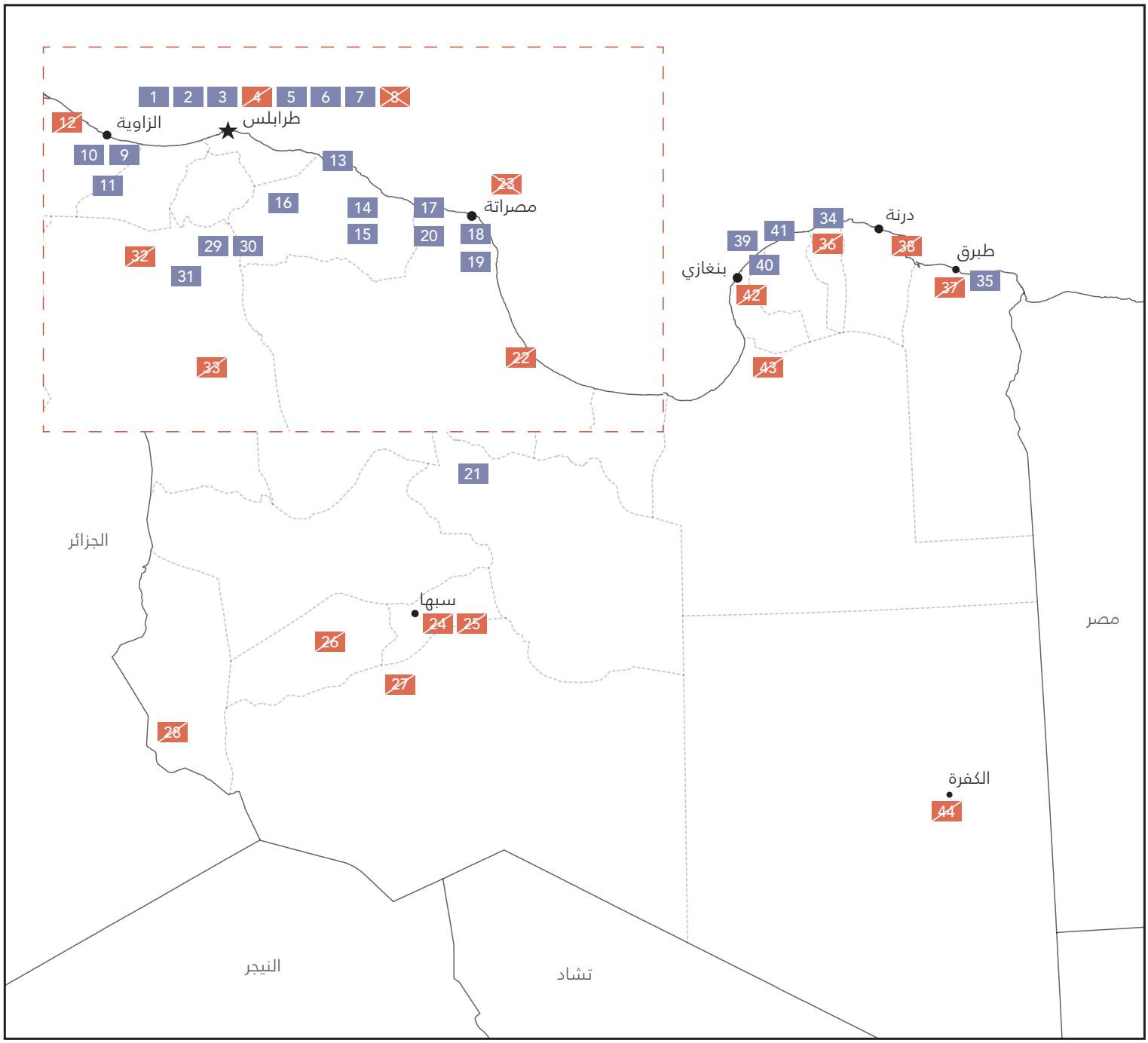


مفتوح
مغلق بصورة مؤقتة/قيد استعمال آخر
مغلق بصورة دائمة

**فرع طرابلس**
1. عين زارة
2. البركة
3. تاجوراء (أ)
4. ~~تاجوراء (ب)~~
5. الجديدة للنساء
6. الهضبة
7. الجبس
8. ~~الجديدة للرجال~~

**فرع الزاوية**
9. جوددائم
10. جنوب الزاوية
11. الجزيرة
12. صرمان

**فرع الخُمس**
13. الخُمس
14. ماجر، زليتن
15. زليتن القديم
16. ترهونة

**فرع مصراتة**
17. الدافنية
18. الكلية الجوية
19. الهدى
20. طمينة
21. الجفرة
22. سرت
23. ~~الوحدة~~

**فرع سبها**
24. سبها
25. سبها المحلي
26. مرزوق
27. أوباري
28. غات

**فرع الجبل الغربي**
29. جندوبة
30. جندوبة للنساء
31. زنتان
32. جادو
33. مزدة

**فرع بنغازي**
39. الكويفية
40. الكويفية للنساء
41. المرج
42. أبو دريزة
43. أجدابيا
44. الكفرة

**فرع الجبل الأخضر**
34. قرنادة
35. طبرق
36. البيضاء المحلي
37. الجلاء، طبرق
38. درنة

## مقدمة

تعرضت المؤسسات الأمنية الليبية لضغوط متزايدة منذ اندلاع ثورة 2011 التي أطاحت بمعمر القذافي ونظامه. وبرز هذا الضغط بشكل أكثر وضوحاً في نظام السجون بالدولة أكثر من غيره من الأنظمة. وفي عام 2014 انغمست ليبيا في حرب أهلية أسفرت عن عدد كبير من المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاعات، والانفلات الأمني، وتوطّد سلطة عمل الميليشيات - في صراع تجدد وتوقف مراراً منذ سقوط الدولة الآن إلى حكومتين متنافستين (GNA والحكومة المؤقتة)، هما: حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت في ضوء المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة، وعدد كبير من الجماعات المسلحة التي انتخرطت من أجل النزاع السياسي للسيطرة على الموارد الشحيحة. ويمزق هذا النزاع الممتد أواصر الولاء الوطني، كما يهدد الحرب الأهلية التي تستنزف الخزانة العامة للدولة وتخلف عنه أعداد كبيرة من المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاعات. وتعمل الشرطة القضائية - المكلفة من وزارة العدل بإدارة السجون في ليبيا - في حالة صراع من أجل البقاء في ظل السلطة المنتحدية التي تنشأ كل يوم وسرعة تبدد التقدم المحدود المحرز نحو الإصلاح الذي تم تحقيقه حتى الآن.[2]

تُلخص التحديات الهيكلية والأمنية والمتعلقة بالميزانية التي تواجه نظام السجون في ليبيا حالة عدم اليقين التي تحيط بهذا. وكما هو الحال في أغلب المؤسسات الحكومية، تعتمد الشرطة القضائية حسب خطوط النزاع؛ حيث تقع مقره الرئيسي الأساسي في طرابلس، بينما يزاول مقره الرئيسي الثاني أعماله الآن بمدينة البيضاء الواقعة على بعد مئات الأميال شرقاً. وتعاني إدارة الشرطة القضائية لنظام السجون بالفعل من ضعف، كما تواجه تحديات تَدَخُّل جماعات مسلحة قوية أحياناً في إدارة السجون ومرافق الاحتجاز التابعة لها منذ الثورة. وبالإضافة إلى مرافق وزارة العدل، تدير العديد من الجماعات المسلحة مرافق احتجاز السجناء خارج نطاق سيطرة نظام العدالة الجنائية، فهي إما تقع في مواقع تابعة لها أو وزارة الدفاع أو الداخلية بشكل رسمي أو في مواقع احتجاز مؤقتة تقع خارج نطاق سيطرة الدولة بشكل كامل. وعلاوة على هذا المشهد المعقد، يدير جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية مجموعة من مرافق الاحتجاز التي يمثل أغلب المحتجزين بها مهاجرين ولاجئين تم اعتقالهم بعد محاولة عبور الحدود الليبية والبحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا.

ويتسبب الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا من المساعدة الدولية، بينما أدى تراجع الصادرات النفطية إلى خفض ميزانية الحكومة بشكل كبير. وبالتالي أصبح الإنفاق على السجون ضئيلاً، مما أدى إلى تعليق مسيرة الإصلاحات التي أثرت على رواتب الموظفين الذين يوفرون الخدمات وتدهورت ظروف المعيشة المتدنية للسجناء. وتم احتجاز معظم السجناء دون محاكمة أو إدانة؛ حيث قبعوا في شركات عطالة عمل القضائية. ولم يتم الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة في عام 2015 حيال الليبيين الذين يتقاضون رواتب من أكثر من إدارة حكومية خفض الإنفاق في حساب، بل كان لها أثر سلبي على الموظفين العاملين السجون. وتشير الأبحاث إلى أن الهجمات التي تُشن على السجون، وكذلك الهروب التي تنقل السجناء إلى المحاكم والمستشفيات تحدث بشكل متكرر في العديد من المناطق، فضلاً عن تضاعف الاشتباكات التي تحدث داخل السجون ذاتها في عام 2015 حيث دفعت ثلاث هجمات للدولة الإسلامية سجوناً بأكملها تحت سيطرة مجموعات مسلحة أخرى، مما يمثل تهديداً آخر مثيراً للقلق.

**التحديات الهيكلية والأمنية والمتعلقة بالميزانية التي تواجه نظام سجون الدولة في ليبيا كبيرة.**

لا يقتصر أثر هذه التحديات على الاهتمام بأنظمة السجون والاحتجاز خلال الفترات الحالية أو فترات النزاع على الحقوق الجماعية الوفدية للمعتقلين فحسب بل يُعد عاملاً أساسياً أيضاً في الحفاظ على الأمن وسيادة القانون؛ حيث تتزايد التحديات التي تواجه المعتقلين بشكل آمن ومُؤمن في بيئة فترة النزاع وما بعده. قد يؤدي ظهور الحراس إلى السجناء على أنهم مجرد سجناء أو كأعداء «الوعكة صحية»، مما أدى إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة السجن. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من السجناء الذين سواء مجرمين «عاديين» بل هم معتقلين لأسباب تتعلق بالنزاعات أو معتقلين سياسيين، مما يخلق عقبات فيما يتعلق بإجراءات احتجاز هم الشرطة القضائية التي تقوم باحتجاز هم في ظروف قد تؤدي إلى أن هم في حالة أفضل من السجناء الآخرين وتؤدي إلى مشاكل مع الحراس ومثال ذلك. ويمكن أن تؤدي هذه العوامل، فضلاً عن أجواء النزاع السائدة في الدولة، إلى تضخم المخاوف الأمنية داخل حدود السجن وحولها. وبالتالي، يُعد كل من المساعدة الدولية لنظام السجون الليبي والقدرة المستقلة لديه أمراً أساسياً لحل شواغل في غاية الأهمية فيما يتعلق بمعاملة السجناء، فهو يتم؛ حيث يترتب على هذا النوع من الدعم تعزيز سيادة القانون وتوفير الأمن على المدى الطويل إمكانية حبس الدولة، مما يُحد من الدور المحتمل الذي يهدد أمن الدولة الليبية في مرحلة انتقالية حرجة.

## السياق والخط الزمني

هناك عدد من التطورات السياقية الأساسية والمحطات الزمنية التي يجدر أخذها بعين الاعتبار عند محاولة فهم كيفية تشكُّل النظام السجوني الليبي من خلال الأحداث التي وقعت قبل الثورة وأثناءها وبعدها (انظر الشكل 1).

خلال فترة حكم القذافي، أسهمت سياسات العقاب الجماعي والاعتقالات التعسفية واسعة النطاق والاختفاء القسري والممنهج لحقوق الإنسان في تشكيل النظام السجون. وإضافة إلى سجون النظام العادية، أنشأ النظام سجونًا سياسية أو «سجون مؤقتة» دون محاكمة أو تمديد مدة الاعتقال رغم إصدار المحاكم أحكامًا بالبراءة والإفراج.[3] وقد قُتل ما يقرب من 1200 سجينًا – في حادث أثار الرأي العام بشكل واسع – في سجن أبو سليم في طرابلس في يونيو 1996، وقد دفن النظام جثث الضحايا في مقابر جماعية مجهولة لأسر الضحايا، ولم يُكشف عن الحقيقة في هذه المجزرة.[4] وخلال هذه الفترة، كان مسؤولو السجون يتمتعون بحصانة فعلية من المساءلة، حيث كان المجتمع الدولي يتجاهل بصرامة أي انتهاكات تحدث في السجون الليبية، حتى عندما تم التخطيط لزيارات ممثلي المجتمع الدولي بعناية شديدة لتصدير صورة إيجابية.[5]

**الشكل 1 الخط الزمني لتطورات السياق الليبي ونظام السجون الليبية**

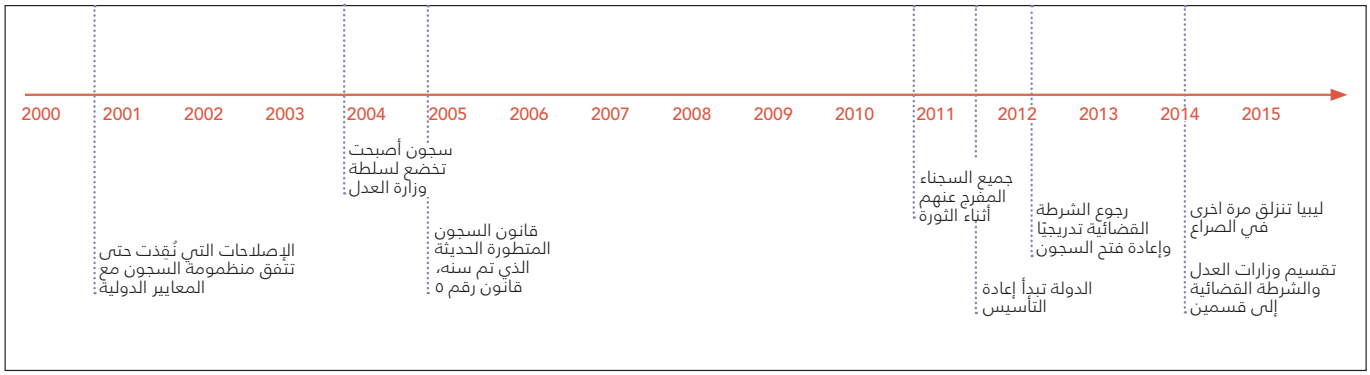


تزعم سيف الإسلام نجل القذافي عملية إدخال بعض الإصلاحات الطفيفة من خلال سلسلة من الإصلاحات، التي نُفذت في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية فيما وصف بأنه تقارب ليبي مع الغرب. وفي حين تلقى الدعم الخارجي، كان النظام يقاوم بشدة أي ضغط لجعل نظام السجون متوافقًا مع المعايير الدولية الجيدة. لذلك، في عام 2004 انقسمت وزارة العدل والأمن العام حينها إلى وزارتين (وزارة الداخلية ووزارة العدل)، وقد تم سحب السجون من سلطة وزارة العدل.[6] واختيرت الطرق القضائية التي كانت في السابق واحدة من بين أربع عشرة جهات تابعة الشرطة الوطنية لتشكيل مخصص لإدارة السجون تحت إشراف وزارة العدل. وفي عام 2005، دخل القانون رقم 5 (وهو قانون جديد بشأن السجون، وهو إصلاح شكلي بحت)، حيز التنفيذ. وقد حدد القانون معايير طموحة لإعادة تأهيل السجناء وعزز الإطار التشريعي لنظام السجون بشكل عام.[7] وعلاوة على ذلك، أجرى النظام عددًا من عمليات الإفراج الجزئية عن عدد من السجناء الإسلاميين السياسيين نظرًا للضغوط المحلية والدولية التي مورست عليه عقب أعمال القتل التي وقعت في سجن أبو سليم.[8]

**بسبب التيار الذي أصبح يدير النظام، تم تفريغ معظم السجون الليبية منذ أواخر فبراير 2011 فصاعدًا.**

ورغم هذه التقدم المُحرز كانت هناك تقارير في عام 2011 - حينما اجتاحت رياح الثورة الدولة - تفيد بوجود حالة من سوء التصاعد داخل السجون وزارة العدل والأحياء المحيطة بها. وفي النظام أكثر قلقًا بشأن المخاطر التي قد تتعرض لها أفراد السجناء والهجمات الخارجية لتوثيق انتهاكات الشرطة القضائية.[9] وفي إفادة الكتائب المؤيدة الخارجة عن القانون والتي انخرطت في سيطرة القذافي شكل لاحق إلى السجون لضمان أمنها وحل محل مديري سجون الشرطة القضائية في عدد من المواقع.[10] ومع الموجات التي جاءت لتغيير النظام، فُرغت معظم السجون الليبية من أواخر فبراير 2011 فصاعدًا. وفي بعض الحالات كانت – على ما يبدو – تُصدر أوامر كتائب المؤيدة بفتح أبواب السجون وإطلاق سراح السجناء بشكل جماعي. وادعى الكثير من الليبيين أن هذه

الكتائب المحلية القوية التي ساعدت على الإطاحة بالقذافي في البداية. وقد أدى هذا الانقسام إلى تعقيد الجهود الرامية إلى إنشاء نظام فعال لإدارة السجون.[11]

وتُطلق سراح السجناء في أماكن أخرى عن طريق مزيج من انتهاء فترات الاحتجاز الداخلية والإفراجات الخارجية على السجون. ومع ذلك، لم يُطلق سراح سجناء سجن بأبو سليم الذين تم احتجازهم بأوامر من النائب العام سوى بضعة أشخاص منذ سبتمبر 2011، عندما أطاحت الميليشيات المتمردة بنظام القذافي.[12] ورغم عدم وجود أي قيود رسمية تفرض على ظروف المحتجزين، إلا أن التجاوزات كانت واضحة. وفي أواخر عام 2011، أفرجت السجون وزارة العدل الليبية عن جميع السجناء الذين بلغ عددهم حوالي 17500 – خارج أسوار السجون.

استحوذت الجماعات المسلحة الثورية - خلال الثورة - على أغلب مرافق السجون وزارة العدل، بالإضافة إلى مدارس ومرافق شاقة لأمن الدولة وبعض المنازل والممتلكات الخاصة لاحتجاز السجناء المعتقلين. وأدى هذا إلى تعقيد الأبعاد المتعلقة بالنزاع. وبعد الثورة، بينما بدأت الدولة في إعادة تأسيس نفسها في أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012، تحركت الحكومات المتعاقبة للمجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، ووجدت وزارة العدل نفسها في موقف يرغمها على إعادة التفاوض مع جماعات مسلحة قوية على مرافق الاحتجاز هذه. ومن أبريل 2012 فصاعدًا، عادت الشرطة القضائية لمزاولة عملها بدرجة أكبر؛ حيث وجد العديد من القرارات التي اتخذت مؤخرًا، حيث كان إعادة السجون إلى سيطرة الدولة مشروطًا باستمرار مشاركة الجماعات المسلحة الثورية في إدارة الكثير من مرافق الاحتجاز. وبمرور الوقت، تمكنت أغلب المرافق في نهاية المطاف من إعادة الشرطة القضائية ودعت موظفي الشرطة القضائية الذين خدموا في عهد النظام القديم للعمل جنبًا إلى جنب مع العناصر الثورية الجديدة. ومع ذلك، ظلت توازن القوى في العديد من المرافق في حالة من التوتر والنزاع، كما ظل عددًا من المرافق تحت سيطرة الجماعات المسلحة وحدها.[13] واستمرت عملية المفاوضات إلى عام 2013. وتُدار السجون - على الأقل ظاهريًا - إلى سيطرة وزارة العدل وصُرفت رواتب للجماعات المسلحة وفرص عمل جديدة ودُمجوا في صفوف الشرطة القضائية. وعكست هذه العملية جهود مماثلة لدمج أجزاء من جميع جوانب قطاع الأمن؛ حيث تم دمج آلاف المقاتلين الثوريين - الذين يمثلون الغالبية الكثيرة - في وزارة الداخلية والدفاع على الورق فقط ومُنحت أسمائهم في نظام صرف الرواتب التابع للدولة. ومع ذلك، لم يخضع إلى سيطرة القيادة الفعلية بدلًا من ذلك، ظلت جماعاتهم المسلحة وولاءاتهم منهم.[14]

**تم تهديد العديد من مدعي العموم والقضاة وترهيبهم على يد جماعات مسلحة واضطروا إما لاستبعاد الحالات أو تمديد فترة احتجاز ما قبل المحاكمة بغض النظر عن الأدلة.**

وخلال هذه الفترة بدأ أعضاء النيابة العامة والشرطة القضائية في استعادة إمكانية الوصول الفعلي إلى مرافق السجون، وسعت وزارة العدل إلى تبرير أوضاع جميع السجناء المحتجزين في سجونها وإنشاء ملف لكل شخص محتجز. ولكن هذه العملية طرحت تحديات بغض النظر عن العدد المحدود للنظام القضائي الذي تم إنشاؤه بالفعل. وتنطوي على الكثير من السجناء المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع في سياقات معارك الثوار الليبية ولا توفر أدلة كافية لإلصاق جرائم محددة بهم. وسط تحديات بيئة عمل النزاع تم رهيب العديد من أعضاء النيابة العامة والشرطة القضائية من قبل الجماعات المسلحة وأُجبروا على القيام بالقبض أو تمديد فترات الحجز قبل المحاكمة بغض النظر عن الأدلة. وعلاوة على ذلك، صرحت الجماعات المسلحة التابعة لوزارة الداخلية والدفاع من خلال عرقلة في أعمال الشرطة في ظل عدم وجود قوة شرطية فعالة؛ حيث لم تتولى القبض على المجرمين المزعومين، لكن فشلت في إجراءات التحقيق السليمة أو في جمع الأدلة. ووجد أعضاء النيابة العامة والشرطة القضائية أنفسهم تحت ضغط شديد من الجماعات المسلحة لإضفاء الشرعية على هذه الاعتقالات. وما زاد الوضع سوءًا أن بعض الجماعات المسلحة من خلال عرقلة توفير «الأمن لحاكم» أعضاء النيابة العامة. ولا تزال النتيجة أنه سرعان ما تأمر السلطات القضائية التي تُفرغ بقبضة من أشخاص - معظمهم من السجناء السابقين - بالإفراج عنهم بسبب نقص الأدلة، وتم اطلاع المحاكم - عند مراجعة عملها - إلا بمجرد الموافقة على أوامر الاعتقال وتأجيل القضايا فقط كانت الجهات القضائية تتعرض - في الخفاء - للترهيب والتهديد المباشر والاختطاف والاغتيال.[15]

وفي ربيع عام 2014، تصاعدت التوترات طويلة المدى المتفاقمة بين الفصائل السياسية والجماعات المسلحة بشكل خطير إلى أن تحولت إلى معركة سيطرة على طرابلس. وانقسمت الجماعات المسلحة بين إسلاميين وعسكريين تحت راية برلمان منتخب في معركة من أجل السيطرة السياسية والإيديولوجية؛ حيث شكّل الائتلاف العسكري العمليات الكرامة الذي تألف من جماعات مسلحة من شرق ليبيا تحت قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر قائد القوات الليبية في المنطقة الشرقية، والمتحالف مع جماعات مسلحة من مدينة الزنتان التي تقع على إحدى قمم الجبل الغربي جنبًا، بينما

تمثل الجانب الآخر في الحرب الأولى التي شاركت الجانب الأول وقوده قوات آتية من محافظة طرابلس. وفي نهاية المطاف، أحكمت قوات «فجر ليبيا» سيطرتها على العاصمة وأعادت المؤتمر الوطني العام الذي كان البرلماني الذي انتخب فترة وجيزة قبل الثورة - وقد عينت قديماً دعماً لحكومة الإنقاذ الوطني التي تتخذ من طرابلس مقراً لها. وفي الوقت نفسه، انتقل كل من مجلس النواب المنتخب حديثاً برئاسة السياسي المخضرم عقيلة صالح والمتحالف مع قوات حفتر للحكم من المدن الشمالية الشرقية المتمثلة في البيضاء وطبرق. وبالتالي انقسمت الدولة سياسياً وجغرافياً، مما أدى إلى انغماسها في حرب أهلية أكثر ضراوة.

وقد انجرت العديد من النزاعات المحلية القائمة في جميع أرجاء ليبيا إلى المعركة السياسية الأكبر الدائرة من أجل السلطة. فقد حوّل القتال في غازي أحياءها إلى ركام واضطرت آلاف الأسر إلى الفرار. وتعرضت صناعة النفط الليبية بالأخص إلى ضرر فادح بسبب أحداث العنف، الأمر الذي أثّر على الموارد المالية الحيوية العظمى من الشعب الذي تعتمد على أرباح شركة النفط المملوكة للدولة التي تُصرف من خلال البنك المركزي من أجل الحصول على البضائع المستوردة التي تقدمها الدولة كالمياه والكهرباء. وهددت الجماعات العظمى من الشركات الدولية والمنظمات غير الحكومية من البلاد، فأنهى القتال في طرابلس في يوليو 2014 ولم تعد مرة أخرى. ونزح أكثر من 430000 شخص نزوحاً داخلياً بسبب القتال في طرابلس وحدها في عام 2015،[16] ولا تزال هذه الأرقام تتزايد عن 4000 شخص خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2016.[17]

وفي عام 2015 بدأت الصدامات تنتشر في كلا الائتلافين الحاكمين اللذين تشكلا بتوسط من الأمم المتحدة - خلال المحادثات التي جرت في أواخر عام 2015 وتُقلت إلى طرابلس في يونيو عام 2016 - حيث يهدف القتال على الحصول على دعم واسع من الجماعات المسلحة على الأرض. وتنامت التشكيلات الإجرامية غير المشروعة في ظل غياب السلطة الأمنية في ليبيا؛ حيث قامت بتهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة وتهريب النفط والمخدرات والأسلحة وغيرها من البضائع الأخرى.[18] وزادت المناوشات التي تعنى في عمليات الاختطاف التي قامت بها الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية التي ظهرت في هذه الفوضى. وظهرت الجماعة الإسلامية المتطرفة المعروفة باسم «الدولة الإسلامية» في ليبيا في عام 2015 واستغلت حالة الفوضى والخوف السياسية وأحداث العنف سيطرت تلك الجماعة على قاعدة واسعة من القليم الدولة، مستغلة شكل أساسي في مدينة سرت الساحلية وأجزاء محدودة من طرابلس وزليتن ودرنة وصبراتة، حيث قامت بتوطيد السكان المحليين الذين هددتهم السيطرة على مناشط استخراج النفط الليبية المربحة.

**لقد أدى إنشاء وزارتي عدل متنافستين في 2014 – أحدهما في الغرب والأخرى في الشرق – إلى تقسيم الشرطة القضائية أيضًا على طول خطي الصراع.**

أثرت هذه التطورات على مشهد السجون والمعتقلات بطريقتين. أولًا، أدى إنشاء وزارتي عدل متنافستين في عام 2014 - واحدة منهما بالمنطقة الغربية والأخرى بالمنطقة الشرقية - مما أدى أيضًا إلى انقسام الشرطة القضائية بين الجانبين. بالإضافة إلى النزاع المسلح الذي بدأ في المنطقة الشرقية في سجن قنفودة الليبي نشأ نزاع، تمخض القتال عن مخاوف كبيرة فيما يتعلق بالسجون والسجناء المعتقلين بالأساس في المنطقة الغربية، حيث دلت المؤشرات على أن الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يجري احتجازهم في مرافق تديرها جماعات مسلحة تعارض انتماءها إلى وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. أما في المنطقة الشرقية فقد سيطر الجيش الليبي على حق الاحتجاز من سجون وزارة العدل لصالح المعتقلين الأساسيين وأبقاهم تحت رقابة النزاع، ناقلًا عهدة المعتقلين تحت ولاية وزارة الدفاع. وانتشرت مرافق الاحتجاز المؤقتة التي تُديرها جماعات المسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة في جميع أرجاء الدولة، مع عدم قدرة الدولة على مواجهة سلطتها الأوسع سيطرة عليها. وأثيرت دواعي القلق الشديد حول ما أفادت التقارير من تعذيب وإساءة معاملة للمعتقلين على نطاق واسع في كل من السجون الرسمية ومراكز الاحتجاز غير التابعة للدولة.[19]

## المنهجية والمقاربة

كان جزء من ملف أعمال السياسات الذي بدأ في عام 2012، أجرى معهد الولايات المتحدة للسلام تقييمًا سريعًا للسجون بناءً على طلب وزارة العدل الليبية وأصدر تقريرًا عن وضع نظام السجون بالدولة في مرحلة ما بعد الثورة. وحدد التقرير للمضي قدمًا في إصلاح قطاع السجون. ولم يُنشر التقرير عام 2012، وإنما تم مشاركته مع المسؤولين المحليين والدوليين ذوي الصلة الذين عملوا على إصلاح السجون والاعتقال في ليبيا، كما ظل معهد الولايات المتحدة للسلام على اتصال بالسلطات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات ذلك التقرير.[20]

وفي أغسطس 2015، أطلق معهد الولايات المتحدة للسلام دراسة تقييمية تهدف إلى تقييم وضع نظام السجون في ليبيا على مدى السنوات الثلاث القادمة. وفي ظل تدهور الوضع الأمني على الأرض في ليبيا منذ عام 2014 وأزمة الحاجة إلى إجراء دراسة جديدة أكثر إلحاحًا؛ حيث أثارت العودة إلى النزاع في ليبيا دواعي قلق شديد إزاء أثر ذلك النزاع على نظام السجون. وكما تم في دراسة عام 2012، أجريت دراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2016 استغرقت شهورًا مع وزارة العدل، ولكن تطلب الأمر هذه المرة الحصول على موافقة مسؤولين من الحكومتين الليبيتين المتنافستين بالشرق والغرب. وشملت الشراكة الضمنية دخول السجون في كلتا الحالتين.

وركزت فرق التقييم خلال السنتين عام 2012 والفترة من 2015 إلى 2016 على نظام السجون بوجه عام، بما في ذلك تقييم الظروف والأطر القانونية والتنظيمية، وتقييم الأمن والسلامة والبنية التحتية المادية وسجلات السجون وبياناتها، فضلاً عن مستوى الغذاء الذي تشتمل عليه أماكن الإقامة وسائل الراحة فيه وأماكن مباشرة الأشطة الرياضية والترفيهية والعمل، بالإضافة إلى إمكانية حصولهم على الرعاية الطبية والغذاء والمياه والصرف الصحي وفيما يتعلق بالسجون والاتصال بالعالم الخارجي.

استندت فرق التقييم إلى مقابلات أجريت مع الأطراف المعنية وفي أماكن السجون؛ حيث أجريت المقابلات مع مسؤولين حكوميين وقادة بالشرطة القضائية وقُرابة عاملين في السجون وقُرابة تابعين لجهات أخرى قطاع العدالة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونشطاء محليين في مجال حقوق الإنسان وصحفيين وقُرابة تابعين لمنظمات غير حكومية محلية ودولية تعمل على القضايا المتعلقة بالسجون والاعتقالات.

وفي عام 2012، زار فريق التقييم 17 سجنًا في كافة أنحاء غرب وشرق وجنوب ليبيا تحت إشراف وزارة العدل، كما تمكن الفريق من دخول أربعة مرافق احتجاز تحت سلطة وزارة الداخلية، بما في ذلك مركزًا للاحتجاز ومركزًا تديره جماعة مسلحة ومرافق احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن مرفق احتجاز واحد تحت سلطة وزارة الدفاع (انظر الجدول 1). وزار فريق التقييم الخاص بدراسة عام 2015–2016 ستة عشر مرفقًا في غرب ليبيا وأربعة مرافق في شرقها في أغسطس وسبتمبر 2015 ويناير وفبراير 2016 على التوالي. ويرى فريق التقييم أن وزارة العدل والشرطة القضائية قد وفرا الإمكانية الاطلاع على ما يريد بشكل جيد إلى حد كبير أثناء الزيارات التي قاما بها. ولُوحظ أن معظم المديرين والموظفين يعبرون عن احتجاجهم ومخاوفهم بشكل مفتوح، أملين تسليط الضوء على ظروف عمل الموظفين وحالة الاحتجاز في كثير من الأحيان. وأتيحت الفرصة لفريق التقييم أيضًا لإجراء مقابلات سرية مع المحتجزين في مرة واحدة فقط أثناء الزيارات، وكان ذلك في سجن النساء في نوفمبر 2012. وتمكن فريق دراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2016 من دخول سجون في منطقة الجبل الغربي وفي زليتن وبسبب الوضع الأمني الشديد للأمن على الطرق المؤدية إليها في المنطقتين. وأُجريت مقابلات شخصية واتفاقية مع عدد من المسؤولين الموجودين بمرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وتمكن الفريق أيضًا من دخول عدد من مرافق احتجاز المهاجرين غير الشرعيين التي يديرها مكافحة الهجرة غير الشرعية (انظر الجدول 2).

**الجدول 1. مرافق الشرطة القضائية وفروعها التي تمت زيارتها في عام 2012**

| **فرع طرابلس** | **فرع مصراتة** | **فرع بنغازي** |
|---|---|---|
| عين زارة | الدافنية | الكويفية |
| تاجوراء (أ) | الوحدة | الكويفية للنساء |
| تاجوراء (ب) | الهدى | المرج |
| الجديدة للنساء | | |
| الجبس | **فرع سبها** | **منشآت أخرى** |
| | سبها | مركز الاحتجاز بإدارة التحقيقات الجنائية، الزاوية |
| **فرع الزاوية** | | سجن الميليشيات الأول – المعروف الآن بالجزيرة، الزاوية |
| جودائم | **فرع الجبل الغربي** | منشآت إدارة مكافحة الهجرة غير النظامية في طرابلس والزاوية وسبها وبنغازي |
| | جندوبة | |
| **فرع الخمس** | الزنتان* | سجن سيكو التابع لوزارة الدفاع، مصراتة |
| الخمس | | |
| ماجر، زليتن | **فرع الجبل الأخضر** | |
| | قنادة | |
| | طبرق | |

* تم رفض الدخول. ^أجريت مقابلة، لم تتم الزيارة.

**الجدول 2: منشآت الشرطة القضائية وفروعها التي تمت زيارتها في عام 2015-2016**

| **فرع طرابلس** | **فرع الخمس** | **فرع الجبل الأخضر** |
|---|---|---|
| عين زارة | الخمس | قنادة |
| البركة | زليتن القديم | طبرق |
| تاجوراء (أ) | ترهونة | |
| تاجوراء (ب) | | **فرع بنغازي** |
| الجديدة للنساء | **فرع مصراتة** | الكويفية |
| الجبس | الدافنية | الكويفية للنساء |
| الهضبة | الكلية الجوية | المرج |
| | الهدى | |
| **فرع الزاوية** | الجفرة^ | **منشآت أخرى** |
| جودائم | | منشآت إدارة مكافحة الهجرة غير النظامية في طرابلس والزاوية وسبها |
| جنوب الزاوية | **فرع سبها^** | |
| الجزيرة | | |
| | **فرع الجبل الغربي** | |
| | جندوبة^ | |

* تم رفض الوصول. ^أجريت مقابلة، لم تتم الزيارة.

وفي كل مرفق تمت زيارته، أجرى فريق التقييم مقابلات مبدئية مع مدير السجن أو الضابط المسؤول تبعًا لمنهجية المقابلات شبه المنظمة، ثم أجرى زيارة داخلية تم خلالها تفقد أوضاع السجن من الداخل بأكبر قدر ممكن. وكانت فرص التحدث مع المعتقلين سرًا محدودة نظرًا لطبيعة هذه الزيارات والاعتبارات الأمنية، لذا اقتصرت أسئلة معهد الولايات المتحدة للسلام على تقييم ما إذا كان المعتقلون يدركون أسباب احتجازهم ويعرفون تاريخ انعقاد جلساتهم المقبلة بالمحكمة، وما إذا كانوا يعرفون الأحكام التي صدرت ضدهم ويفهمونها ويعرفون التاريخ المقرر للإفراج عنهم في حالة السجناء المحكوم عليهم. وكان من الممكن إجراء بعض الحوارات المتعمقة مع المعتقلين خلال زيارات عامي 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016، ولكن تم ذلك بشكل عفوي ولم يجر في جميع المرافق. وأجرت فرق التقييم حوارات عفوية مع الحراس على مختلف المستويات أثناء إجراء زيارات السجون. تباين مستوى الوصول إلى الحراس اعتمادًا على توجه إدارة السجن.

في ظل التدهور الشديد للأوضاع الأمنية في ليبيا والمخاطر التي تواجه الباحثين الذين يعملون على الأرض، يتعذر الاضطلاع بعدد محدود من الزيارات الميدانية التي تجريها جماعات حقوق الإنسان الدولية التي تحتجز كثير منها معتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع الدائر منذ عام 2014 حتى عام 2016. وما زاد الأمور صعوبة أن هذه المواقع تقع بالأماكن التي أثارت إزاءها منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية المخاوف الأكثر خطورةً فيما يتعلق بإساءة معاملة السجناء الذين يعذبون ويقتلون دون محاكمة. ومن ثم، رغم أن الفريق الميداني قد جمع المعلومات عن المخاوف العامة المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا، إلا أنه ركز على المخاوف الخاصة بسلطة وزير العدل التي تديرها الشرطة القضائية.

ويعرض هذا التقرير النتائج المجمعة التي توصل إليها الفريق الميداني في عامي 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016.

## نظام السجون
## الإطار القانوني والتنظيمي

يُنظم القانون والنظام الداخلي لمؤسسات الإصلاح والتأديب لسنة 2005 - الذي يُشار إليه بشكل عام بالقانون رقم (5) - الإطار القانوني الأساسي لإدارة نظام السجون في ليبيا.[21] ورغم أن هذا القانون نتاج جهود تبذل بحسن نية، إلا أنه يُعد دون المستوى المطلوب على عدة نواحٍ وانتهاكًا صارخًا لحقوق السجناء المطبقة في كثير من الدول الأخرى؛ إذ يتضمن نصوصًا تبيح أنواع معاملات إدخال السجناء الجدد، تصنيفهم، وعمليات التفتيش في السجون والعلاج الطبي والزيارات في نظام الانضباط في السجون. ويمثل القانون رقم (5) خروجًا عن وجهة النظر التي تبنى مبدأ عقاب الحبس في السجن إلى نهج إعادة التأهيل إلى حدٍ كبير. وفي ظل الزيادة الحادة في أعداد السجناء على إثر تدفق الوافدين الدولي خلال السنوات الأخيرة من نظام القذافي استطاع هذا النهج تغيير قليل في قمع ضباط الشرطة القضائية لديهم الذين يرون أنه ينبغي معاملة السجناء على أنهم بشر.[22]

ورغم ذلك فإن القانون رقم (5) إلى وجود وثيقة عامة تتضح الغرض من السجن، بما في ذلك النص على بيان واضح عن حقوق المعتقلين، وذلك من الناحية النظرية تفوقًا للمعايير الدولية. وبالأخص تتسم الأحكام المتعلقة بشكاوى السجناء والتفتيش على السجون والإشراف عليها بأنها واسعة. ومع ألا القانون رقم (5) يضع سلسلة من الأسس الإرشادية لتشريعات السجون المستقبلية في ليبيا، إلا أنه يُمكن تعزيزه بشكل كبير من خلال إجراء نقاش أكثر تفصيلًا حول وظيفة السجن وأغراضه في ليبيا ما بعد القذافي، بما في ذلك التوسع بشكل أكثر تفصيلاً على النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان.[23]

**رغم أن القانون رقم (5) يتماشى مع المعايير الدولية من الناحية النظرية، إلا أنه يفتقر إلى رؤية شاملة توضح الغرض من الحبس وبيان واضح لحقوق المحتجزين.**

تتلاشى القوانين إلى قدر ما من الإفراط. ومع ذلك تُظهر الأبحاث أن تطبيق القانون رقم (5) وقوانين النظام السابق يمثلان قبضة أقل من المتوقع على السجون. ووجدت فرق العمل الميداني أن السجون في عامي 2012 و2015–2016 أقل عددًا من قاعدة السجون وحراسها إما ملكية على الطراز القانون أو فوضوية لأن القانون نص في عهد القذافي. وفي عام 2012 تجاهل الكثير من الميليشيات الذين عينوا على عجل المدراء القانون؛ حيث كانوا يديرون المرافق معينين أو معينين ذاتيًا دون أي إطار قانوني أو توجيه في ذلك فقط على تجربة مدراء السجون الذين كانوا يقودون جماعاتهم المسلحة لجماعاتهم المسلحة قبل الثورة. ولم يتلق أي دورات تدريبية رسمية تتناقش هذه القوى بمزيد من التفصيل في قسم «الإجراءات الواجب اتباعها». ومن المثير للاهتمام أن بعض عناصر الشرطة القضائية التابعين لنظام القذافي الذين تدربوا أكثر إلمامًا بالقانون بشكل عام – وهو الأمر الذي ربما أدى إلى خصوصًا لظهور بشكل معين أمام المجتمع الدولي لكن ما يكن الهدف منه لأنه في حين وصف أحد مديري السجون خريجي كلية «القانون بأنه وضع على الرف ولا يعمل به.»[24]

وأظهرت زيارات السجون في دراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2016 أن الشرطة القضائية قد اتخذت بعض الخطوات الصغيرة حيال إعادة تأهيل صور القانون رقم (5) والوعي بها علنًا في هذه. وفي الوقت الذي عديد من مديري السجون أنه كان لديهم نسخة من القانون في مكاتبهم أو أنهم حيال الوقت الذي عرض فيه القانون، بما في ذلك الموظفين الجدد أحكام القانون. فعلى سبيل المثال، قام مدير سجن الكويفية للنساء

بمصراتة -الذي كان محتجزًا في سجن عين زارة- أن المحققين طلبوا منه التوقيع على قرار يقضي بتمديد احتجاز السجناء والعاملين على حائط عنبر النزلاء.

ما زال يجري انتهاك حقوق السجناء بشكل روتيني، على الرغم من أن القانون رقم 5 (2014) يحظر هذه الممارسات. وعلى الرغم من أن السجون تخضع لسيطرة وزارة العدل، إلا أن هيئات مختلفة تتمتع بسلطة تعيين المدراء والموظفين الإداريين التابعين لها على مستوى السجن. وفي الواقع، يشير عدد من مدراء السجون إلى أنهم يتلقون أوامرهم من أعلى بكثير من مستوى مدير السجن، لكن نادرًا ما يتمتع هؤلاء المسؤولون بالسلطة الفعلية على الموظفين الذين يشرفون على عمل السجناء. وأشار أحد المديرين بأسف إلى أن معايير التوظيف تعتمد على الولاءات القبلية والسياسية بدلًا من الكفاءة. وأشار مدير سجن آخر -كان سجينًا خلال الثورة- إلى أن «لا أحد يريد أن يكون مديرًا للسجن ... لأن القانون لا يحميه من الاعتداءات التي يتعرض لها من خلال العمل الفعلي.» وأشار مدير آخر إلى أن «المتابعة من الوزارة غير موجودة على الإطلاق تقريبًا».

وفي حين أن القانون رقم 5 (2014) يحظر الاحتجاز التعسفي، فإن السجناء يُحتجزون بشكل روتيني دون أي أساس قانوني أو إجراءات قانونية واجبة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من نصف السجناء في ليبيا محتجزون بشكل تعسفي، وفقًا لتقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في عام 2016. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث السجناء في ليبيا محتجزون لأكثر من عامين دون أن يمثلوا أمام قاضٍ. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث السجناء في ليبيا محتجزون لأكثر من عامين دون أن يمثلوا أمام قاضٍ.

وفي حين أن القانون رقم 5 (2014) يحظر التعذيب، فإن التعذيب وسوء المعاملة لا يزالان منتشرين على نطاق واسع. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث السجناء في ليبيا محتجزون لأكثر من عامين دون أن يمثلوا أمام قاضٍ. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث السجناء في ليبيا محتجزون لأكثر من عامين دون أن يمثلوا أمام قاضٍ.

**تحتاج ليبيا إلى وضع تصور واضح للغرض من الحبس وتوضيح عن حقوق السجناء.**

**الشكل 2: تطبيق القانون رقم 5، عام 2012**

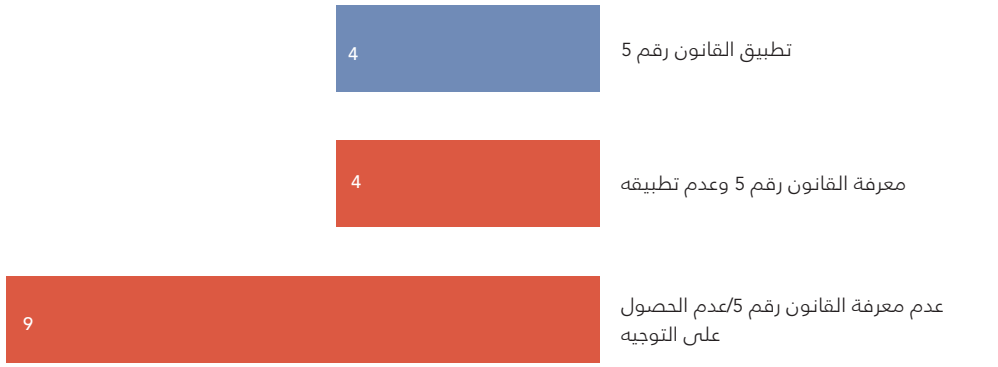


* بيانات مشفرة في ثلاث فئات في عام 2012.

**الشكل 3: تطبيق القانون رقم 5، عام 2015-2016**

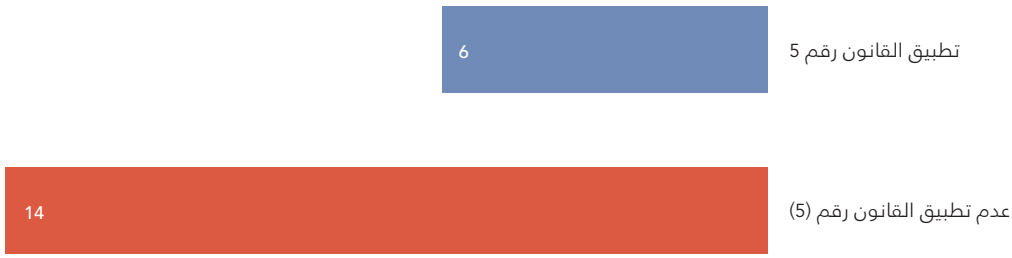


## الهيكل التنظيمي

تُعد الشرطة القضائية هيئة تحقيق تحت إشراف وزارة العدل لكل من إدارة نظام السجون والمحافظة على أمن المحاكم وتأمين وسائل النقل للسجناء إلى المحاكم والمستشفيات، ومن ثم فإن ذلك يقع في نطاق القانون رقم 5 الصادر عن المحاكم. وفي عام 2004، أخذ القرار بأن تكون السجون تحت سيطرة وزارة العدل[26]، وبالتالي تم تحويل الشرطة القضائية تبعيًا عن جذورها في الشرطة العامة التي تخضع لمجلس الوزراء، مما جعلها هيئة إدارية منفصلة ووضع دورها في السجون. ورغم أن هذا الاتجاه العام إذا كان هذا الاتجاه يسير مع الاتجاه الدولي نحو تحويل السجون تحت سيطرة وزارة العدل لخلق فواصل مؤسسية بين الأعمال الشرطية وإجراءات المحاكمة، ورعاية المعتقلين بهدف الحفاظ على نزاهة العدالة الجنائية المدنية. وعلى الرغم من ذلك، ورد الهيكل الجديد لهيئة الشرطة القضائية في الفصل 12 من القانون رقم 5).

**أعرب العديد من مديري السجون عن إحباطهم من واقع تلقيهم القليل من الدعم أو التوجيه سواء على مستوى الفروع أو المقرات الرئيسية.**

### المقر الرئيسي للشرطة القضائية

عادة ما يقع المقر الرئيسي للشرطة القضائية، والذي يكون مسؤولًا في جميع أرجاء الدولة ويرأسه مدير عام يقع مقره إلى وزير العدل في مدينة طرابلس.[27] يتألف المقر الرئيسي من إدارات مخصصة تشرف على الشؤون المالية والتخطيط والتدريب والعلاقات العامة والموارد البشرية والوثائق والمراسلات والشؤون القانونية والعمليات، كما هو موضح في الشكل 4. وتضطلع قطاعات بيروقراطية أخرى في وزارة العدل بالمهام المنتشرة على مستوى المدينة والأقاليم الأخرى.

وفي عام 2012، لاحظ الفريق أن المقر الرئيسي كان في حالة من عدم السيطرة الشديد؛ حيث كان يعاني من أجل استعادة السيطرة على النظام. ورغم الإدارات المتعددة القائمة على الورق، لم يمارس سوى عدد قليل من الإدارات كامل قدرتها ولم تكن هناك استراتيجية واضحة لإدارة النظام. وأعرب العديد من مُدراء السجون عن حباطهم إزاء حقيقة تلقيهم القليل من الدعم أو التوجيه سواء على مستوى الفرع أو المقر الرئيسي.

اتخذت عضاء الخطوات النظامية المحدودة في عام 2013 وأوائل عام 2014؛ حيث حظي نظام السجون باهتمام كبير على مستوى الوزارة برئاسة وزير العدل السيد/ صلاح المرغني أبو السيد الذي نجم في شراكل من الوزارة والشرطة القضائية في تنظيم التخطيط الاستراتيجي وتوفير الدعم على إعادة الإفراج من الجماعات المسلحة بصورة مستقلة من قبل الدولة وعملها على إغلاق الملف الذي يضم مشكلات،[28] افتقرت السجون إلى الكثير من البنية التحتية، كما أجريت عمليات إعادة تأهيل وتوسيع محدودة في بعض الملفق، تلقى تدريبًا ودعمًا من عدد من الجهات الدولية المانحة، ومن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمملكة المتحدة وهولندا وإيطاليا. وداخل وزارة العدل، تولى خبير نظام السجون الإقليمي التابع للشرطة القضائية مهمة قيادة التوجه الاستراتيجي لمسؤولي الوزارة.[29]

وفي عام 2014، واجهت الشرطة القضائية أزمة جديدة من عدم الاستقرار. وأدى اندلاع الحرب الأهلية إلى انشقاق ومتين متنافستين، وبالتالي انقسام الشرطة القضائية فعليًا إلى شطرين. وكما هو موضح في الشكل 5، نجد أن الجناح الشرقي يسيطر على المنطقة الشرقية، والذي يقع في بنغازي، بينما يسيطر الجناح الغربي على السجون الموجودة في المنطقة الغربية، والذي يقع تحت سلطة مقر الشرطة القضائية الجديد بالمنطقة الغربية بسبب التحالفات السياسية في المدينة.

ومن الناحية الفنية، استمر تخطيط المؤسسي والإدارة المالية والأشطة المركزية الأخرى على مستوى المدينة طرابلس؛ حيث استمرت كل من القيادتين الشرقية والغربية في الإبقاء على خطوط منفصلة وحة للتواصل، إلا أنهما لم تتمكنا من التغلب على الانقسام السياسي في نهاية المطاف. ومع ذلك، ورغم إصرار المقر الرئيسي بطرابلس على أنه يتابع عن كثب الأمور المتعلقة برواتب جميع رجال الشرطة القضائية من خلال المكتب المالي التابع له، إلا أن جميع السجون الشرطة القضائية الأربعة بالمنطقة الشرقية (وكذلك العديد من السجون بالمنطقة الغربية) تشتكي من تأخيرات في سداد الرواتب وفي الحالات التي تصل فيها بعض الحالات لمدة عام أو أكثر.

وبينما تم إحراز تقدم سياسي وتوحيد الجناحين، فإنه يجب إدراك على الانقسامات المؤسسية العميقة التي حدثت نتيجة الحرب الأهلية. وتحتاج الشرطة القضائية إلى تحقيق توافق مؤسسي جنبًا إلى جنب الإصلاح التنظيمي لتجاوز هذه الفترة الانقسامية.

## الشكل 4: تنظيم مقرات الشرطة القضائية

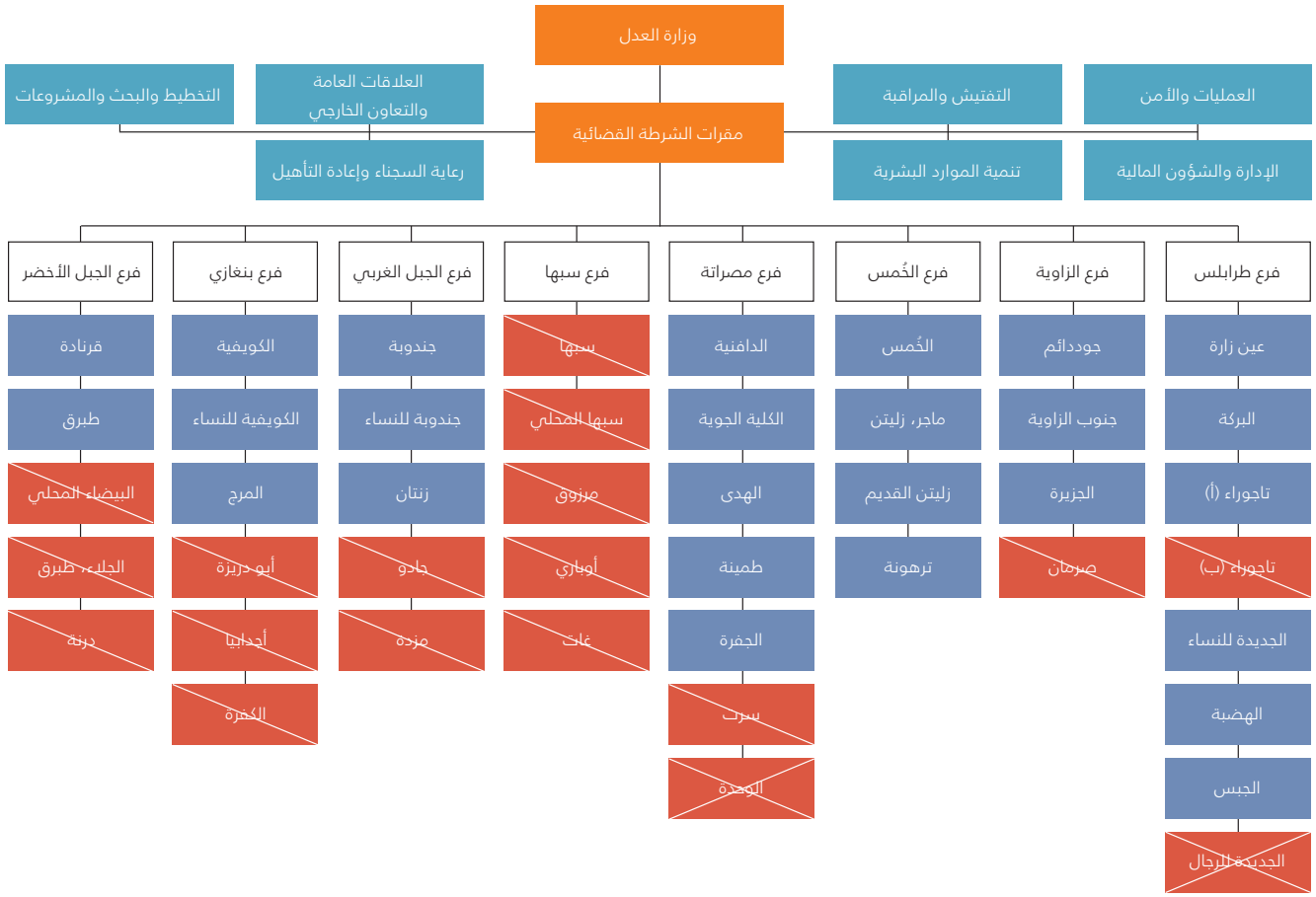


مفتوح
مغلق بصورة مؤقتة/قيد استعمال آخر
مغلق بصورة دائمة

**الشكل 2: تنظيم الشرطة القضائية في عام 2014**

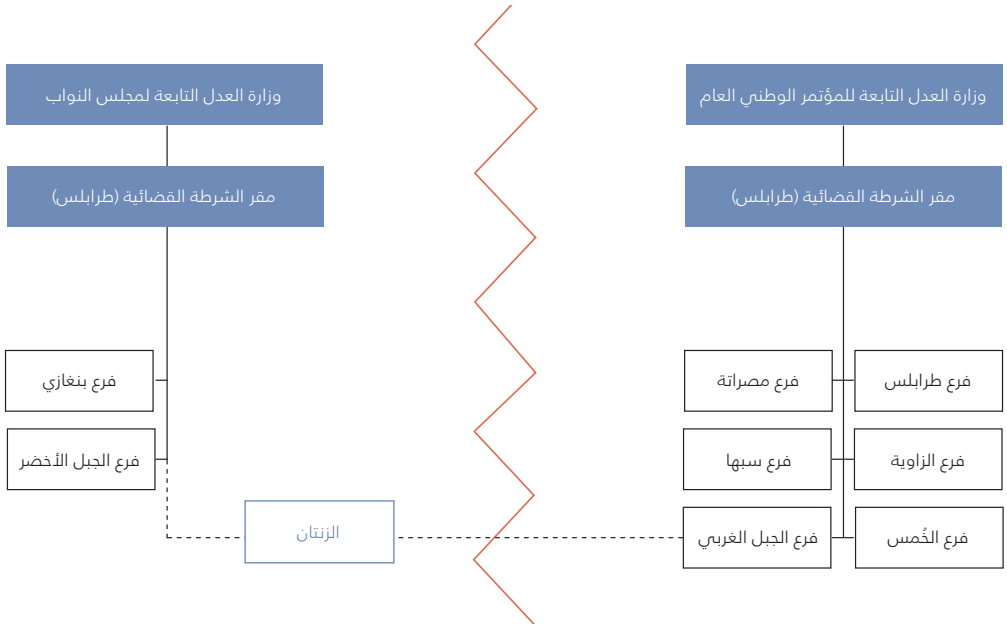


## مستويات الاحتجاز وتصنيف السجناء

ويفترض القانون رقم )5( وجود نظام سجون يقسم إلى ثلاث أو أربع فصلة من المؤسسات تُصنَّف فيها السجناء وفقًا لطول مدة العقوبة ونوعه ومدى شدة الجريمة المرتكبة.[30] ومع ذلك، ورغم أن هذا النظام موجود على الورق، إلا أنه لم يُترجم بدًا إلى واقع العمل بشكل كامل خلال فترة حكم القذافي، كما أن الهياكل القائمة أكثر تعقيدًا منذ عام 2011. ومع ذلك، يُمكن ملاحظة بعض المبادئ المتفق على مراعاتها في عملية الاحتجاز ذي المستويات الثلاث على سبيل المثال:

- مؤسسات ذات حراسة مشددة: سجون شديدة الحراسة وذات تدابير أمنية مشددة )وراء القضبان(.
- مؤسسات متوسطة: مؤسسات إصلاحية مفتوحة أو شبه مفتوحة تُستخدم لاحتجاز السجناء الذين قضوا فترات طويلة في السجون شديدة الحراسة.
- مؤسسات مفتوحة: مؤسسات إصلاحية مفتوحة تتسم بدرجة عالية من الحرية، ويُسمح للسجناء المؤهلين بالخروج خلال النهار للعمل والذهاب إلى عائلاتهم، على أن يعودوا إلى السجن في المساء. وتُعد هذه المؤسسات أقل تشددًا من السجون شديدة الحراسة.

وفي فترة ما بعد الثورة، انهار هذا النظام الهيكلي المتعدد المستويات. وحاول عدد محدود من المديرين السابقين للسجون إعادة تأسيس الفصل الأساسي. ومع ذلك، صرح الغالبية العظمى من السجناء في مقابلات أجريت معهم في عامي 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016 بأنه لم يكن من الممكن الحفاظ على نظام التصنيف والفصل في ظل الظروف الحالية.

**تحتاج السلطات الليبية -بدعم المجتمع الدولي- إلى مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة التي تشكلها التجريم والتطرف في السجن جنبًا إلى جنب مع مشاكل الثغرات الأمنية المادية.**

كشفت المقابلات التي أجريت في المقر الرئيسي بطرابلس عن أن هيكل الاحتجاز الحالي في المنطقة الغربية لوضع نموذج جديد لنظام السجون، والذي يتضمن إنشاء أو إعادة تأهيل السجون الكبيرة، أو «المركزية» أو «الإقليمية» حاجات الاحتجاز بالمراكز الشرطية، ممثلي سجون الغرب الصغيرة والمتوسطة من خلال خفض عدد الإجمالي للسجون وزارة العدل التي تقع تحت سيطرة الشرطة القضائية بناء على هذه الرؤية، ستغطي أربع مناطق حاجة المنطقة الغربية، وهي موزعة في الزاوية وطرابلس ومصراتة والجنوب. وعلى سبيل المثال، قد تمتص إغلاق خطط بناء مرفق جديدة على موقع سجن صرمان خارج دينة الزاوية التي من شأنها استيعاب الإغلاق المزمع لسجن الجزيرة وجنوب الزاوي وتقريبًا من قل المعتقلين الكبير سجن جودائم إلى هذا المرفق الجديد، ممثلي سمح حوي لسجن جودائم إلى سجن الناصرية خدم منطقة الزاوية وغرب ايا. ومع ذلك، لا يزال التخطيط في حالة مبكرة.[31]

ورغم أن القانون رقم )5( جديا الثناء فيه على قبض عم خطط ًا صني ظل السجن افوصل هم، إلا أنه مت فيد من حديو تطلب إجراء فاش على سجون وتقييم ادة الشرطة القضائية ومدرا السجون حول توفير الموارد اللازمة احتياجات الإدارة عزيز مليء تمالكا ال. وإضافة إلى ذلك، فإن طالبات هديدات الأمنية الكبيرة التي تواجه الدولة في الوقت الراهن من نزاعات وضطراب طائفية وإرهاب تطلب عم الية صني في الوصول إلى أعمق من منظور أمني توجه السجون الليبية بدعم من المجتمع الدولي – إلى مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة التي تمثلها عمليات التجريم والتطرف داخل السجون، فضلاً عن الثغرات الأمنية المادية.

## قضايا التوظيف والدمج

وكما هو الحال في جميع جوانب الدولة، تأثرت الشرطة القضائية بثورة 2011 تأثرًا جوهريًا؛ حيث أشار مدير أحد السجون في عام 2012 قائلاً: «لا يمكنك التحدث عن الشرطة القضائية القديمة كما هي موجودة الآن، فمعظم رؤسائه شيئًا جديدًا.« وكَثُرت صفوف الشرطة القضائية بقايا عاب دمج أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة الثورية، وهي عملية تمت بدرجات متفاوتة من النجاح. وإضافة إلى ذلك، خسرت الشرطة القضائية جزءًا من العاملين الذين يُفضلونها في مرحلة ما بعد الثورة خلال الفترة التالية؛ حيث عاد بعض الحراس إلى أعمالهم بعد أحداث 2011. وأشار أحد الضباط قائلاً أن: »كثيرا من هؤلاء الذين تحدثوا في منازلهم، هم الذين تحدثوا أخطاءً في الماضي»، موضحًا أنه في بعض الحالات، كان الحراس الذين شاركوا في إساءة معاملة السجناء في ظل النظام السابق يخشون العمل مع الجديدة من حراس الشرطة القضائية الذين قد قضى عليهم فترة خلافة ضباط.[32] ورغم التغييرات التي حدثت في كيفية تدريب الشرطة القضائية، إلا أنه يجب أن إدراك مجموعة صغيرة من ضباط الشرطة القضائية قد لعبت دورًا هامًا في ضمان درجة من الاستقرار السجون في عديد من هذه الأدوار من برامج التدريب المحلية والدولية الهامة التي ساعدت في تطوير قدراتهم.[33]

تراوحت أعداد الشرطة القضائية خلال السنوات الأولى من فترة ما بعد الثورة في عام 2012، صرح المقر الرئيسي أن أعداد العاملين تتراوح بين 10000 إلى 11000 موظف، وصلت هذه الأعداد تزايد هام منذ ذلك الحين، كما هو مبين في الشكل 6. وتكشف نسب عدد العاملين إلى السجناء عن تفاوت هائل بين السجون في مختلف المرافق. فعلى سبيل المثال، صرح سجن الوحدة أنه به 36 موظفًا لقرابة 686 سجينًا في عام 2012، وهي نسبة تُعادل حارس واحد لكل 19 سجينًا، في حين بلغ عدد العاملين سجن المرج 270 موظفًا يشرفون على 2422 سجينًا، وهي نسبة مذهلة حيث تعادل أكثر من 10 موظفين لكل سجين. ويرجع السبب في هذا التفاوت جزئيًا إلى الطريقة التي دُمجَت بها عناصر جماعات المسلحة الثورية؛ حيث أن السجون التي استوعبت عناصر بصفة عامة - كتائب كاملة ظلوا في السجن الذي سيطروا عليه أثناء الثورة وقد حتفظوا بتشكيلاتهم بدلًا من أن يتم دمجهم كأفراد وتوزيعهم على مستوى نظام السجن حسب الحاجة.

**الشكل: الأعداد لكل سجن، 2012 و2015 – 2016**

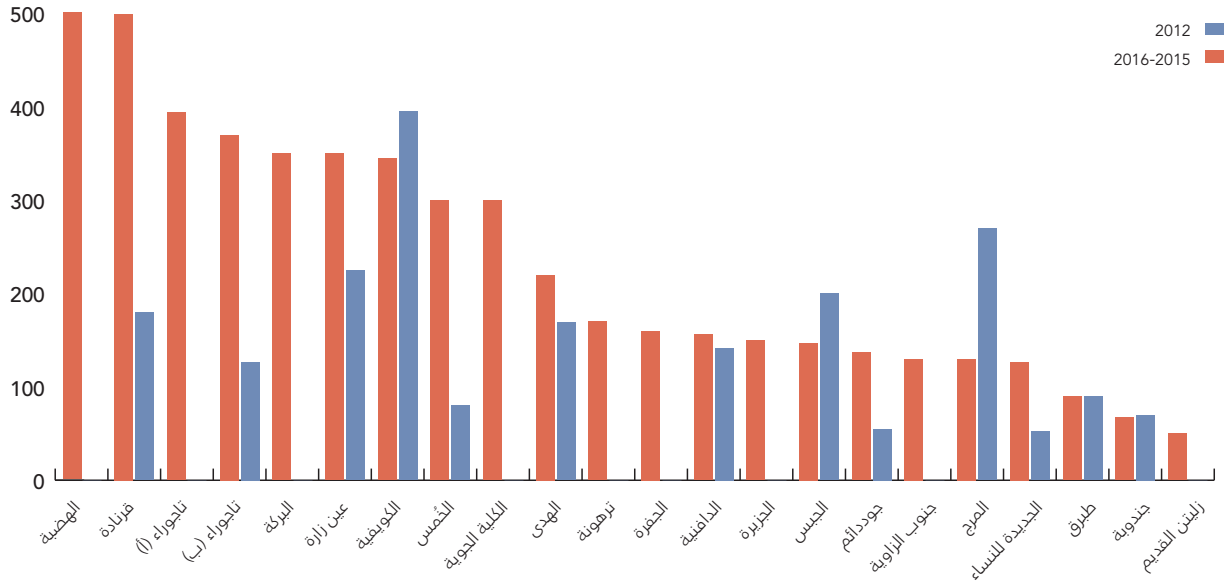


***مع حذف السجون ذات البيانات المتاحة لعام 2015 – 2016.

وظلت أعداد العاملين بالشرطة القضائية تعاني عجزًا بسبب الأعباء المتزايدة من عناصر الجماعات المسلحة. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى أن تلك الأعداد بدأت في التراجع في يونيو عام 2015، وهو ما يعكس الإصلاح المتمثل في أقسام الشرطة القضائية؛ حيث سمح هذا الإصلاح لكل من النائب العام والقضاة باتخاذ إجراءات صارمة بشأن القرارات التي يتخذها ضباط الشرطة القضائية من وحدات مختلفة، وهي ممارسة شاعت خلال فترة الفوضى التي سادت في مرحلة إعادة بناء الدولة بعد الثورة. وفي معظم المناطق، كان انخفاض أعداد العاملين مردودًا إيجابيًا، وذلك من خلال تقليص أعداد العناصر المسلحة المدمجة عبر الأراضي. ومع ذلك فقد نتج عن هذه التحولات التي جرت بطريقة غير منظمة مشكلة في انخفاض وتيرة العمل الطبي في السجون الذين كانوا مسجلين أيضًا تحت وزارة الصحة. وناقشت هذه المسألة في قسم «إمكانية الحصول على الرعاية الطبية».

وقد تسبب دمج عناصر الجماعات المسلحة في الشرطة القضائية في تعقيد عملية التوظيف؛ حيث عملت إدارة الموارد البشرية بالمقر الرئيسي للشرطة القضائية - بدعم من وزارة العدل - على تأهيل السجون عناصر الجماعات المسلحة المدمجة في الشرطة القضائية، الذين تم تعيينهم على أساس عقود عمل، على نظام الدوام الكامل وتلقي عقود عمل على أساس العقود الموصوفة لهم وتدريبهم على أساسًا. ويتألف التدريب الأساسي من دورة عامة لمدة تسعين يومًا، وشرعت الدولة في تنفيذ جميع عناصر الجماعات المسلحة المدمجة عبر كل من وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. ومع ذلك، لا تزال أغلب العناصر المدمجة بالشرطة القضائية تفتقر إلى التدريب المتخصص لموظفي السجون، والذي يُعد من الضروري للاضطلاع بمهامهم الجديدة. لهذا السبب تم تأسيس أكاديمية جديدة خصيصًا لتدريب في سجن قرنادة الجديد. ووضعت الشرطة القضائية خطط لعقد دورات تدريبية مخصصة جديدة لمجموعات مختلطة من عناصر الجماعات المسلحة المدمجة والموظفين الجدد، وأراد الشرطة القضائي الذي عمل خلال فترة النظام القديم، وهم من سجنوا في فترة الفوضى، وذلك سعيًا لخلق علاقات وطيدة في جميع السجون وفروعها، وبالتالي، تحطيم هياكل كتائب الجماعات المسلحة وولاءاتها.

**أصبح دمج أفراد الجماعات المسلحة في الشرطة القضائية عملية معقدة وبطيئة.**

وفيما يتعلق بالموظفين والدرجات والفئات في نظام الانضباط، لا يزال إطار عمل الشرطة القضائية متفقًا مع الناحية النظرية مع هيكل قوات الشرطة بصفة عامة، على النحو المنصوص عليه في القانون رقم (10) لعام 2013، حيث تم تجريد الضباط وضباط الصف كما هو مبين في الجدول 3.[34]

**الجدول 3: الرُتَب في الشرطة القضائية**

| الضباط | ضباط الصف |
|---|---|
| عميد | ضابط صف |
| عقيد | نقيب أول |
| مقدّم | نقيب |
| رائد | رئيس رقباء |
| نقيب | رقيب |
| ملازم أول | عريف |
| ملازم ثان | ضابط شرطة |

وفي الواقع، كان لدمج الجماعات المسلحة الثورية تأثيرًا كبيرًا على هيكل الموظفين، حيث تسلل الرعيل الأول من هذه الجماعات إلى سيطرة على القيادة؛ حيث تم دمج العديد من العناصر الثورية ضباط ذوي رتب منخفضة ضمن صفوف الشرطة القضائية بناءً على مستوى التعليم والخبرة. ومع ذلك، انطوى دور الثوري - في كثير من الأحيان - على الاحتفاظ بالموظفين في وضع داخل السجن معين على أساس الطبيعة الحالية لأقاربهم الذين قاتلوا إلى جانب الثوريين. فعلى سبيل المثال، قد يشغل ملازم أول منصب مدير سجن أو نائب مدير سجن. وفي حالات أخرى، كان يتم تسجيل القادة السابقين للجماعات المسلحة الثورية الذين تم دمجهم على أنهم »موظفون مدنيون«، لكن منهم في الواقع قد يشغلون مناصب هامة في القيادة. السجون، مثل نائب مدير السجون ونواب مدراء السجون وتوجيه الدفة، حيث كان هناك سوء تواصل بين تراتبية الضباط وأدوارهم في سجون الشرطة القضائية من ذلك الحين الثورة، حيث تفاوتت رتب مدراء السجون الذين يخدمون حاليًا بين عقيد ورائد وقبطان وملازم أول إلى موظفين مدنيين. ورغم أنه من حيث المبدأ لا توجد أدنى مشكلة في أن يشغل منصب مدير السجن شخص مدني، إلا أن الشرطة القضائية تحتاج إلى العمل على تحقيق توازن بين الرتبة والمنصب من خلال توفير هيكل واضح للعاملين وتوقعات مهنية متسقة فيما يتعلق بالرتبة وتسلسل الأوامر والقرارات والإجراءات التأديبية.

وفي عام 2015، قررت إدارة الموارد البشرية التابعة للشرطة القضائية إعادة تسمية مكتب دمج الثوار« ليصبح اسمه »مكتب الدمج وتعيين الجُدد« وإلغاء مصطلح »الثوار« - وهو مصطلح يطلق على «المقاتل الثوري« – مما يُشير إلى أنه كان يجري تعيين عدد محدود من الموظفين الجدد من خارج صفوف الثوار. والأمل معقود على أن معاملة جميع المعينين الجدد - سواء كانوا ثوار أو غير ذلك - على قدم المساواة، سوف يكون له أثره في خفض التوترات بين الثوار والموظفين الذين كانوا يعملوا بالشرطة القضائية في ظل النظام القديم. وإضافة إلى ذلك، تتطلع وزارة العدل بسرعة إلى أن تعيد ضباط الشرطة القضائية من أجل إدارة السجون في القيادة الآتين من جماعات مسلحة ثورية، ولكن اقتصر إمكانية المشاركة في هذه الدورة على هؤلاء الذين تم دمجهم من جماعات مسلحة ثورية من الحاصلين على شهادة جامعية. ويدرك كل من قيادة الشرطة القضائية وموظفي الموارد البشرية تمامًا أنه مع حاجة متزايدة إلى زيادة عدد الموظفات لديهم، وكذلك على مستوى إدارة السجون، وهي تتضمن الحاجة إلى وجود مشكل أكثر تفصيلاً في قسم «المرأة«. ورغم أن الشرطة القضائية تدرك أنه ما زال أمامها شوط كبير يتعين عليها أن تقطعه في ظل وجود التحديات المتعددة التي يجب التغلب عليها، إلا أن الفترة الزمنية من خلال الفترة من 2015 إلى 2016 انه شهدت خطوط الوجوه التي تم الاضطلاع بها. وكما ذكر رئيس قسم مكتب الدمج وتعيين الجدد الأتي يقوم به والحالي. وقد لاحظ أيضًا أن إقناع [الأفراد المدمجين بأن الثورة قد انتهت كان مسألة صعبة في بعض

**"إقناع [الأفراد المدمجين] بأن الثورة قد انتهت كان مسألة صعبة في بعض الأحيان، ولكن ذلك الأمر قد تحسن منذ أن بدأنا التدريب".**

الأحيان، ولكن ذلك الأمر قد تحسن منذ أن بدأت الدورات التدريبية، إضافة إلى تشجيعهم على الاضطلاع بدور أكبر في تأمين السجن. وقد أشار جزء من فريق بعثة الأمم المتحدة إلى أن بعض السجناء من الرجال الآخرين من المنطقة قد أبدوا استعدادهم للانضمام إلى الفريق.[35]

وكان لهذه التدريبات التي استهدفت الشرطة القضائية أثر إيجابي في عدم الثقة التي طرأت على علاقات السجناء والحراس خلال الثورة. وأظهر الحراس أثناء عدد من المقابلات التي أجريت على مدار الأشهر الستة الماضية أنهم يدركون بشكل أفضل أدوارهم ومسؤولياتهم وحدودها. وقد انخفض عدد السجناء الذين يحاولون الفرار من السجن بشكل ملحوظ، حيث سجل السجن 12 محاولة فرار فقط في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016 سوى محاولة واحدة فقط. وأظهر الحراس أيضًا تحسنًا في مهاراتهم في التعامل مع السجناء، وبدا ذلك في تراجع عدد الحوادث التي استخدم فيها الحراس القوة المفرطة أو الأسلحة النارية. وفضلاً عن ذلك، فقد أبدى الحراس تقديرًا أكبر لأهمية الاستخدام المتناسب للقوة، وهو ما لاحظه المراقبون في كثير من الأحيان، فضلاً عن انخفاض عدد الحوادث التي استخدم فيها الحراس القوة المفرطة أثناء الزيارات العائلية. وقد أدى ذلك إلى تحسين العلاقات بين السجناء والحراس، وهو ما أكده السجناء أنفسهم في المقابلات التي أجريت معهم. وعبر السجناء الذين تحدثت إليهم عن تقديرهم لتحسن معاملة الحراس لهم، وأشاروا إلى أن بعض الحراس قد أظهروا تعاطفًا أكبر مع السجناء الذين يعانون من مشكلات نفسية أو عقلية. وعبر السجناء الذين تحدثت إليهم عن تقديرهم لتحسن معاملة الحراس لهم، وأشاروا إلى أن بعض الحراس قد أظهروا تعاطفًا أكبر مع السجناء الذين يعانون من مشكلات نفسية أو عقلية.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، فإن الأوضاع في السجن لا تزال بعيدة عن المثالية. فلا يزال السجناء يشكون من الاكتظاظ الشديد، ومن سوء الظروف الصحية، ومن نقص الرعاية الطبية. وقد أدى الاكتظاظ إلى تفاقم مشكلة الأمراض المعدية، وخاصة السل والجرب. وقد أدى نقص الأدوية إلى تفاقم معاناة المرضى، وخاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة. وقد أدى سوء التغذية إلى تفاقم مشكلة الأمراض المعدية، وخاصة السل والجرب. وقد أدى نقص الأدوية إلى تفاقم معاناة المرضى، وخاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة. وقد أدى سوء التغذية إلى تفاقم مشكلة الأمراض المعدية، وخاصة السل والجرب.

وينبغي أن تتضمن أي عملية إصلاح خططًا واضحًا للأدوار والواجبات والسلوك المناسب والتدابير التأديبية حتى يتسنى للموظفين على جميع المستويات الالتزام بمستوى عالٍ من المهنية. ويجب أن تتألف العمليات المستقلة الداخلية للسجون والإشراف عليها من وجود مساءلة عن انتهاكات يرتكبها الموظفين الذين يخفقون في إبلاغ مسؤوليهم بالانتهاكات أو إظهار سلوكًا يتسم بالتواطؤ. ويجب أن يتلقى الموظفين الذين يتم اتهامهم بارتكاب انتهاكات أو إظهار سلوكًا يتسم بالتواطؤ تدريبًا إضافيًا أو يخضعون لإجراءات تأديبية أو سحب امتيازاتهم أو إنهاء خدماتهم، وفقًا لخطورة الانتهاكات التي ارتكبوها. ويجب أن تتضمن أي عملية إصلاح خططًا واضحًا للأدوار والواجبات والسلوك المناسب والتدابير التأديبية حتى يتسنى للموظفين على جميع المستويات الالتزام بمستوى عالٍ من المهنية. ويجب أن تتألف العمليات المستقلة الداخلية للسجون والإشراف عليها من وجود مساءلة عن انتهاكات يرتكبها الموظفين الذين يخفقون في إبلاغ مسؤوليهم بالانتهاكات أو إظهار سلوكًا يتسم بالتواطؤ تدريبًا إضافيًا أو يخضعون لإجراءات تأديبية أو سحب امتيازاتهم أو إنهاء خدماتهم، وفقًا لخطورة الانتهاكات التي ارتكبوها.

كما ينبغي أن تتضمن أي عملية إصلاح توجيهات صارمة في المجالات المتعلقة بتأمين المحيط الخارجي للسجون وتحديد ظروف استخدام القوة، بما في ذلك الأسلحة النارية، والإجراءات التي يمكن اتباعها لتوفير الدعم للسلطات المحلية أثناء الحوادث الأمنية. وفي الوقت الحاضر، تم تطوير عدد من الاتفاقات القائمة بين إدارة السجون والأطراف الفاعلة من الجماعات المسلحة المحلية، ذلك النظام الذي يتم بموجبه التحذير من المخاطر المحتملة الواردة في قسم «الأمن». وينبغي إضافة خطوط واضحة لتحديد أدوار العاملين على زيادة النظام والأمن في السجون وتحسين ظروف كل من النزلاء والعاملين.

## الأمن

تعاني السجون في جميع أرجاء البلاد من أجل تحقيق المعايير الأساسية للأمن والسلامة؛ حيث إنه «يجب ضمان سلامة وأمن السجناء والعاملين وموردي الخدمات والزوار في جميع الأوقات» وفقًا للمعايير الدولية.[37] وبينما يُعد الحفاظ على أمن السجون من المسائل الصعبة في جميع البيئات، إلا أن هذه الصعوبة تتضاعف في البيئات التي تشهد نزاعات عنيفة، حيث يتعرض عنصر الأمن لضغوط كبيرة في هذه البيئات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتعرض السجون لهجمات، كما هو الحال في غيرها من الأماكن - المعتقلين في مواقف تعرضهم لخطر أكبر أو أعمال تطرفة أو الاحتجاز. وتتطلب الفروق الدقيقة في الأمن المتعمق اللازمة للوقوف على مدى فاعلية أعمال الإجرام الطارئة والتي تحدث داخل مواقف السجون. ومع ذلك، أعرب مديرا السجون عن قلقهما بشأن إزاء هذا العنصر من عناصر أمن السجون عندما سُئلوا عن التحديات التي واجهوها في تقديم الأدلة على الحوادث الأمنية الخارجية داخل السجون، مع التركيز على الحوادث الأمنية الموثقة التي يمكن إثباتها وعلى الملاحظات المادية التي تم الحصول عليها أثناء زيارات السجون التي أجروا فرق التقييم في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016.

## التهديدات الخارجية لأمن السجون

أدى النزاع الدائر في أجزاء ليبيا ومن انجمعنه من تده ور في الأوضاع الأمنية إلى جع ل السجون والعاملين فيها الوسجناء أكثر عرضة لديدات الأمنية الخارجية، تمثل الإضرابات الاحتجاجية والمخاطر التي تتعرض لها السجناء بسبب النزاع الدائر بين الجماعات المسلحة والاعتداءات المباشرة على السجون وحوادث الهروب الجماعي، سواء كانت مُبرة أو تمت بطريقة ازية، فضلاً عن الاعتداءات التي تتم على الغرباء نق للسجناء. تو ضاع ف احتمالية تعرُّض لمثل هذه الديدات بسبب عدم كفاية تأمين المنطقة المحيطة السجن وعدم وضع استراتيجية ل لك توفيق الجماعات المسلحة على الدولة من حيث العدد والعُدة والوعتاد.

**تفوقت الجماعات المسلحة على الدولة من حيث العدد والعتاد والذخيرة.**

تأثرت الكثير من سجون وزارة العدل من النزاع الدائر في ليبيا، وبالأخص في مناطق النزاع، وبالأخص في مناطق المعارك المشتبة بين الجماعات المسلحة المتحالفة مع الحكومتين المتنافستين في طرابلس وطبرق. فعلى سبيل المثال، اضطر سجن الجديدة بسبب اشتداد القتال بالقرب من طريق المطار الرئيسي المؤدي إلى مطار طرابلس الدولي في يوليو 2014 إلى إجلاء جميع السجناء وتحويلهم إلى سجن تاجوراء )أ(، وهو سجن آخر يقع في ضواحي طرابلس، بينما سقطت قذائف الهاون على مجمَّع سجون الجديدة عدة مرات خلال القتال الذي اندلع في المنطقة في أغسطس من العام نفسه. [38] وفي يونيو عام 2015، واجه سجن تاجوراء )أ( موقفًا مماثلاً؛ حيث اضطر إلى إجلاء سجنائه إلى سجن عين زارة المجاور لها بعد سقوط قذائف الهاون على مجمَّع سجون الجديدة. وتُرك السجناء يتضورون جوعًا في الزنزانات بعد أن شوب مع شركة الحراسة الخاصة المتعاقدة مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا في طرابلس. وتُرك السجناء يتضورون جوعًا في الزنزانات قبل أن يُجرى إجلاؤهم من المنشأة.

استمرت حوادث مثل هذه الحوادث كما تعرضت من الأضرار الشديدة التي لحقت بالمباني وهروب عدد كبير من السجناء من منشأة تاجوراء )ب( في ديسمبر 2015، عندما تسللت إحدى الجماعات المسلحة المحلية السجن كما وقع اعتداء في هذه المنشأة من قبل إحدى الجماعات المتصارعة فتحت الحراس بالأبواب الزنزانات وبوابات السجون في محاولة للحفاظ على أرواح السجناء وهددت قتلهم، لكن هروب ما لا يقل عن 200 سجين وقادت لتقارير أنه أُعيد 127 سجينًا. [39] وظلت منشأة سجن تاجوراء )ب( متضررة تضررًا شديدًا عندما وقت إعداد هذا التقرير.

وتمثل التهديد الأمني الآخر الذي تواجهه السجون في الاعتداءات المباشرة والموجَّهة التي تشنها الجماعات المسلحة، فمنذ اندلاع ثورة 2011، وقع العديد من الاعتداءات الخارجية التي تستهدف الهجوم على السجون وكافة أرجاء البلاد التي وَقَعَ الكثير منها جماعات مسلحة وأو جماعات تابعة لها تسلحًا رسميًا لتحرير ذويها. وأدت هذه الاعتداءات إلى خلق أزمة كبيرة أخرى تمثلت في حوادث الهروب الجماعي. فعلى سبيل المثال، عانى سجن الجديدة الذي وقع في جنوب طرابلس من اعتداءات وحوادث هروب جماعية تكررت في يونيو 2013 بعد مرور فترة وجيزة على زيارة قام بها الخاصب دراسة عام 2012، أدى كل انهيار في السجناء تبدو مُبررة إلى اعتداء لإحدى الجماعات المسلحة إلى حدوث هروب جماعي السجناء، مما نجم عنه إفراغ السجن تقريبًا. ثم أُعيد فتح المنشأة على الفور وتمكنت من إعادة القبض على الكثير من المعتقلين، إلا أن المشاكل المزمنة المتمثلة في الجماعات المسلحة المتصارعة والاعتداءات التي تُشن على المنشأة قد أدت إلى مزيد من حوادث الهروب، منها الحادث الذي وقع في يونيو عام 2014. وعلى غرار ذلك، شهدت عامة سجون طرابلس حوادث هروب جماعية بجماعات مسلحة محلية للمساعدة في قمع أعمال شغب أخرى وقعت في السجون، لكن تلك الأمور تحوَّلت في الأمور ضد الشرطة القضائية؛ حيث تعاونت قوات عدد قادة الوحدات المسلحة المحلية في بعض السجون وإطلاق سراح السجناء الذين كانوا يقبعون في تلك السجون. وتشير التقارير إلى أن الجماعة المسلحة كانت تبحث عن سجين معين كانت تحتجزه. وعقب وقوع الحادث، تدخلت الجماعة المسلحة المنشأة، ولا تزال تغلق بشكل رسمي من ذلك الحين. وتُوي الطرق بالقرب من السجون الموجودة في بنغازي والمناطق المجاورة لها، كما يجري حاليًا حجز معظم الأفراد المسجونين على المستوى المحلي خارج نطاق القضاء دون أية محاكمة وخارج نطاق القانون. وفي الحالات المحدودة التي وجهت فيها تهم للسجناء بصورة رسمية، تم تجديد احتجازهم كل عام إلى سجون موجودة في طرابلس أو مصراتة. [40]

وفي عام 2013، تعرَّض سجن الهضبة في بنغازي -الذي يُعد أكبر السجون الوطنية في ليبيا- لحادث هروب جماعي بعد أن اقتحم مجموعة من الثوار السجن في أعقاب اشتباكات مع حراس السجن الذين كانوا مدججين بالسلاح على

المجمَّع. وهرب على إثره مئات من أفراد الشرطة في سجن.[41] وتكرر ذلك في عام 2014؛ حيث هرب ما يزيد على تسعين سجين من منشأة أُشعِل النار عمدًا في الزنتان خلال اعتداء شُنّ عليها.

وقد هرب نزلاء السجون أحد مواطن الضعف الخطيرة التي نجم عنها وقوع حوادث أمنية؛ حيث قامت جماعات مسلحة في عدة مناسبات بالدخول إلى مرافق السجون أو المحاكم أو المستشفيات في عدد من أنحاء ليبيا. وفي دراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2016، فإن ثلث المنشآت التي تمتلك وجود مشاكل خطيرة فيما يتعلق بأمن السجون قد تعرضت لهجمات. وقد أدت هذه المشكلات المستمرة في السجون إلى هروب السجناء في عام 2012، وهو ما شكّل زمن قبل عدد من السجناء في المنشآت المحتجزات في المنشآت الصورة نتيجة إلى حد كبير؛ حيث تم تخصيص مرافق السجون في السنوات الأخيرة، تحديدًا وسط الوضع الأمني على طول الطرق الموصلة إلى مرافق السجون التي تعرضت لهجمات متكررة على يد الجماعات المسلحة، ومن هذه الجماعات الإجرامية المشتبه بها. وترتب على ذلك عدم قدرة السجناء على المثول أمام المحكمة شخصيًا، مما أدى في المقابل إلى تأجيل عدد من جلسات المحاكمة. وقد أدى هذا الوضع إلى تأجيل المحاكمات، لم تكن هناك شكاوى بشأن خطر الترحيل داخل نطاق المدينة المؤقَّت نفسها أيضًا.

وخلال التقييمات التي أجريت في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016، تحدث حراس السجون عن الخطر الشخصي الذي يتعرضون له من قِبل السجناء. وفي سجن نترة، والذي يبعد عن مدينة الخمس بمسافة تبلغ حوالي 100 كيلو متر، والذي يحضر الكثير من نزلائه محاكمات في المحاكم المختلفة بالمدينة، تعرضت مرافق السجون لهجمات متكررة على يد جماعات مسلحة عدة مرات، فضلاً عن هروب سجناء كان محتجزين لديها. وقد رفض بعض أعضاء الشرطة القضائية مرافقة السجناء إلى المحاكم خوفًا من تعرضهم للقتل على يد «الهجمات الانتقامية» على السجناء من قِبل العائلات المحلية. وعانت سجون طرابلس أيضًا من مشكلة الاعتداءات المتكررة من أنصار السجناء؛ حيث تقع كثير من المحاكم عادةً عند مشارف السجون، غير أنها في الحالات التي تكون فيها المحاكم في مواجهة لمنشآت السجون، في ظل قضاة ووكلاء نيابة يرفضون الدخول لدواعٍ أمنية. فعلى سبيل المثال، أُنشئت مقرات المحاكم في نيابات بجوار السجنين الكبيرين في وارشفانة (أو الجميل)، لكنه يتم استخدامها.

كشفت المقابلات عن وجود توتر بين مديرية السجون ووزارة العدل حول مسألة أمن السجون، وخصوصًا فيما يتعلق بالاتفاقات المستمرة بالجماعات المسلحة والاعتماد عليها في توفير الحماية. فعلى سبيل المثال، أعرب مدير أحد أكبر وأشد السجون في نيابة عن قلقه إزاء قيام وزارة العدل بقطع المبالغ التي تؤدي إلى الجماعات المسلحة المتعاقدة مع السجون نظير المساعدة في حمايتها من الاعتداءات التي تُشن عليها وعلى مرافق السجناء. وكانت هناك غضون تشديدة على مستوى الوزارة في تقنين هذه الترتيبات ووضعها تحت سيطرة أشد من الدولة. وأشارت وزارة العدل التي تقع مقرها في طرابلس إلى الحاجة إلى التعامل مع شكل من أشكال أمن السجون وتوفير وحدات حماية خاصة بها، بدلاً من الاعتماد على الجماعات المسلحة أو التوقع الجغرافي.

### هجمات تنظيم الدولة الإسلامية على السجون الليبية

تشكّل جماعة الدولة الإسلامية (داعش) تهديدًا أيضًا خطيرًا على السجون الليبية. حيث ظهرت الدولة الإسلامية لأول مرة علنًا في ليبيا في هجوم عالي المستوى على فندق كوزي بوسط مدينة طرابلس في 27 يناير 2015، واستولت حينئذٍ على أراضي في مدينة سرت الليبية المركزية وحولها، فضلاً عن مدينة درنة الشرقية. ونفذت أحكام الإعدام الجماعي الوحشي المتلفز للرهائن. وفي 31 مايو 2015، عانى سجن الدافنية من الأضرار الجانبية في هجوم جوي لتنظيم الدولة الإسلامية على مقربة من نقطة تفتيش في ضواحي مدينة مصراتة. وهناك ادعاءات بتورط فرع الدولة الإسلامية الذي يطلق عليه المقاطعة الطرابلسية بالدولة الإسلامية في تفجير سيارة مفخخة على مراحل في 9 سبتمبر 2015 الذي دمر أسوار سجن الهضبة في بنغازي. ويحتجز سجن الصدوق في بنغازي السجناء البارزين في ليبيا التابعين سابقًا لنظام القذافي. وفي 18 سبتمبر 2015 شن أربعة مقاتلين مدججين بالأسلحة تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية هجومًا قبل فجر على مرفق احتجاز داخل قاعدة معيتيقة الجوية التي يسيطر عليها عبد الرؤوف كارا، زعيم سلفي لجماعة مسلحة تُعرف باسم "قوة الردع الخاصة" (المعروفة في اللغة العربية رادا) في محاولة لإطلاق سراح سجناء يشتبه بعلاقتهم بتنظيم الدولة الإسلامية. وقد أعقب ذلك اشتباكات دموية بالقرب من مدرج المطار التجاري المزدحم في طرابلس على قاعدة معيتيقة الجوية، قتل ثلاثة من المقاتلين، جنبًا إلى جنب مع ثلاثة حراس وسجين. ويعتقد بأن تنظيم الدولة يدير على الأقل ثلاثة مرافق للاحتجاز في سرت، بما في ذلك المرفق الذي يقع في حضانة سابقًا.[42]

## التهديدات الداخلية لأمن السجون

وكما أشرنا أعلاه، فإن انتشار السجناء يُشكّل تهديدًا كبيرًا على الأمن داخل السجون وزارة العدل. فعلى سبيل المثال، يقع سجن جودايم على الطريق الرئيسي الساحلي السريع بمدينة الزاوية للنيران المتبادلة بين الجماعات المسلحة بسبب عائلاتهم في السجن المستمرة طوال عام 2015. ورغم سيطرة الحراس على هذه الحوادث في نهاية المطاف، إلا أن الهروب الجماعي قد أرغم الآلاف من السجناء على الفرار من الداخل بسبب الأضرار الناجمة عن النيران. وبالمثل، لا يزال الطابق الأرضي لسجن عين زارة أضرارًا بالغة بسبب النيران وأعمال الشغب التي اندلعت في أوائل عام 2015؛ حيث أضرم السجناء الذين تم تكديسهم في زنزانات مكتظة النار في عنبر مهجور في محاولة للوصول إلى أبواب دورات المياه، فاجتاحت النيران عنبر النساء المجاور. وقد تم عزل السجناء المسلحين في سجن البركة المجاور لسجن عين زارة مباشرة – المعروف باسم الرويمي، والذي أيضًا تحت سيطرة إشراف الجهاز الأمني لأحمد القذافي – في عدد من حالات الاشتباكات المشتركة بين السجناء خارجية، كما لقي مدير السجن مصرعه في ظروف غامضة خلال هروب السجناء في أغسطس 2015.

وتواجه جميع أنظمة السجون موجةً من السخط وأعمال الشغب والاضطرابات المتعلقة بالعائلات مع مثل هذه المشاكل. وفي حين أن خصائص الحراس والبروتوكولات المتبعة في مختلف أنحاء ليبيا تتفاوت على نطاق واسع، فإن المشاكل التي سادت في العديد من السجون الليبية إلى التدريبات والبروتوكولات تنبغي على وزارة العدل والشرطة القضائية إجراء مراجعة لحوادث الهروب الداخلية من هذا النوع. وتتطلب إصلاحات لمعالجة العديد من المشاكل التي ساهمت في تكرر وقوع حوادث أخرى. وقد أشارت العديد من دراسات وتقارير إلى هذه الإصلاحات، وهي دراسة وضع برنامج تدريب خاص للحراس على عمليات السجون في بروتوكولات واضحة لإدارة الأزمات، وتوفير الحراس أدوات مناسبة لمكافحة الشغب، فضلاً عن الاستثمارات مادية جوهرية على البنية التحتية.

لاحظ الباحثون وجود شاغلين أمنيين إضافيين فيما يتعلق بمدى انضباط حراس السجون سواء أثناء زيارات السجون التي أجريت في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016. أولاً، لم يرتدِ الكثير من حراس السجون الزي الموحدة، مما أدى إلى صعوبة تمييز الحراس عن السجناء. كما كان هناك إهمال من جانب حراس السجون في السيطرة على المفاتيح في عدد من المنشآت لدرجة أن المفاتيح كانت لدى السجناء في سجن الجديدة للسناب طب السويدي السملالي. وتؤدي السلطات الأمنية الأساسية المهام الأساسية المتمثلة في الاضطلاع بمثل هذه المهام إلى تراخٍ خطير في السيطرة على أمن السجون، كما يترتب على وضع السجناء في مراكز مسؤولية كهذه تخويلهم سلطات على غيرهم من السجناء، مما يُشكل تهديدًا خطيرًا على الأمن العام وسلامة السجناء. ويمكن معالجة هذه المشكلة بدون أي تكاليف تُذكر عن طريق تطبيق إجراءات صارمة تحظر على أظهر السيطرة الرقابة أي بصورة مُتكررة على أهمية السيطرة على المفاتيح وغيرها من البروتوكولات الأساسية المتعلقة بتدريب حراس السجون، وتعليماتها التي يتلقونها أثناء الاعتقال الدوري التذكيري.

وشاهد الفريق عاملين يدخلون مجمعات السجون وهم محملون بأسلحة نارية، كما لاحظوا وجود أسلحة خفيفة ثقيلة بالموقع في الكثير من المنشآت، كما غالبًا ما تعرضت شاحنات السجون لهجمات خاطئة أسلحة تستخدمها جماعات مسلحة. وعلى سبيل المثال، دخل ديالى سجن تابع لزيارة أجريت عام 2012 السجن الداخلية في مطبعة -من اطق النزاع دون أداء الزي الرسمي مخفيًا مسدسه في موضع حزامه. وبمجرد أن لاحظ الفريق ذلك، أجبروا على الفور على مغادرة المنشأة والانسحاب منها حفاظًا على أمنهم وسلامتهم. وفي أغسطس 2015، في سجن الجديدة السملالي، لاحظ طلاب سكري يتلقون دروبات في أكاديمية الشرطة القضائية بحديقة السجن الصغيرة المجاورة للمجمَّع وهم محملون بأسلحة على الأثناء فترات الاستراحة، كما لوحظ وجود مدفع رشاش في سجن الخميسات الإبلاغ الثاني من المجمَّع، وكان موجَّهًا صوب ملعب كرة القدم السجن والمطبخ الوعي المقبل. وكانت الأسلحة الثقيلة بحوزة الأسلحة المضادة للطائرات ظاهرة بوضوح داخل مجمعات السجن وعدد من المنشآت المحيطة به، بما في ذلك سجن ضبة وسجن الزيرة. وعلى الرغم من أنه في عدد محدود من المنشآت، كانت الجماعات المسلحة المشاركة في تأمين السجون تستخدم أجزاء من مجمعات السجون لتخزين مخابئ الأسلحة، يُعرض تمثل هذه الممارسات كلاً من السجناء والعاملين للخطر وتحيط الأسلحة داخل مجمعات السجون من عَدَّ تامًا استخدامها في تأمين المحيط الخارجي. ورغم أن قادة السجن والعاملين يعتبرون الأسلحة كعامل حماية، إلا أن هناك خطر وقوع هذه الأسلحة النارية في السجناء في جميع الحالات، وما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

**كانت الجماعات المسلحة المشاركة في أمن السجن تستخدم أقسام مجمعات السجون لتخزين مخابئ للأسلحة.**

ومن الجدير بالملاحظة أن الشرطة القضائية لأدوات كالأسلحة الرقيبة وصفة عامة إلى السجناء إلى محكمة تم الكشف عنها. ولم يُلاحظ أي سجين بالأغلال داخل أي من شأة تمتلكها. وهذا الاتجاه يتفق مع المعايير الدولية.[43]

## البنية التحتية المادية

تاريخيًا، كانت السجون في مناطق حضرية. ولكن نظرًا لأحداث العنف المستمرة وتهريب أعداد كبيرة من السجناء من السجون أثناء الثورة، بدأ المجتمع بالبناء بإغلاق السجون القريبة وبناء سجون جديدة في أحياء سكنية. ورغم أن قرب السجون من المناطق السكنية يزيد من خطر العنف على الأرجح، كما تعرضت عدد من أجريت مقابلات معهم أثناء القذائف هذه المواقع السجون كان يمثل الأهداف المستخدمة لأغراض المقاومة أو قمعها في مناطق معينة.[44] وبغض النظر عن المنطق وراء اختيار مواقع السجون الجديدة، فقد شهد عام 2012 و2015- 2016 أن وجود السجون في مناطق سكنية وسط المدينة أو بالقرب من الطرق الرئيسية يتعارض مع الأمن المجتمعي والمساحات المخصصة للسجناء. وعلى سبيل المثال، يُحاط مجمع سجن الزاكي القديم الذي يقع وسط المدينة بالمباني حوله مباشرةً. وقد تعرض لعدد من حوادث الهروب وأعمال العنف، مما عرضه أحد مصادر الخوف الأمني المعتبرة للسكان المقيمين حوله. وشهد سجن الهدى الذي يقع وسط مدينة مكناس أيضًا انتفاضة السجناء وحوادث هروب. وبالمثل، يشترك سجن الزيرة - وهو عبارة عن شأة قديمة تقع على طريق الوية الرئيسي في وسط المدينة - في نفس المجمع الذي تشغله مباني مكتب البلدية.

تنقسم هياكل السجون الليبية إلى ثلاث فئات عريضة؛ حيث تتألف إحدى هذه الفئات التي تندرج تحتها معظم السجون - من المباني التي صُممت وأُنشئت خصيصًا كسجون أثناء عهد القذافي. وتتألف تلك السجون التي تتبع مخططًا مماثلاً من زنزانات مجمعة تستوعب من خمسة إلى خمسين معتقلاً ويربطها ممر مشترك، وبداخلها ساحات خرسانية صغيرة لممارسة التمارين الرياضية. وتحاط الكثير من تلك الساحات بسياج من الأسلاك الشائكة وتكون مفتوحة في الهواء الطلق. ولم توفر هذه التصاميم سوى القليل من مساحات للترويح أو العمل للسجناء. ولا توجد بالسجون «ممرات ضيقة» مرتفعة عن الأرض أو أبراج مراقبة داخلية تُمكن الحراس من مراقبة السجناء. وتتمثل الفئة الأخرى في المباني التي تم الاستيلاء عليها قبل اندلاع الثورة أو أثناءها والتي تم إدخال تعديلات عليها لاستخدامها كسجون، مثل سجن الهدى في مصراتة وسجن الجبس في طرابلس. وتضم الفئة الثالثة أحد أقدم السجون، وهو سجن زليتن القديم الذي يقع في مبنى يرجع تاريخه إلى العصر العثماني. ولاحظ فريق البحث في عام 2015 أنها متهالكة إلى حدٍ كبير وغير ملائمة للغرض الذي تُستخدم من أجله. وكانت جميع المنشآت التي تمت ملاحظتها تقريبًا بحاجة إلى صيانة أو إصلاحات كبيرة، ولكن أحالت حدود الميزانية دون تنفيذ جميع الأعمال المخطط لها. ويُستثنى من ذلك سجن تاجوراء (أ) في طرابلس، فقد أنشئ كسجن للعرض في عام 2009 لاستيعاب سجناء من سجن أبو سليم، وهو أفضل السجون تجهيزًا؛ حيث إنه مجهز بقاعات للدروس وصالة كبيرة للألعاب الرياضية بها مدرجات وحمامات بخار غير مستخدمة.

وفي وقت إجراء تقييم عام 2012، كانت الشرطة القضائية مسؤولة عن عشرين منشأة عاملة. وبحلول عام 2016، زاد هذا العدد إلى ست وعشرين منشأة عاملة، وبلغ إجمالي عدد المنشآت التي تقع تحت سيطرة الشرطة القضائية أربعًا وأربعين منشأة، ولكن لا يزال الكثير منها مغلقًا. وتوضح الخريطة الموضحة في الصفحة رقم 4 مواقع منشآت سجون وزارة العدل، وتحدد فروعها، كما تشير إلى حالتها التشغيلية. ومنذ إجراء تقييم عام 2012، افتُتحت منشأة جديدة كبيرة، وهي سجن الكلية الجوية بقاعدة مصراتة الجوية، وأُغلقت منشأة مؤقتة (كانت مدرسة في السابق)، وهي سجن الوحدة الذي يقع في مصراتة أيضًا. وفي عام 2012، أوصى فريق التقييم بإغلاق كل من سجن الجبس وتاجوراء (ب) وجودائم والدافنية والوحدة والهدى. ولم يُغلق من هذه السجون سوى سجن الوحدة وجاري نُقل معظم سجنائه إلى سجن الكلية الجوية الذي يقع في مصراتة أيضًا.

لاحظ فريق التقييم الذي أجري خلال الفترة من 2015 إلى 2016 أن هناك عشر منشآت غير ملائمة للاستخدام كسجون وينبغي وضعها في أولوية الإغلاق أو الصيانة العاجلة:

- سجن عين زارة: توجد ببعض الأجزاء الفاصلة بين زنزانات السجناء، وبه طفح مجاري كبير ويحتاج إلى إصلاحات.
- سجن الجبس: مبنى سابق للأمن الداخلي، لم يُؤسس لاستخدامه كسجن، ويوصى بإغلاقه.
- سجن تاجوراء (ب): مبنى قديم حالته متردية ومغلق، وتعرَّض لأضرار جسيمة نجمت عن نزاعات في سبتمبر 2015، وينبغي أن يظل مغلقًا ما لم يتم إصلاحه وصيانته.
- سجن جودائم: تعرض لضرر جسيم أثناء انتفاضة السجن ويحتاج إلى إصلاحات.
- سجن الجزيرة: لم يُؤسس لاستخدامه كسجن، ويوصى بإغلاقه.
- سجن جنزور الزاوية: أُسس لتخزين الحبوب وليس للسكن، ويوصى بإغلاقه.
- سجن زليتن القديم: مبنى من العصر العثماني لم يتم التخطيط لإغلاقه ويوصى بذلك بشدة.
- سجن ترهونة: يحتاج إلى إصلاحات عاجلة للمطبخ والعيادة، كما يحتاج إلى مولد كهرباء.
- سجن الدافنية: يحتاج إلى إصلاحات كبيرة.
- سجن الهدى: مبنى سابق للأمن الداخلي، لم يُؤسس لاستخدامه كسجن، ويوصى بإغلاقه.
- سجن قرنادة: يحتاج إلى إصلاحات عاجلة وإعادة تأهيل.
- سجن الكويفية: يحتاج إصلاحات في بعض أجزائه.

**تمت ملاحظة أن جميع المرافق تقريبًا بحاجة إلى عمليات صيانة أو إصلاحات كبيرة.**

هناك حاجة واضحة إلى تأسيس المنشآت وإعادة تأهيلها، وبالتالي ينبغي مراجعة المعايير الحالية عن أية لأنه من المحتمل أن تطلب النسخة قائمة لفترة طويلة. سوف يصمم السجون الجديد بشكل مدروس مع إعطاء أولوية في السجناء بما يكاسب هؤلاء السجناء المهارات التي يحتاجونها لكي يعودوا إلى المجتمع في أية المعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بأوضاع السجون أماكن آمنة وآدمية.

## نظرة عامة على سجلات السجون وبياناتها

تلتزم معظم سجون وزارة العدل بالاشتراطات الدولية للإدارة الأساسية الموحدة للملفات السجناء.[45] وعلى الجانب الآخر، فإن المبادئ التوجيهية لا تقال في السجون التي ديرها الشرطة القضائية في عام 2012-2013 صلأب حتى تتمكن السجون وطرق حفظ السجلات موحدة بشكل أكبر. وتشتمل السجون المحلية، والتي يتم استخدامها في الحالات على حد ولم ديرها لأكثر من يوم واحد، على السجون التي يتم فيها استخدام الملفات الورقية بدلاً من نظام السجون الأخرى بين الملفات الورقية ونظام إدخال البيانات باستخدام الحاسوب. وفي السجون الفيدرالية، يتولى هذه الأعمال وبمعظمها قسم أو مكتب إداري مخصص لذلك. ولا تزال السجون تواجه تحديات معتبرة في هذا المجال بسبب نقص التمويل والموارد. فعلى سبيل المثال تقف بناء المكاتب الإدارية المخصصة في السجون بمصاريف بسبب نقص التمويل، وترتب على ذلك دس العاملين في حجرات صغيرة عند مدخل السجن وحفظ الملفات في نادي ق الذخيرة الفارغة. ويلاحظ أن هناك استخدام مكاتب الإدارية في سجون وب الولاية؛ حيث أجرى المدير قائه مع الفريق تحديات تشجرة في ديقي قي سوء العشب. ونظم موظفو المحطون بنقص التمويل والدعم اللوجيستي إضرابًا فوضوا إيواء المزيد من السجناء.

**لقد تم إنجاز العمل الجدير بالثناء فيما يتعلق بأنظمة حفظ السجلات على مستوى السجن، ولكن ما تزال الوصول الضعيف للبيانات إلى مقر الشرطة القضائية مصدر قلق.**

وظلت تحديات مماثلة ثورة، رغم ذلك عم جديد السجناء فيها على أنظمة حفظ السجلات على مستوى السجون، غير أن ضعف القدرة على إرسال البيانات إلى مقرات الشرطة القضائية ما زال يمثل مشكلة. ورغم قدرة مديري السجون على تقديم إحصائيات أساسية حول السجون، إلا أن المسؤولين بمقر الشرطة القضائية لا يمكن في وضع تقديم أقسام نسقة على مستوى نظام السجون عن العاملين أو السجناء أو وضع الأحكام أو الاتجاهات السائدة في نظم السجون، وأوضح المسؤولون أن السبب في ذلك هو أن لديهم قاعدة بيانات تتضمن هذه الإحصائيات تنشأ من الإدارة المحلية بالمقر التي تتبع عن كثب أوجه العجز في المعدات والإمدادات الطبية وأوضاع المرضى، وأعربوا عن انزعاجهم الشديد إزاء نقص الأموال المتاحة لتحسين الرعاية الصحية بالسجون.

ويمثل رصد أعداد السجناء واتجاهاتهم، بما في ذلك تدفقات الواردة والخارجة، مكونًا هامًا لإدارة السجون الفيدرالية وسياسة الشرطة القضائية. وقد أجرت الباحثة مقابلات مع مسؤولين بمقر الشرطة القضائية بشكل كبير في تحديد أولويات خطط السجون وإجراء الإصلاحات المتعلقة بالتكدس في السجناء احتياجات التي تحتاج إلى معالجة من السجناء ووضع نموذج موحد بسيط لإحراس إلى السجناء. ويمكن إحراز تقدم ملحوظ في تشكيل السجون نظرة عامة لتدريب الموظفين الإداريين على كيفية جمع بيانات السجناء وإدخالها في نظام الإدارة بشكل عام وتوفير إمكانية الاتصال بالإنترنت في كل سجن وفي الإحصائيات إلى المقر الرئيسي.

## المحاكمة وفق الأصول القانونية والسجناء غير المحكومين والإفراجات

**اقتربت المشكلة الحاسمة للسجناء غير المحكوم عليهم من تعريف السجن ونظام العدالة الجنائية في ليبيا.**

منذ الإطاحة بالقذافي في عام 2011، أصبح تهريب السجناء غير المحكومين من السمات الخطيرة التي تميز السجون في ظل العدالة الجنائية في ليبيا. وتتفاقم هذه المشكلة إلا في ظل تدهور الوضع الأمني. ويُشكل المعتقلون لأسباب تتعلق بالنزاع من ذلك بداية ثورة 2011 عددًا كبيرًا من السجناء في سجون وزارة العدل، الذين نقلت احتجازهم في سجن الهضبة في طرابلس، سجن عين زارة وسجن الجديدة في مصراتة، سجن الجويّة في غازي، بالإضافة إلى سجن النزلة. وتتم احتجاز المحكومين لما يقرب من خمس سنوات دون محاكمة، مما يشكل انتهاكًا لحقهم في محاكمة عادلة ويُعد طول مدة بعض هؤلاء المعتقلين الوضع الطبيعي لقضاياهم بمثابة احتجاز تعسفيًا.[46] وقد أعرب مديرو السجون عن قلقهم بشأن وضع هؤلاء المعتقلين الوضع الطبيعي لقضاياهم على المنظومة.

لقد تمخض صراع الحرب الأهلية في ليبيا من ذلك في عام 2014 عن موجات جديدة من المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع. وتتم احتجاز أعدادًا كبيرة من المعتقلين خارج نطاق نظام العدالة الجنائية تمامًا، ولم توجه أية تهم رسمية للكثير منهم. وفي المنطقة الغربية، لا تتم احتجاز المعتقلين بوجه عام في سجون الشرطة القضائية بل يتم احتجازهم في سجون وزارة الداخلية ووزارة الدفاع على يد جماعات مسلحة تعمل خارج نطاق أجهزة الدولة الرسمية. وفي المنطقة الشرقية، تتم عام السجناء. أما في المنطقة الشرقية، تتم القبض على عشرات المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع على يد الجيش الليبي بقيادة اللواء حفتر، والذي يمارس السلطة القضائية على بعض السجون الشرطة القضائية في سجن الكويفية وقنادة. ويحتجز السجناء الآخرين المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع في منشآت تديرها جماعات مسلحة. وفي المنطقة الجنوبية، رغم إغلاق جميع السجون الشرطة القضائية رسميًا، إلا أن هناك وحدة تابعة لوزارة الدفاع في مصراتة تُعرف باسم اللواء الثالث تحتجز عددًا من المعتقلين في سجن قاعدة براك الشاطئ. ويُعتقد أن هذا العدد من مواقع الاحتجاز الرئيسية والجماعات المسلحة منتشرة داخل وحول كل من سبها وأجدابيا ومرزق في الجنوب. وتواجه هذه السجون، ومن ثم المعاملة غير الآمنة والمهينة والحبس الانفرادي والاختفاء القسري.[47] ويصعب بشدة تتبع عدد حالات هؤلاء المعتقلين وظروفهم ويُعزى ذلك مسألة تدعو إلى القلق الشديد. وبينما تستمر الجهود المبذولة من أجل تحقيق استقرار في ليبيا، فمن الأهمية بمكان معالجة أوضاع هؤلاء المعتقلين.

وتعاني ليبيا من أخر ظروف الاحتجاز الذي تشهده كثير من دول المنخرطة في النزاعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع والدول النامية، مما يعني أن محاكمة المحتجزين في السجون الليبية المباشرة لا تتم النظر فيها في الوقت المناسب. وقد قابلت فرق تقييم في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016 العديد من السجناء الذين يقبعون في ظروف غير آدمية في السجون قبل المحاكمة لمدة أطول مما كان من الممكن أن تقضيها إذا ما أدين وا بالجرائم التي اتهموا بها.

وبدا خلال المناقشات التي أجريت مع السجناء أن عرض القضايا أمام المحكمة عدم أو أجلت أو ألغيت في بعض الأحيان بسبب الأخطاء الإجرائية الأمر الذي يؤدي إلى شكوك أكبر في حالات السجناء غير المحكومين، مما يؤدي مصيرهم المبهم ونقص المعلومات المتعلقة بظروفهم الشخصية إلى إصابتهم بحالات من القلق.

وأُفرج خلال الفترة من 2013 إلى 2014 عن العديد من المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع في طرابلس ومصراتة، وفي 2015-2016 بدأت مصراتة سلسلة من عمليات الإفراج الجزئية عن عدد من السجناء الذين يقبعون المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع، وعلى ما يبدو أن ذلك يهدف لإظهار حسن النية مع المجتمع الدولي لإنجاح الحوار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة. ويجب على ليبيا التي تعاني من عجز في مجال حقوق الإنسان الطويل الأمد للمعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع أو المعتقلين لأسباب سياسية، الذي تجاوز من ذلك عام 2011، واحترام حقوقهم الأساسي في المحاكمة العادلة.[48] وتحتاج ليبيا إلى إعادة النظر في نظام العدالة الجنائية حتى يتسنى لها هذا الهدف، كما ينبغي لها النظر في اتخاذ خطوات سريعة من أجل إقامة محاكمات عادلة أو الإفراج من أجل تسوية القضايا المتراكمة.

## استخدام زنزانات العزل

كان جميع السجون التي تمت زيارتها خلال الفترة من 2015 إلى 2016 تستخدم زنزانات العزل، والبالغ عددها 20 سجنًا، وإن كانت تتفاوت في الحجم والحالة وطرق الاستخدام فيما عدا سجن واحد. وتعتبر زنزانات العزل بوجه عام عنصرًا ضروريًا بالنسبة لتلك السجون التي تواجه المشكلة الأساسية المتمثلة في استخدامها. والمعايير الدولية الخاصة بالسكن والإنارة والمياه والصرف الصحي تنطبق على السجناء المحتجزين في زنزانات العزل بنفس المعايير الخاصة بعموم السجناء.[49] ولوحظ في بعض السجون أن الزنزانات المعزولة تقريبًا ذات أبواب حديدية تحتوي على فتحة صغيرة جدًا لا تسمح إلا بمرور كمية ضئيلة من الضوء والهواء، وتفتقر إلى مرحاض أو حنفية مياه مشتركة ودُشّ للاستحمام أو دون صرف صحي يتوافر بسهولة. وتتسم الإنارة الطبيعية بأنها ضعيفة أو معدومة. ولوحظت أكثر الأوضاع تدهورًا في سجن زليتن القديم؛ حيث كانت الزنازين المعزولة مكدسة وقذرة، وكانت تتلقى الضوء الطبيعي من فتحة ضيقة مرتفعة في السقف، ولا تتوفر لها أي مصدر للإضاءة الاصطناعية. وفي سجن طرابلس المركزي كانت الزنازين المعزولة بدون نوافذ وصرف صحي تتوفر على بعد متر واحد من الباب، ولا تدخلها أي إنارة طبيعية.

تلقت جميع السجون إخطارًا مسبقًا بالزيارات التي تمت خلال الأيام التي سبقت الزيارة، وكانت معظم الزنازين المعزولة التي تمت زيارتها خالية لأنه كان هناك استثنائيين. وفي سجن الجديدة لم تكن هناك أي طلبات سجين عن العنابر التي كانت تستخدم كزنازين عزل، ولأنه كانت صائمة، ومن المحتمل الخروج من الزنازين خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان. وكانت تُجرى بعض الإصلاحات الذهول. وكانت قد أُجريت في السجن وقت الزيارة، وكانت هناك أبواب جديدة في السجن وبالزنازين المعزولة بها ثلاث سجناء يقضون عقوبة السجن المؤبد. ويُسمح للسجناء بممارسة الرياضة في ساحة مشتركة في سجن قرنادة في البيضاء.

ورغم أن الكثير من المدرقاء الذين تحدثوا خلال المقابلات أشاروا إلى أن استخدام الزنازين المعزولة أمر نادر الحدوث بالنسبة للسجون التي تديرها، إلا أن معظم هؤلاء المدرقاء أقروا بأن السجناء عادة ما يتم وضعهم في الزنازين المعزولة دون توفير الأوراق اللازمة لمكتب النائب العام، بما في ذلك السجناء المقبوض عليهم حديثًا. وأشار المدرقاء إلى أن السجناء المقبوض عليهم حديثًا يتم وضعهم في الزنازين المعزولة لأسباب تتعلق بسلامتهم الشخصية، ولحين استكمال الإجراءات الطبية. وفي أحد السجون أشار السجناء إلى أنهم يُحتجزون في الزنازين المعزولة لمدة تصل إلى شهر، مما يقلل من الإشراف الطبي أو القضائي.

وفي ظل سوء استخدام الواضح لزنازين العزل، يتعين على مراجعي السياسات والإجراءات المعنية باستخدامها بمنشآت السجون توجيه اهتمام طبي وجه عاجل، بما في ذلك إجراءات الاستئناف والمراجعة والملاحظة الطبية والإشراف.[50]

## التواصل مع السجناء

يمثل الحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة بين إدارة السجن والسجناء أمرًا في غاية الأهمية للإدارة الجيدة للسجون. ويتكون التواصل بين السجناء والحراس أو بين السجناء والمديرين أو بين الحراس والمديرين أو بين السجناء والموظفين في الفروع والمقرات. ويُشكِّل التواصل الدائم إحدى الوسائل الهامة لدعم الإدارة المستقرة للسجون وضمان تدفق المعلومات التي تنبؤ بمخاوف السجناء المحتملة مع معالجة المشاكل الأخرى قبل وصولها إلى نقاط تأزُّم تؤدي إلى توفير بيئات مستنيرة وحيوية للاحتجاز. وتوصل أهمية خاصة إلى التعامل مع المعتقلين في بيئات النزاع ومابعده؛ حيث احتجاز معتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع ولأسباب سياسية، فضلاً عن وجود النزاع في حد ذاته في أي دولة، قد يولد توترًا داخل حدود السجون.

وفي ظل قلة الموارد وفقص العمالة الماهرة والمدربة -الوضع الذي قد لا يتغير بأن ظل قيود المستمرة على الميزانية- تتجه إدارات السجون إلى التحوُّل إلى قلة الأمن والكفاءة، مما يقوض العلاقات المناسبة بين العاملين والسجناء والتي تنطوي على التفاعل بين ضباط الشرطة القضائية والسجناء في المنشآت التي جرى تقييمها. وشكل كبير في المنشآت الأخرى حجم السجن وتوزيعه وخاصة ظل الحراس على سياسة الباب المفتوح. وإن كان نسبيًا، كانت حدود التوتر بين السجناء والحراس منخفضة. وفي ساحات مساحة التمارين عبر الزنازين في منشآت ظل السجناء الحاملين متواضعًا مثل تلك الموجودة في سجن زليتن القديم (ب وراء القضبان)، كان من الصعب فهم سلسل الأوامر والمناخ الذي دارت فيه وتأثر السجناء للأوامر وحافظوا على النظام في المنشآت التي تضم معتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع »ذوي أهمية كبرى« منذ صراع 2011 مثل سجن الهدى

**كان الخوف والتوتر مرتفعًا بشكلٍ ملحوظ في جميع السجون تقريبًا في شرقي ليبيا.**

وسجل السجناء السياسيون المحتجزون لدى الجماعات المسلحة في السجون الواقعة تحت سيطرة القوات الموالية للجنرال خليفة حفتر ارتفاعًا في عدد السجناء. وكانت الأوضاع في السجون المنطقة الشرقية في ليبيا متوترة بشكل ملحوظ، حيث كان الخوف والتوتر مرتفعًا بشكلٍ ملحوظ في جميع السجون تقريبًا في شرقي ليبيا. فعلى سبيل المثال، في بنغازي، قامت الجماعات المسلحة بتعذيب السجناء أو تهديدهم بالتعذيب أو بالقتل. وفي إحدى هذه المنشآت، كان الحراس يتناوبون بين الحماسة والاهتمام بالمعاملة الوسيلة والخشونة عند التعامل مع المحتجزين. وخلال زيارة أجريت في فبراير 2016 لسجن قنفودة في بنغازي، شاهد الفريق حراسًا يعاقبون سجينين ضُبطا يحاولان الفرار؛ حيث قام الحراس بجر السجينين إلى الخارج في ساحة الطابق السفلي، وأمروهما بالجثو على ركبتيهما، حافيين القدمين على أحد الجدران، ثم ضربوهما بالعصي. وقال أحد الحراس: «هل تظن أنه إذا كان لديه، سوف تراه هنا؟ لا، إنه في السجن».

من الناحية النظرية، يمكن للسجناء تقديم الشكاوى عن طريق النيابة العامة المنتشرة في جميع السجون الشرقية. ومن المفترض أن الأخصائيين الاجتماعيين يقومون بإفراغها وإدراجها، كما يمكن لأسرة السجين أو محاميه تقديم شكاوى رسمية لمكتب النائب العام. ولاحظ عديد من مديري السجون أن هذا النظام غير معمول به في معظم السجون وأن الأخصائيين الاجتماعيين الذين وظفتهم الشرطة القضائية يعينون مديري السجون ولا مدربين للحراس الذين يتولون هذه المسؤوليات، كما أن هؤلاء الموظفين غالبًا ما يتواجدون في كثير من السجون. وللمضي قدمًا، ينبغي مراجعة الإجراءات وإصلاحها لضمان أن لدى السجناء خيارات مأمونة وموجودة لتقديم الشكاوى. وعلاوة على ذلك، يجب أن يحظى تحسين اتصال السجناء باهتمام عاجل. ويجب أن تتضمن تدريبات السجون وحراسها على برامج تُعلِم الموظفين في الحفاظ على علاقات عمل إيجابية وتواصل مهني مع السجناء ويوصى بمتابعة المنظمات غير الحكومية والمحلية للسجون بصفة مستمرة.

## رفاهية السجناء

تكافح السلطات الليبية لتوفير الرعاية الصحية للسجناء الذين تحتجزهم. وتعاني المنشآت من مشاكل كبيرة في المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاكل الصرف الصحي المنتشرة في الكثير من المرافق. ولا يحصل المعتقلون على خدمات الرعاية الطبية الكافية إلا إذا تدخلت عائلاتهم، ويخيم الظلام على الكثير من السجون، ولا يحصل السجناء إلا على نذر يسير من أشعة الشمس. وهناك عدد قليل من الأشطة الهادفة التي يشارك فيها السجناء المتعلقة بمواضيع عدة، لكن يجري تعاطيها في سياق الأزمة السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية. وقد تحققت قلة من الإصلاحات في السنوات الأخيرة في السجون آمال بعض الثورة في الاستثمار في الرعاية الصحية وتدريب وإصلاح المنظومة. وزاد الطين بلة الانقضاء المتكرر في نطاق منظومة العدالة من عبء السجون. وفيما يلي تحديات إضافية تواجه السجون والإشادة بجهود عدد من مديري الشرطة القضائية والعاملين بها لتحسين أحوال السجناء. ومع ذلك، أثار كل هذه من المشاكل غضب السجناء العاملين الذين تفتقرون إلى المهارات أو الدعم أو الموارد المالية للتغلب على هذه التحديات. ويركز هذا القسم على القضايا الرئيسية التالية لرفاهية السجناء:

- الإقامة
- الأشطة الترفيهية ومراقبة الاتصال بالعالم
- الطعام والماء
- المياه والصرف الصحي والنظافة
- إمكانية الحصول على الرعاية الطبية
- الزيارات والاتصال بالعالم الخارجي

## الإقامة

لا تزال معايير أماكن الإقامة مشتركة تثير شكوكًا جديًا في جميع السجون الوطنية. ورغم أنه لا يوجد معيار متفق عليه دوليًا بشأن أماكن المعيشة، إلا أن القواعد رقم 13 من القواعد النموذجية الدنيا الواضحة» يجب أن تفي جميع غرف المعدَّة لإيواء السجناء، ولا سيما حجرات النوم جميع الاشتراطات الصحية، مع الحرص على مراعاة ظروف المناخية، ولا سيما حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصَّصة لكل سجين والإضاءة والتهوية». وتؤدي الاكتظاظ في السجون على الإدارة الآمنة للسجون غالبًا ما يؤدي إلى مماسات إدارية سيئة، كما يمثل عبئًا ثقيلاً على البنية التحتية الأساسية وأنظمة الصرف الصحي وتأثير سلبي على الصحة والرفاه النفسي للمعتقلين.

وتدل المؤشرات التالية على الاكتظاظ بوجه عام، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية:

- أماكن نوم مشتركة لغير من تربطهم ذلك علاقات وثيقة، مثل السجناء الأحداث في أماكن منفصلة عن البالغين، وأماكن مشتركة بين الجنسين، وأماكن مشتركة بين أفراد الأسرة ذات طابع تحتية سيئة أو خطيرة.
- مناطق حية مظلمة أو غير مهواة، وذات تهوية رديئة أو تكاثف مفرط
- عدم قدرة الحراس على السيطرة على السجناء
- نتيجة لغياب قواعد النوم، مثل النوم بالتناوب وفي نوبات على الأرض أو في الممرات أو الأماكن المشتركة أو الحمامات أو بالقرب من مصادر الضوضاء، بالإضافة إلى أوضاع مكتظة
- شبكات الصرف الصحي غير الملائمة أو المتهالكة أو المفتوحة
- انتشار الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها
- عدم كفاية موارد الغذاء والمياه

يوضح الشكلان 7 و8 مستويات الاكتظاظ في سجون الشرطة في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016؛ حيث كان الاكتظاظ سببًا في وجود عدد من السجون بالطاقة الاستيعابية لها – أي؛ عدد السجناء المصممة لاستيعابه كل سجن- ولكن لوحظ في كثير من الحالات أن حدود الطاقة الاستيعابية القُصوى كانت أعلى بكثير عن المساحات التي تم تصميمها، ويبرز من ذلك الاكتظاظ الواضح في السجون التي تم الإبلاغ عن آخرها على الورق قبل الإضافات الشرطة. وإضافة إلى ذلك، أصاب الكثير من السجون ظروف سيئة بسبب الأضرار التي لحقت بها عن الأبنية أو بمناطق النزاع مؤدية إلى إغلاقها، ومع ذلك، نادرًا ما كان يوضع ذلك في الحسبان عند الإشارة إلى الطاقة الاستيعابية بمستويات الطاقة الاستيعابية العامة القُصوى. ومن الشروط الموضوعة لتحديد مستويات الطاقة الاستيعابية الملائمة في المنشآت التي تصمم في الأصل كسجون مثل السجن الهدى في مصراتة، الذي تحول مؤخرًا إلى سجن-، لأنها لم تصمم للسكن.

تتوافق معايير الإقامة عبر المنظومة مع أحكامها، ولكن مع وجود عدد من القواسم المشتركة فيما بين السجون الليبية لا يصل إلى مستوى قدر يسير من الإشراف الطبي يتسم بالاكتظاظ بصفة عامة، مع تدلي المساجين وملابسهم فوق أطنابهم وتقاسم المراتب بين النزلاء ورص الأسرّة ذات الطابق في أماكن ضيقة ووجود حمام واحد مشترك ودُشّ للاستحمام بجوار كل زنزانة. وفي معظم المنشآت تُترك أبواب النزلاء في فترات النهار على مصراعيها، فتتاح الإضاءة ومساحات صغيرة لممارسة الأشطة الرياضية مع إحاطة بالأسلاك الشائكة. وتعمل هذه الظروف -مقترنة بقلة الأشطة وطابعها الروتيني- على زيادة الاكتظاظ وحالات الشجار، مما يُمكن أن يؤدي بدوره إلى اندلاع اضطرابات السجناء.

**الاكتظاظ له أثر سلبي مضاعف على جميع أشكال رعاية السجناء تقريبًا وهكذا ينبغي النظر إليها على أنها قضية ذات أولوية.**

وكما يشير غرفة المراقبة في ظروف الإقامة في سجن الهدى في مصراتة؛ حيث لم يكن مصممًا لاستخدامها كسجن؛ حيث تألف من غرف مشتركة تتصل بالأسرة ذات الطابق بدلاً من النزلاء، كما استخدم مجموعة من البطاطين لتغطية نوافذ الطابق التضيق بين الأسرّة بالمتعلقات الشخصية والسجناء الاتكاء على خطوط الرؤية يمشي الليل خيامًا؛ حيث يستخدم الكثير من السجناء الفراش في نصب جدران مؤقتة حول أسرّتهم ليلاً وذلك قدر من الخصوصية في ظل عدم السجناء خلال سلالم يقتصدون النزلاء والأشطة الطبية محدودة للغاية وتكاد تنحصر على الجانب الديني. وعلى نقيض تمامًا يوجد في سجن تروجة نزلاء بها مساحات كافية للأسرّة ذات الطابق ومقرن ظيفة وساحات لممارسة الأنشطة الرياضية، فضلاً عن فرصة الطبي عية.

**الشكل 7: السجون الرسمية في ليبيا، 2012 (عدد السجناء بالنسبة إلى السعة)**

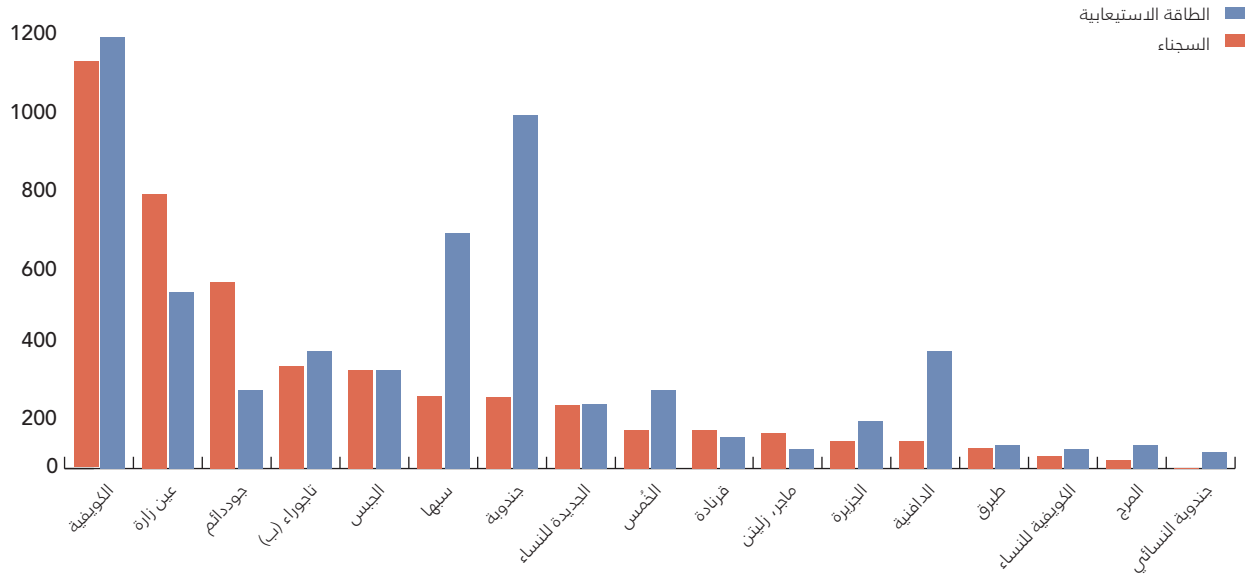


**الشكل 8: السجون الرسمية في ليبيا، 2015 - 2016 (عدد السجناء بالنسبة إلى السعة)**

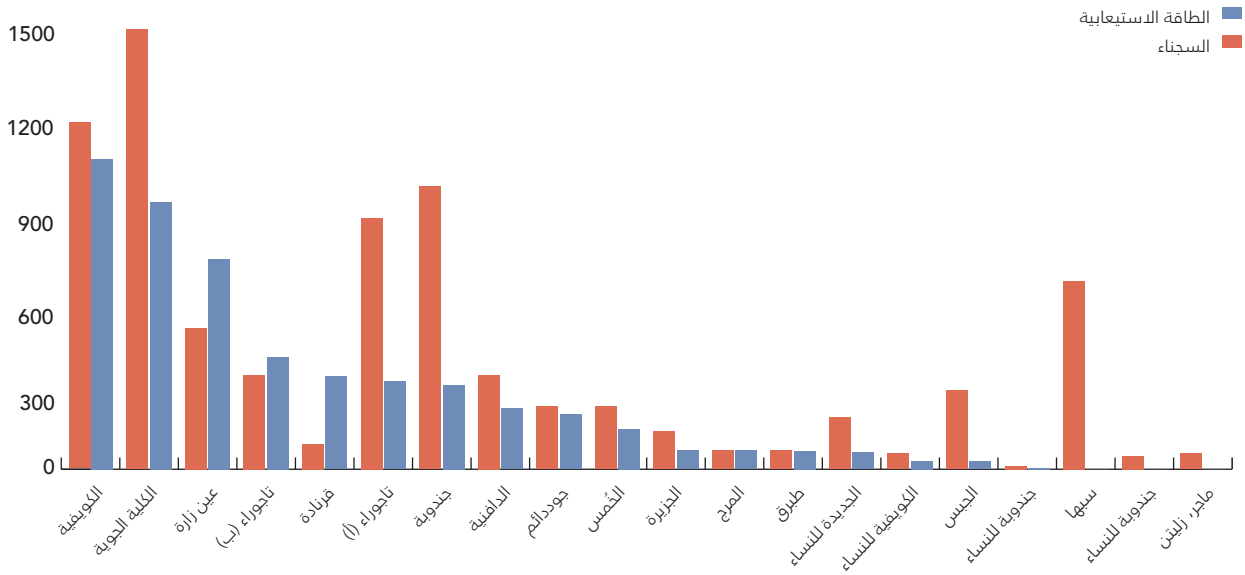

ينبغي مراجعة معايير الإدانة والاحتفاظ على مستوى فروع السجون مقارنة بالمستوى الفيدرالي لإيضاح المعايير على مستوى منظومة السجون. سيُساعد وجود إرشادات أفضل قادة السجون المديرين والعاملين في التعامل مع عدد قاطني السجناء الوحيد المتكدس في المنشآت الهامة وتوقع حوادث الأمن الداخلي الوقائي مع عبء شكل أفضل للوقاية من التكدس أثناء الطوارئ على جميع جوانب نظام السجون، بدون اعتماد بعض الإجراءات بأثر رجعي. هذه المسألة ذات أولوية بالنسبة لبعض من شأنها أن تؤدي إلى إطالة فترات السجن في وضع خطط للدعم في حالات الطوارئ على مستوى الفروع والمقرات كي يقوم بالتعامل مع هذه المشكلات على مستوى قطاع السجون فحسب بدلاً من طلب المعالجة من الأبواب الجذرية التي تُدار على مستوى المنظومة العدالة الجنائية ومجموعتها الكاملة.

## الأنشطة الترفيهية وممارسة الأنشطة الرياضة والتعليم والعمل

تشكل الأنشطة الترفيهية وممارسة الأنشطة الرياضة والأنشطة الهادفة التعليم جزءًا هامًا من الروتين اليومي للسجناء. ولا تقتصر هذه الأنشطة على تأثيرها الإيجابي على الصحة الجسدية والعقلية للسجناء وسائل إيجابية لمعالجة الإجهاد والكآبة والعدوان.

ففي عام 2012، اتخذ الكونجرس قرارًا يقضي بمنع السجون الفيدرالية من احتجاز المعتقلين في الحبس الانفرادي طوال اليوم دون أن يتوافر أي تمرين رياضي أو أن يمارسوا أي تمارين رياضية. وفي الفترة من 2015 إلى 2016، لوحظ انخفاض التحسن؛ حيث تُركت الأبواب مفتوحة للصحراء الغروب، ومُنح السجناء فرصة الخروج إلى الممرات وساحات ممارسة التمارين الرياضية. ولكن سمح للسجناء المحتجزين في الحبس الانفرادي بالخروج إلا لفترات قصيرة؛ على نوبات متتالية خلال فترة النهار أو لم يُسمح لهم بالخروج إطلاقًا.

وأشار الكثير من مديري السجون إلى أن قلة توافر المساحة هي السبب الأكثر شيوعًا لعدم تخطيط السجناء بوسائل الترفيه وممارسة الأنشطة الرياضية والتعليم. ومع ذلك، سعت بعض السجون وفي عرض السجون الفيدرالية إلى تعظيم الاستفادة من المساحات المتاحة. فعلى سبيل المثال، قامت ملاعب كرة القدم في سجون عين زارة والبركة والخمس، وقامت صالة للألعاب الرياضية في سجن تاجوراء (أ). وتُعطي دروس في التشجير في سجن عين زارة، ويقوم السجناء بزراعة الخضروات لاستخدامها في مطابخ السجن. وتُعطى دروس محو الأمية في سجن تاجوراء (أ). وسجن الجديدة للنساء؛ حيث يُسمح للسجناء بأخذ دورات تعليمية عن بعد لدى الشركات الوطنية في صول على وسيلة جيزاً، كما تُشكل المكتبات الإصلاحية جزءًا من البرامج الدراسية. وتشجع معظم السجون على حضور الصلوات الدينية، وخصوصًا السجناء الذين يؤكدون على هذا الأمر بشدة. ولا يوجد في سجون الولاية وسجون الجزيرة ساحات لممارسة التمارين الرياضية كما هو الحال في سجني زليتن القديم والوجه البحري اللذان قدمان قدرًا لا يُستهان به من الأشطة ويُعتبر سجناء سالك في سجن قنادة بالمنطقة الغربية بأنهم يقضون طوال اليوم، رغم وجود ملعب كرة قدم بعض المساحات الخضراء فيهما. وقد أدمدي رسجن قنادة أن الحد من تواجد السجناء في الساحات يُعد أمرًا مرتفعًا بسبب الشتاء بسبب رودة الطقس. واشتكى سجناء في إحدى النزلاء من أنهم لا يخرجوا من النزل إلا مرة واحدة في الشهر؛ أي بمعدل مرة واحدة في الشهر. ولا توجد في سجن الجداف سوى ساحة صغيرة للتمارين الرياضية؛ حيث قرر مديرة السجن تطوير في السجن لتوفير فرص علاجية تخفف من ضغوط الاحتجاز على السجناء. ولوحظ وجود أعداد كبيرة من الطيور المحتجزة في أقفاص في النزل والممرات؛ بالإضافة إلى وجود حمام ودجاج يتجولون داخل أقفاص في ساحة ممارسة التمارين الرياضية، حيث يتجول الكثير من الطيور حرية تأكل أيضًا.

تختلف فرص العمل المتاحة للسجناء اختلافًا جوهريًا من سجن لآخر؛ حيث يوجد في سجن تاجوراء (ب) ورشة لإصلاح السيارات يعمل بها السجناء. وفي سجن البركة والسجن بالحي الزراعي الموجود حصلون على أجر نظير ذلك. أما في سجن عين زارة، لوحظ عدد صغير من السجناء يعملون في عيادة. وفي عديد من السجون، يقوم السجناء بتشغيل محلات الحرف ويقومون بأعمال الطبخ وتنظيف النزل. فعلى سبيل المثال يقوم السجناء في سجن تاجوراء بتقديم أعمال الطبخ خلف القضبان؛ حيث يُشارك السجناء في مهام الطبخ الإضافية في سجن الجزيرة وجنوب الولاية ووجود دائم بتاجوراء (أ)، وتمت مراقبة بشكل دقيق بالرغم بدلاً من ذلك.

ورغم أن القيود المفروضة على المدنيين تعني أن الوصول إلى الحد الأدنى من البرامج الترفيهية والتوعوية والتعليمية والبرامج العمل، إلا أن هناك عدد من المنشآت التي تشرف تنفيذ هذه البرامج بنجاح. وكتدبير قصير المدى، يمكن أن ينشر دعم الأقران بين المديرين هذه الحلول للإدارة على مستوى نظم السجون بأكملها. وعلى المدى المتوسط إلى المدى الطويل، لابد من مناقشة وضع سياسات واضحة لفتوى ومماسة الأشطة الترفيهية والتوعوية والعمل، فضلاً عن مراعاة التعليمات الصادرة لمديري السجون بإنشاء عدد السجناء والملفات الشخصية للمعتقلين والأوضاع الأمنية.

## الطعام ومياه الشرب

تُعَدُّ مسألة الطعام والمياه مسألةً شديدة الأهمية، ولا سيما في السجون الموجود بمجتمعات مابعد النزاع والمجتمعات التي تعاني حالياً من نقص حاد في الطعام والمياه. وعلى الرغم من أن ظروف إعاشة السجناء في سجون الشرطة القضائية تتحسن على نحو ملحوظ مقارنةً بالسجون التي تديرها إدارة السجون، إلا أن وجبات الطعام تشتمل على وجبة واحدة فقط يومياً، تتكون في أغلب الأحيان من الخبز والمعكرونة والخضروات المطبوخة. وتشتكي الشركات المتعاقدة مع مصلحة السجون من أن وجبات الطعام التي تقدمها تتأخر أو تتوقف بسبب نقص الأموال المخصصة لها. وتعاني السجون في المناطق الريفية، وخاصة في المنطقة الشرقية. ولاحظ مفتشو السجون وجود نقص في الخبز الذي يمثل عنصراً أساسياً في النظام الغذائي في المنطقة الشرقية بشكل عام، في المنطقة الشرقية بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى أن أجرت عام 2016. ورغم من هذا النقص في المواد الغذائية، إلا أن الوضع الحالي يسمح للسجناء بالحصول على تغذية جيدة وذكروا أن السجناء يحصلون على كميات كافية من أي شيء يتعلق بالطعام. وأفاد مفتشو السجون أن السجناء يأكلون من نفس الطعام المقدم للسجناء.

ورغم أن الطعام الذي توفره إدارة السجون يصنف عامة، إلا أن السجناء يتلقون أيضًا من الطعام الذي يحضره لهم أقاربهم، كما تسمح بعض السجون للسجناء بأن يطهوا أطعمتهم في الأماكن المخصصة لاستخدام النزلاء لأغراض شخصية صغيرة أو في أماكن مجاورة. ورغم أن هذا الممارسة تمثل تحسناً إنسانياً، إلا أنه ينبغي منعها لأن هذه الأجهزة تتسبب بنشوب حرائق خطيرة نظرًا لامتلاء النزلاء بالبطانيات وكثيرًا ما تظل عن أبواب مغلقة. ويمكن أن تسمح بعض السلطات السجون بدخول طعام خاص في ظل إشراف الحراس على الطعام الذي أحضره لهم الزوار، وذلك في حدود ما تسمح به من الطبخ والموظفين.

ويوجه عام، تتولى الإدارة العامة للإمدادات الغذائية التابعة لوزارة العدل والشرطة القضائية توفيرها. وعلى عكس الكثير من الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، يُعطى هذا الجانب من إعاشة السجناء أولوية في ليبيا بوجه عام، ولا يشتكي السجناء بوجه عام على الإطلاق. ورغم ذلك بدأ تظهر مخاوف حول انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدم الفواتير المتأخرة وعدم كفاية الأموال المرسلة. وتحقق الشركات المتعاقدة التي تنفذ صبره، فضلاً عن تهديد الشرطة القضائية بعمل إضراب أو الإجراء عمل السجناء الموجودين تحت حمايتهم في يونيو 2016 ما اتخذ إجراءات تأديبية ضد السجناء.[53] ففي سجن نزهة على سبيل المثال توقفت الشركة المتعاقد معها عن تقديم الوجبات في عام 2014 بسبب عدم سداد مستحقاتها، وأوصد المطبخ الرئيسي في وضع سيء ولم يعد يُستخدم. وفي الوقت الحالي، يقوم الحراس والسجناء بإعداد الطعام باستخدام المطابخ الموجودة بالسجن، وعادة ما يكون لديهم ما يكفي من إمدادات الطعام الأساسية.

**السجناء لا يجوعون.**

ولا تزال مسألة مياه الشرب تمثل أحد المخاوف الخطيرة في ليبيا. ولا يعاني السجناء في معظم السجون توفر الشركات المتعاقدة على تقديم الطعام، مياه معبأة في زجاجات أيضًا. فلا يزال يعاني سجن طبرق -الذي أفاد القاري بأنه يعاني من نقص شديد في المياه في عام -2012 من مشاكل كبيرة في المياه كما هو الحال في سجن المرج. وأفاد مفتشو السجون بكلا السجنين أن نقص في المياه يُشكل أحد المخاوف في مناطقهم وأنه يعالجون هذه المشكلة باستخدام شاحنات نقل المياه لملء خزانات السجن وعن طريق شراء المياه المعبأة في زجاجات. وفي المنطقة الغربية، أفاد ثلاثة من مديري السجون -جودة المياه في كل منها بأن هناك حالات نقص مستمرة في المياه وقالوا أن عائلات السجناء تحضر لهم المياه. ويمثل الإفراق في توفير مياه الشرب بالمجلس السجن مشكلة خطيرة،

ويبنغي معالجة هذه المسألة بالتعاقد مع السجون التي لا توفر مياه الشرب للسجناء بمعدلات تختلف عن السجون الأخرى في الولاية نفسها. وتم تناول مسألة مياه الغسيل فيما يلي.

## المياه والصرف الصحي والكهرباء

يمثل الحفاظ على المعايير الأساسية للنظافة والصرف الصحي تحديًا في أي سياق مؤسسي، وذلك نظرًا لعدد الأشخاص الذين يستخدمون المرافق. ورغم ذلك، يزداد الأمر تعقيدًا بشكل كبير في البيئات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، إذ إن الشبكات الأساسية لإدارة الصرف الصحي توفر إما قد لا تكون عاملة على الإطلاق أو تعمل بشكل غير مستوى الدولة. وتشير المبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر المنشورة في عام 2012 إلى أهمية الصرف الصحي في الحد من انتشار الأمراض داخل السجون.[54] وتراعي هذه المبادئ ما أوصت به منظمة الصحة العالمية أن توفر دورة مياه واحدة لكل خمسة وعشرين شخصًا، لكن يعتبر توفير دورة مياه واحدة لكل خمسين شخص هو الحد الأدنى المقبول، ينبغي تطهير دورات المياه مرة كل أسبوع أو مرتين كل أسبوع في حالة ظهور وباء. ويعتبر توفير دُشّ للاستحمام لكل خمسين فردًا هو أدنى معدل لتلبية المعايير الأساسية للإقامة.[55]

ولاحظ فريق التقييم في عام 2012 وخلال الفترة من 2015 إلى 2016، أن السجون التي تخضع لسيطرة الشرطة القضائية كانت على مستوى مقبول فيما يتعلق بالصرف الصحي، وإن كان هناك ما ينبغي الاضطلاع به من أجل التحسين. لكن انتشار الأغراض الشخصية في جميع السجون؛ حيث كان ينجم عن هذا الأمر العديد من الآثار السلبية، أشار إلى أن تدفق المياه التي تملأ الخزانات الموجود في السجون يبدو أنه قد تم الالتزام بالمبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بعدد السجناء لكل دورة مياه ودُشّ للاستحمام في أغلب الحالات، رغم الإفادة بشكل متكرر بأن الأشخاص وصنابير المياه المكسورة تعد من المشاكل التي تؤرق الإدارة. ومع ذلك ليس من الواضح تمامًا ما إذا كانت هذه المعايير مستوفاة في أماكن الاحتجاز التي لم تصمم في الأساس لاستخدامها كسجون، وأمثلة: سجن الهدى الوجزيرة وسجن جنوب الولاية، أو في السجون القديمة مثل سجن زليتن القديم.

وكان من أهم الشواغل المتعلقة بالصرف الصحي المثيرة على السجون في خلال الفترة من 2015 إلى 2016 -في كافة السجون تقريبًا- هو التخلص من مياه المجاري في أوعية الصرف الصحي. ويمكن أن تُعزى المشاكل الأساسية للمشاكل المرتبطة بالصرف الصحي في سجون الشرطة القضائية إلى ضغوط البنية التحتية والتصميم السيئ والافتقار للصيانة. وتوجد مشاكل خطيرة في تصميم شبكات الصرف الصحي، خصوصًا في المنشآت التي لم تُصمم في الأساس لتكون سجونًا، ولا يمكن إدارة وقف ايات بشكل فعال في هذه المنشآت طوال أيام الأسبوع نظرًا لأن الكثير من هذه المنشآت لا يوجد لديها سوى خزان واحد، ولا يمكن تجاوز هذا الضغط المتمثل في شغل هذا الخزان من عدد كبير من السجناء. وتعاني شبكات الصرف في سجن عين زارة وسجون البركة المجاورة في طرابلس وسجن الهضبة في بنغازي من انتشار الروائح الكريهة في مطابخ شبكات الصرف الرئيسية في المدينة وانتشار الروائح المجاري طافحة في حالة سجن عين زارة، كانت مياه المجاري على مقربة من المطبخ والمنازل، لكن لم يتم السجن قرار إلى الأموال اللازمة لمعالجة هذه المشكلة. وأشارت التقارير أن الشواغل الخطيرة المتعلقة بالصرف إما لا تزال مستمرة أو تم حلها مؤخرًا في سجون تاجوراء )بالولاية( وجنوب الولاية الوجزيرة والخمس وطبرق والكويفية وجندوبة. وفي ظل انتشار هذه المشكلة ينبغي أن تتخذ الشرطة القضائية قرارًا سياسيًا على مستوى السلطات المحلية خطوات لمعالجة مشكلات الصرف الصحي وإدارة وقف ايات لأنها قد تؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة للسجناء والموظفين على حد سواء في السجون المتضررة منها.

**يمكن ربط العديد من الشواغل المتعلقة بالمرافق الصحية الأساسية في سجون الشرطة القضائية بالبنية الأساسية الضعيفة والتصميم السيئ والاكتظاظ.**

وقد أعاقت قطاع الكهرباء المتكرر منذ عودة النزاع في عام 2014، لكن ذلك لا يقطاع المتكرر لكهرباء كان أشد وطأة في صيف عام 2015 على وجه الخصوص؛ حيث كانت تستمر -في أوقات الحرارة الشديدة- لمدة 12 ساعة يوميًا في طرابلس. وتم تمديد معظم السجون التي تمتلكها على مولدات تزلت وفيرة الكهرباء. وأجرى فريق التقييم الذي زار سجن تاجوراء مقابلات مع كبار الموظفين في الظلام بسبب عدم وجود مولد كهرباء في السجن. وقد أدى سجن الجديدة إلى أن السجن تمكن من الحفاظ على استمرار الكهرباء رغم انقطاعاته نظرًا لموقع «المجاور» لمحطة كهرباء. وأشار مدير سجن الجزيرة إلى أن الجماعة المسلحة المشاركة في إدارة السجن سيطرت على المنطقة وتقوم بتشغيل مولد، لكن واجه السجن مشكلات تتعلق بالوقود الكهرباء. وقد أدى انقطاع التيار الكهربائي بصورة أقل بكثير من بقية المناطق في الدولة.

## إمكانية الحصول على الرعاية الصحية

ينص قانون تنظيم السجون الليبي على إشراف الرعاية الطبية – بما في ذلك أحكام النص على أن يكون لكل سجن طبيب يمكنه تقييم قدرة المحتجزين في الحق إبقاء مرضى يُحدد حياتهم أو مرضهم عرضة للخطر على الاحتجاز في السجن.[56] ومع ذلك، وفي أعقاب الثورة، ولا سيما منذ عام 2014 فقد عانت وزارة العدل والشرطة القضائية للحفاظ على الرعاية الطبية الأساسية، ناهيك عن المعايير العالية المنصوص عليها في التشريع.

كان بعض السجون التي تمتلك عيادة مخصصة للسجن، لكن تفاوتت مستوى الرعاية في العيادات ومدى جودتها اختلافًا كبيرًا؛ حيث أدارت بعض السجون – مثل سجن عين زارة وسجن الهضبة وسجن تاجوراء )أ( في طرابلس وسجن الجويفية في بنغازي – عيادات كبيرة تضم عدة حجرات، بينما كان لدى بعض الآخر – مثل سجن زليتن القديم وسجن تاجوراء )ب( وسجن جودائم وسجن الهنداوية – عيادات تكاد تكون غير موجودة. وتأثر المزيد من السجون والمحتجزين في السجون والعاملين في المجال الطبي الحاضرين الضوء على النقص الحاد في الأدوية والمعدات المكسورة والمفقودة ونقص عدد الأطباء. وتعاني معظم السجون التي تمتلك عيادة من نقص في الأدوية الأساسية والمعدات المكسورة والمفقودة ونقص عدد الأطباء. وتعاني معظم السجون التي لا تمتلك عيادة – مثل سجن الجزيرة وسجن طبرق وسجن تاجوراء النسائي – إلى المساعدات العلاجية التي تقدمها المستشفيات المحلية. وأثار النقص المزمن في الأدوية مخاوف جدية في جميع السجون التي تمتلك عيادات ذات مساحات كافية. وتعاني بعض حالات العجز في القطاع الصحي في الدولة، والذي يُعد على وشك الانهيار؛ حيث كانت معظم المعدات لا تعمل، وفي تاجوراء )أ(، نُهبت العيادة التي كان أغلب العاملين فيها من السجناء العاملين خلال انهيار، مما يساعد على خلق بيئة »عدائية« على حد قول «المدير» – تأنت بادل لإطلاق النار بين الحراس في يونيو عام 2015. وكان بعض السجون لديها سجون مصممة بغرض مساعدة في الطب النفسي؛ حيث أشار عدد من المديرين أن مرضاهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى المستشفى. ويُسلط الضوء على هذا الوضع – كما هو الحال فيما يتعلق بعمليات نقل السجناء إلى المحاكم – على أنه مصدر قلق أمني.

وتعد قضايا الرعاية الطبية من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى عجز شديد في العمالة الطبية. وقد أثّر إصلاح منظومة السجون من خلال تعيين أقل لمطلقات الشرطة القضائية تأثيرًا كبيرًا على الموظفين في عيادات السجون، رغم مساعدته في خفض عرضة حصول قادة الجماعات المسلحة على رواتب من أكثر من جهة حكومية، كما شَغل معظم الأطباء والممرضين والمسعفين الطبيين العاملين في السجون وظائفهم في وزارة الصحة أيضًا. وعندما خُفِضَت أجورهم صباحًا دخلاً واحدًا فقط من الدولة، فإن معظم الموظفين تعدين لترك وظائفهم بالوزارة نظير وظائف أقل أجرًا مكان تخدمون من خلالها نزلاء السجون. ولضمان توفير الرعاية الطبية الأساسية، سعى مسؤولو المقر الرئيسي للشرطة القضائية لصرف مكافآت للعاملين الطبيين بالسجون للالتفاف على قانون الرواتب، لكن هذا واجه صعوبة في إقناع البنك المركزي الليبي بصرف الأموال نقدًا لذلك، لأي وجد دليل على تعديد من العيادات عملها الطبي تتعرض لانتظام متزايد من السجون على المتطوعين والسجناء والتبرعات من أجل الإمداد بالأدوية.

**لقد سلطت قيادة السجون في جميع المرافق والعاملين في المجال الطبي عند وجودهم، الضوء على النقص الحاد في الأدوية والمعدات المكسورة والمفقودة ونقص عدد الأطباء.**

وقد تراوحت الأمراض المعدية في السجون بين نزلاء السجون من الأمراض الشائعة مثل نزلات البرد إلى الأمراض الخطيرة والالتهابات الجلدية والتهاب الصدر، حتى الأمراض المزمنة مثل السكر وأمراض القلب. وقد تكون المعدلات المرتفعة للالتهابات الجلدية والتهاب الصدر دلالة على الاكتظاظ أو أوضاع المعيشة الأقل فُرشًا الدنيئة. وقد أدت التقارير بتفشي مرض السكر وأمراض القلب بين نزلاء السجون ومن المرجح عزوها إلى الأعداد غير العادية من السجناء المسنين بسبب ارتفاع سن – نظرًا لأن السجناء المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع – وكثير منهم من المواليد قد تم احتجازهم لفترات طويلة. كما تشير بعض التقارير أيضًا إلى تفشي السل، وهو أحد الأمراض المنتشرة في جميع أنحاء ليبيا.[57] وقد أدت التقارير بحدوث زيادة في عدد السجناء الذين يعانون من إدمان الكحول في عدد من السجون؛ حيث قد تكون السجون الأربعة الموجودة بالمنطقة الشرقية أن هذا تعاني من أن ذلك قد يرجع جزئيًا إلى تدفق الأسلحة. وتُعد الأمراض العقلية مشكلة كبيرة أيضًا لا تلقى اهتمامًا أو تمويلاً يكفي. وقد كان قام عدد من السجون التي يعانون من أمراض نفسية عن نزلاء السجن؛ سعيًا لتوفير الرعاية المناسبة لهؤلاء المحتجزين بمثابة كفاح كبير.

**المرض الذهني هو أيضًا مشكلة كبيرة لا تلقى اهتمامًا أو تمويلاً يذكر.**

وترتفع معدلات الإصابة -أو ربما الأكثر دقة التشخيص والإبلاغ بالإصابة- بالأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتهاب الكبد الوبائي شكلٍ حاد؛ حيث ترتفع من مجرد الإبلاغ عن تشخيص مُتحوز واحد بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2012 إلى إبلاغ تسجون عن إصابة السجناء بفيروس نقص المناعة البشرية وإبلاغ سبعة آخرون بإصابة متجوزيهم بالتهاب الكبد الوبائي في عام 2015–2016. وتم الإبلاغ عن الإصابة بمرض السل في سجنين في عام 2015–2016، مقارنة بثلاثة سجون في عام 2012. وفي معظم السجون، قام مديرو السجون بعزل السجناء المصابين عن بقية نزلاء السجن. وأعرب رئيس الوحدة الطبية بمقر الشرطة القضائية عن قلقه إزاء هذه الممارسة، مشيرًا إلى أنه تُعرض السجناء إلى خطر النبذ وتزيد انتشار المشكلات النفسية أو الأمراض القلبية لديهم.

ويدرك مقر الشرطة القضائية أوجه القصور في توفير الرعاية الصحية وقد أعرب عن قلقه وإحباطه إزاء الأوضاع الراهنة. وتمتص إغلاق خط تم فصله لفترة وجيزة الرعاية الصحية للسجناء في عام 2013، ليكون عودة لبيبا إلى النزاع في صيف عام 2014 أثر بشكل كبير على الأموال الوطنية، ولم يَعُد هناك الكثير من الأموال في الميزانية لحفاظ على استمرارية الخدمات الصحية الأساسية. وكتب مقر الشرطة القضائية يقول: «تحاول مقاومة شركات توفير الأدوية بتنظيم الدفع بالآجل. وعلاوة على ذلك فهي ديون لا يمكن دمج السجناء في نظام وزارة الصحة حتى يتم استخلاص تكاليف الرعاية الطبية لوزارة الصحة تأمين احتياجاتهم الشهرية من الأدوية. ومن المرجّح أن يؤدي دمج السجون في نظام الصحة العام إلى تحسين كل من إمكانية الحصول على الرعاية الطبية وتوسيع الرعاية المقدمة للسجناء على حدٍ سواء. وفي عام 2003، أكدت منظمة الصحة العالمية على أهمية الربط الوثيق بين الخدمات الصحية وإدارات السجون لضمان وجود معايير لعلاج المحتجزين واستقلالية العاملين الطبيين وتوحيد المعايير لتسيطرة على الأمراض والعلاج المستمر لجميع أفراد المجتمع.[58]

## الزيارات والاتصال بالعالم الخارجي

تتضمن المعايير الدولية للسجون حق جميع السجناء في الاتصال بعائلاتهم وممثليهم القانونيين،[59] كما أن للزيارات والمراسلات، بما في ذلك المكالمات الهاتفية، ليست مجرد امتيازات بل هي حقوق، وهي في غاية الأهمية لحماية الحياة الأسرية والحصول على إعادة الإدماج الناجح للسجناء. وتُعد زيارات الممثلين القانونيين هي أيضًا حق مطلق للمحتجزين الذين هم قيد المحاكمة.

تلتزم السجون التي تحت سيطرة وزارة العدل عمومًا بالمعايير الدولية الخاصة بزيارات أفراد عائلة السجناء وأصدقائهم. ومن حيث الواقع العملي، يُسمح بالزيارات في جميع السجون العامة تحت سيطرة الشرطة القضائية، وقد حاول العديد من مديري السجون السماح للأسرة والأصدقاء بالزيارة بانتظام من خلال تحديد أوقات للزيارة وتوفير الوقت الأدنى اللازمة. ويُفصل في بعض السجون مثل سجن تاجوراء (بوزليتن لاحقًا) بين الزائرين والسجناء بشبك سلكي، بينما يوضع أفراد عائلات السجناء -الذين يكونون دائمًا أزرق- في غرفة واحدة مقسمة إلى قسمين في سجون أخرى مثل سجن الهضبة الطويلة في السجون ومعدلات الزيارة من سجنٍ لآخر في جميع أنحاء منظومة السجون. فعلى سبيل المثال تسمح بعض السجون بجلسة زيارات أسبوعًا، بينما تقوم بعض الأخرى بتخصيص أوقات معينة ومحددة. تسمح بعض السجون بالزيارات اليومية وتشجع على الزيارات الأسبوعية التي يعتبرها البعض أمرًا كافٍ. ولوحظ أن بعض الزائرين يسافرون لمسافات طويلة من خلال أماكن شديدة الخطورة -لا سيما بعد نشوب القتال في عام 2014- للوصول إلى السجون التي تحتجز فيها أفراد عائلاتهم. ويشجع بعض الزائرين بالخوف إزاء كلٍ من مكان السجن والعاملين فيه.

وفيما يتعلق بالاتصال بممثليهم القانونيين، لا تسمح المادة 51 من القانون رقم )5( للممثلين القانونيين بمقابلة السجناء إلا بتصريح من النائب العام أو قاضي التحقيق. ولا يتماشى هذا الشرط مع المعايير الدولية التي تسمح بحرية الوصول دون قيود إلى الممثل القانوني دون تواجد حراس. ومن ثَمَّ ينبغي دراسة قانون رقم )5( وتحديثه بما يتفق مع المعايير الدولية.

## سجناء الفئة الخاصة

توجد في جميع أنظمة السجون في ليبيا مجموعات معينة من السجناء لديها احتياجات محددة تتطلب مزيدًا من الاهتمام من إدارة السجن. وتشمل هذه الفئات النساء والأطفال المسجونين مع أمهاتهم والمسنين والأحداث والأجانب والأشخاص المختلفين جنسيًا وهم من المخدرات والسجناء المحكوم عليهم بالإعدام. ولأغراض هذه المراجعة، لا تؤخذ الفئات الثلاث الأخيرة في الاعتبار، رغم المخاوف المثارة بشأن أحكام الصحة العقلية في سجناء المشار إليها أعلاه، وذلك ما يثبت أن إدمان المخدرات والكحول أصبحا تحديين متزايدين بين السجناء.

### النساء

تشكّل النساء نسبة صغيرة جدًا من نزلاء السجون في ليبيا، حيث تم حجز 114 امرأة فقط في عام 2015–2016، بعد أن بلغ عددهن 197 امرأة في عام 2012. ومع ذلك، يُلاحظ نقص حاد في البيانات الرسمية المتاحة للجمهور. وتُعد المحتجزات أمرًا مهمًا للأطفال والنساء معرضات للأذى في السجون بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة والسلطات الرسمية على حد سواء. وتُعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، التي تم تبنيها في عام 2010، تقدمًا مهمًا في مجال الاعتراف بالاحتياجات الخاصة بالمرأة وتوفير الضمانات اللازمة للمرأة في نظام العدالة الجنائية.[60] ويؤدي الفصل عن المجتمع والمنزل والحياة العائلية، له تأثير ضار لا سيما على الرفاهية الذهنية للسجينات في ليبيا. وكثيرًا ما تحتاج المجرمات إلى دعم نفسي واجتماعي متخصص لمواجهة اضطرابات الحياة الأسرية والعلاقات المجتمعية، كما يكون خطر وصمهن بالعار وتخلي عائلاتهن عنهن مرتفعًا، لا سيما في مجتمع محافظ ديني مثل ليبيا. وكثيرًا ما تحتاج المجرمات إلى دعم نفسي واجتماعي متخصص لمواجهة اضطرابات الحياة الأسرية والعلاقات المجتمعية، كما يكون خطر وصمهن بالعار وتخلي عائلاتهن عنهن مرتفعًا، لا سيما في مجتمع محافظ ديني مثل ليبيا. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من النساء في السجون ضحايا سابقين لإساءة المعاملة أو حبس لجرائم تشتمل على عنصر إساءة المعاملة.

تقع أربعة سجون في ليبيا: سجن النساء في طرابلس والمجمع المخصص للنساء داخل سجن جدوة في غريان والمجمع المخصص للنساء داخل سجن الجويفية في نغازي وسجن الكويفية في مصراتة. وقد اتضح من زيارات السجينات أن السجن يفرض على نزلائه عبئًا اجتماعيًا ونفسيًا كبيرًا؛ حيث تشكل مصاعب الاتصال بالعالم الخارجي والعزلة عن ظروفه. وتم احتجاز معظم النساء بسبب الاتهامات المتعلقة بالمخدرات والاتجار بالمخدرات و»جرائم أخلاقية« والقتل العمد. وقد جرى احتجاز ثلاث نساء لأسباب تتعلق بالنزاع عن دورهن في ثورة 2011، بينهن امرأة تعرضت للتعذيب في ظل حكم القذافي. ورغم وجود سجون للنساء في كل من الجويفية ومصراتة، إلا أن السجينات في الجويفية يتم فصلهن في نزاعين فصلة، ولكن يتم فصلهن بشكل كامل عن نزلاء السجن، وهو أحد المشاغل التي تم التعبير عنها من خلال إمكانية وصول السجناء من الرجال للنساء المحتجزات في مصراتة أو نقلهن إلى سجن مخصص للنساء.

**الانفصال عن المجتمع والمنزل والحياة العائلية، له تأثير ضار لا سيما على الرفاهية الذهنية للسجينات في ليبيا.**

ويدرك قادة السجن حجم المشكلة المحددة التي تواجه السجينات في الوقت الحالي، لا سيما العدد المنخفض من حراس السجون الإناث داخل نظام السجون. وتُعد حدود الاتصال الوظيفي كبيرة بسبب الوصمة الاجتماعية التي تحيط بالإناث العاملات في مؤسسات أمنية، لا سيما في السجون، وجاري بذل جهود صريحة في هذا الخلل. وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم )5( ينص على أنه »يجب على الحراس الإناث والمشرفات حصريًا حراسة المؤسسة النسائية داخليًا وحراسة السجناء والإشراف عليهم خارجيًا، وهو معيار لا يتم الوفاء به في الوقت الحاضر.[61]

وأخيرًا، وفوق ما ينص عليه القانون رقم )5( يسمح للأطفال دون سن سنتين بالبقاء مع أمهاتهم. ولوحظ وجود ما لا يقل عن ستة أطفال من الرضّع يقبعون في السجن خلال زيارات السجون في نغازي وأنتسعى الشرطة القضائية لتحسين الرعاية الصحية للإناث والأطفال الرضّع، بما في ذلك حضانة ومكان للعب ومرافق للولادة.

**ليبيا بها نسبة أعلى من النسبة العادية للسجناء المسنين.**

### المسنون

ويُعد في والسجناء المسنين حديثًا لأنهم يتمتعون بمتوسط أطول للحياة في أجزاء أخرى من العالم. ويختلف السجناء الأصغر سنًا ويمثلون فئة أصغر أو أكثر استقرارًا، وكثيرًا ما يتطلبون توفير أماكن خاصة لهم. ويذهب السجناء الذين يقضون أكثر من عشرين عامًا في السجن بشكل متزايد إلى السجن في سن أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي. وفي معظم المجتمعات، يمثل الشباب أكبر نسبة من السجناء. وهذا هو الحال في بلدان مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، حيث تبلغ نسبة السجناء المسنين أعلى من المعتاد من السجناء المسنين، لا سيما في صفوف المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع منذ 2011، وذلك نتيجة الإفراج عن السجناء في بعض السجون التي تم تقييمها.

ورغم الاختلافات في التعريفات، إلا أنه عادةً ما يعتبر كبار السن هؤلاء الذين تتجاوز أعمارهم الستين. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن ضغوط السجن تؤدي إلى شيخوخة مبكرة والمشاكل الصحية المتعلقة بالتقدم في السن المصاحبة.[62] وقد أشار الجدال بين مؤيدي ومعارضي حبس المسنين شكل منفصل. وقد يكون الأفراد المسنون عرضة للإيذاء من الأصغر سنًا. وبدلاً من ذلك، كثيرًا ما يكون السجناء المسنين أثيرًا هادئًا على السجناء الأغر سنًا ويمكن استخدامهم كمصدر للنصائح وما إلى ذلك.

ولوحظ أن السجناء المسنين يشكلون نسبة قليلة نسبيًا من نزلاء السجون خلال زيارات عامي 2012 و2015–2016. وكان معظم السجناء المسنين - وكان رئيس كل منهم - من المسؤولين من الأنظمة السابقة في تونس وليبيا من عمرهم. وقد احتجز العديد من السجناء الذين تجاوزوا الستين في سجون تونس؛ حيث يبلغ أكبر هؤلاء من العمر 81 عامًا. وإذا كان على هؤلاء الأفراد قضاء أحكامهم وفقًا للنظام السجني الليبي الحالي، فمن المتوقع أن يتجاوز عدد غير قليل من الرجال المسنين المسجونين سبعين عامًا، وهو ما يتطلب استجابة تراعي هذا الاحتياج.

### الأحداث

يُعرَّف الحدث بأنه شخص دون سن الثامنة عشر. وتُعد هذه الفئة العمرية حقوقًا إضافية للأطفال التي تنص صراحةً على أنه يجب أن يجري احتجازهم أو سجنهم وفقًا للقانون ولا يجوز معاملتهم ذلك إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.[63] وتنص أيضًا على أنه يجب أن يُعامل الطفل المحروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان بطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين في سنه، ويجب فصل الأحداث عن البالغين في أغلب الحالات.[64] [65]

وتنص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث (المعروفة باسم «قواعد بكين») على إطار العمل الحالي في تعامل النظم العدالة مع الأحداث، مشددةً على أن يجب أن يتجنب الطابع المؤسسي على الأحداث قدر الإمكان، كما تقدم قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من حريتهم إشارات مفصلة الحالي في تعامل الأحداث، بما في ذلك عدم اللجوء إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة إلا في حالات استثنائية، مع إعطاء الأفضلية للتدابير البديلة، فضلاً عن التدابير التي تقي توفير بيئة منزلية.

وقد تقييما عامي 2012 و2015–2016 أنه لا توجد سجون عاملة للأحداث في ليبيا وأنه قد تم احتجاز هم في سجون البالغين. ولم يُلحظ الفرق في تقييم الوقت أي فرصة لدراسة الحد الأدنى المتمثل في إعادة تأسيس نظام عدالة الأحداث في ليبيا؛ ولكن، لا تعالج التوصيات الواردة من أسوأ المسألة المتمثلة في احتجاز الأحداث في سجون البالغين. ورغم إفادة السلطات بأعداد منخفضة من الأحداث المحتجزين في عامي 2012 و2015–2016، إلا أن الفريق لاحظ وجود عدد كبير من السجناء الشباب في جميع السجون تقريبًا على مستوى نظام العدالة الذي قابلوا أنه كان واضحًا أن الثامنة عشر. ولوحظ في معظم السجون احتجاز هؤلاء الأحداث مع البالغين، أو - في بعض الحالات يقيمون في أزمنة مختلفة لليل، ليخالطون شكل عام مع السجناء البالغين. وقد أفادت التقارير أن احتجاز إحدى المحتجزات الإناث من الأحداث - في سن الخامسة عشر - في سجن الجديدة للنساء في طرابلس، كما احتجزت إحدى الإناث في سن المراهقة في سجن الكويفية لمدة أربعين يومًا بسبب ما وصف بأنه «جريمة أخلاقية». ويوصي بشدة أن تتولى السلطات المعنية النظر في هذه الحالات وإيجاد وسيلة للاحتجاز تحتى تسنى وضع جميع الأحداث خارج نظام السجون.

### الرعايا الأجانب

**الرعايا الأجانب المحتجزين في السجون الليبية...وغالبًا ما يتم إيجادهم في ظروف أكثر تقييدًا من السجناء الليبيين بشكلٍ ملحوظ.**

يعاني الرعايا الأجانب في السجون الليبية من مجموعة من المشاكل المتعلقة بوضعهم القانوني، وقد يحدث تمييز ضدهم داخل نظام السجون، ولديهم وصول محدود إلى شبكات الدعم المحلية بصفة عامة. وقد يواجهون أيضًا عوائق إضافية، وكثيرًا ما يحتجزهم في ظروف أسوأ بكثير وأكثر ازدحامًا من ظروف احتجاز السجناء المواطنين. وتسري بعض المعايير الدولية على سجناء الأجانب، وأكثر أهمية هي الحماية القنصلية والقانونية.[66]

وكثيرًا ما تفصل الرعايا الأجانب المحتجزين في السجون الليبية -لا سيما المحتجزون الذين نشأوا في بلدان واقعة في جنوب الصحراء الكبرى- في نزاعٍ خاص قبل وأثناء وجودهم في أوضاع أكثر تقييدًا من السجناء الليبيين بشكلٍ ملحوظ. وكان هذا الوضع مزريًا في عام 2012، حيث تم دمج الرعايا الأجانب المحتجزين بشكلٍ عشوائي مع «مهاجرين غير شرعيين» داخل نظام السجون الليبية. وقد انخفض عدد الرعايا الأجانب المحتجزين في السجون الشرطية بشكلٍ ملحوظ عام 2015–2016، حيث إن السجناء الأجانب كانوا محتجزين عمومًا بشكلٍ عشوائي، بينما تم احتجاز المهاجرين غير الشرعيين في مراكز الاحتجاز الخاصة بإدارة مكافحة الهجرة غير النظامية التابعة لوزارة الداخلية.

ومن الموصوب بشدة أن يتم النظر إلى الرعايا الأجانب باعتبارهم مشكلة إدارية سيئة في السجون الشرطية، وينبغي وضع استراتيجيات ملائمة، بما في ذلك تعيين حراس متخصصين أو أخصائيين اجتماعيين لضمان قدرة السجناء على ممارسة حقوقهم وأن يكون بإمكانهم الوصول إلى مترجمين فوريين، وينبغي إصدار توجيهات واضحة لإدارة السجون فيما يتعلق بوقت وفير أماكن إقامة السجناء الأجانب والعمل على الحد من التمييز ضدهم.

## الخاتمة

عندما بدأ موظفو الأمم المتحدة للسلام في زيارة السجون الليبية في عام 2012، تحدثوا مع مديري السجون الذين كانوا يتولون مناصبهم لأول مرة، وكانوا يتطلعون إلى خطط طموحة لإصلاح نظام السجون ليكون مناسبًا للعديد من السنوات المقبلة. وبعد مرور خمس سنوات على بداية الثورة الليبية، توقفت معظم تلك الخطط، وتقدمت مسيرة السجون الليبية بشكلٍ ملحوظ إلى الوراء. ويعاني نظام السجون في ظل انعدام الأمن السياسي المستمر والقيود الشديدة المفروضة على الميزانية ونقص الموارد والتدريب غير الكافي للموظفين الذين يفتقرون إلى الخبرة.

ويشعر العديد من مسؤولي مديرية السجون المخلصين في جميع أنحاء البلاد بالإحباط من جهود وفير الرعاية الأساسية للسجناء وإقامة السجون الآمنة في ظل الظروف الصعبة. وما زالت السجون الأخرى تعمل بمشاركة كبيرة من جماعات مسلحة شبه رسمية، رغم خضوعها اسميًا لوزارة العدل. وتأثرت إدارة هذه السجون وأوضاع الاحتجاز بها بشدة بالانقسام السياسي الليبي. وعلاوة على ذلك، انتشرت على نطاق واسع ممارسة احتجاز الأشخاص خارج نظام العدالة الجنائية، سواء من قبل جماعات مسلحة أو الدولة أو غيرها، منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 2014، مع روايات موثوقة فيما يتعلق بالاحتجاز السري والحبس الانفرادي وحالات الاختفاء والإيذاء البدني والنفسي والتعذيب الذي يحدث في جميع أنحاء ليبيا.

ويعاني نظام السجون الليبية من أجل البقاء على مدى السنوات الثلاث الماضية، وانتظرت عودة حالة السلام والقرار إلى البلاد حتى يتمكن الليبيون من إلى حكومة شرعية ووحدة قادرة على وضع حد لنزاع الأهلي الدائر وخلق بيئة آمنة لإصلاح السجون بشكلٍ كبيرًا وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة. وفي ظل هذه الظروف، يجب ألا تُعطى الأولوية المحلية والدولية الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه إصلاح السجون والسيطرة عليها من قبل السلطات المتسقة وأن تقرار سيادة القانون، كما يجب ألا تُعطى قيادة الشرطة القضائية مديرية السجون في ليبيا أهمية دور هم في تلك العملية أو أثر الإصلاحات المتوسطة ذات النطاق الأضيق التي تتم داخل مجتمعاتهم. وهذا، فضلاً عن أن الدعم المحلي والدولي أمر ضروري أيضًا من أجل تعزيز قدرة مسؤولي السجون الذين يعملون على الخطوط الأمامية لتنفيذ خطط للإصلاحات المستقبلية. وقد استعرض هذا التقرير التحليلات الموضوعية التي تناولت المجالات الأساسية والمهمة التي تم إيجازها أدناه.

**"إذا كانت السجون بمثابة انعكاس للمجتمع...فيجب علينا بناء نظام للسجون لليبيا الحرة والديمقراطية".**

وفي عام 2012، علّق أحد السياسيين من البرلمان الليبي قائلاً: »إذا كانت السجون بمثابة انعكاس للمجتمع... فيجب علينا بناء نظام للسجون لليبيا الحرة والديمقراطية«. ويجب أن يتجاوز النظام السياسي والنظام القانوني الذي يدعم السجون الحالية ويخلق مساحة تنمو فيها مثل هذه النماذج مرة أخرى.

## التوصيات

### الإطار القانوني والتنظيمي

- الاضطلاع بمراجعة شاملة للعديد من الأطر القانونية وإصلاحها، بما في ذلك قانون السجون الليبي، والقانون رقم )5( لسنة 2014 بشأن تحديات التنظيم القضائي، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون تنظيم السجون والإدارة العامة للسجون، وذلك بهدف توحيد الأحكام المتعلقة بالسجون وتحسين الامتثال للمعايير الدولية، وإلغاء أي أحكام تتعارض مع هذه المعايير، وإدراج أحكام جديدة حسب الضرورة.

### الهيكل التنظيمي

- تطوير وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات التنظيم الشرطي القضائي، بما في ذلك مهام الإدارات المركزية والإقليمية وواجباتها، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالسجون.
- إدراك الحاجة إلى إنشاء وحدة شرطة قضائية مؤسسية في النيابة العامة، مسؤولة عن الإشراف على جميع أماكن الاحتجاز، وتكون مستقلة عن الأجهزة الأمنية والعسكرية.
- تعديل أحكام القانون رقم )5( لسنة 2014 بشأن تحديات التنظيم القضائي، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

### قضايا التوظيف والدمج

- مراجعة أعداد العاملين في السجون ومؤهلاتهم وتدريبهم.
- تحديد أدوار العاملين في السجون ومسؤولياتهم وتوضيحها، بما في ذلك تعزيز الانضباط الإداري والمساءلة عن الانتهاكات.
- سرعة تعيين العاملين في السجون الذين تم تدريبهم.
- العمل على تحقيق التوازن بين الجنسين في القوى العاملة في السجون، بما في ذلك من خلال تعيين المزيد من النساء.
- تعزيز الأمن الوظيفي للعاملين في السجون من خلال ضمان حصولهم جميعًا على عقود عمل رسمية وتوفير الحماية الاجتماعية.
- العمل على تحسين الرواتب والمزايا للعاملين في السجون، بما في ذلك بدل المخاطر، وتعويض العمل الإضافي، وتوفير التأمين الصحي.

### الأمن

- سرعة إصدار تعليمات بحظر استخدام الأسلحة النارية داخل مجمّعات السجون. ويجب حظر الأسلحة النارية داخل مجمّعات السجون حظرًا تامًا، وألا تُستخدم إلا في حالات الدفاع عن النفس أو لمنع الهروب الوشيك.
- الاضطلاع بمراجعة شاملة لأنظمة الأمن الداخلي والخارجي، بما في ذلك تحديد أدوار ومسؤوليات الموظفين العاملين في السجون وسلطاتهم، وتوحيد إجراءات الأمن الداخلي والخارجي، وتدريب العاملين في السجون على إجراءات الأمن الداخلي والخارجي.
- وضع بروتوكولات واضحة للتعامل مع الحوادث الأمنية الداخلية والخارجية، وبروتوكولات تدريب العاملين في السجون على تنفيذها.

## البنية التحتية المادية

- إعطاء الأولوية لإغلاق سجون الاحتجاز السرية وسجون الميليشيات وتحويل سجن الزنتان وسجن القديم وسجن الهدى، ووضع خطط لإجراء عمليات تفتيش عاجلة لأي سجن آخر وزارة السجون والتأهيل والمنافذ الأمنية في أقرب وقت ممكن.
- إجراء مراجعة على كل من المدى المتوسط والمدى البعيد لحالات إعادة التأهيل الحالية، بما في ذلك من خلال مراجعة مدى ملاءمة السجون الحالية، وإجراء تقييمات للاحتياجات على أساس فردي، وإجراء مشاورات بشأن خطط طويلة الأجل لإغلاق السجون وإنشاء مرافق بديلة، وإجراء تقييمات للأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وإجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية المتأثرة.

## نظرة عامة على سجلات السجون وبياناتها

- تسجيل جميع المعلومات المتعلقة بالسجناء والموقوفين، بما في ذلك أسباب الاعتقال والتهم الموجهة والمحاكمات والأحكام والإفراجات، في سجلات مركزية يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل الإدارة المركزية لمكتب النائب العام ووزارة العدل والمحاكم ذات الصلة.
- تعيين موظفين مؤهلين ومدربين تدريباً جيداً في كل سجن لإدارة السجلات والبيانات، وتوفير التدريب المستمر لهم.

## المحاكمة وفق الأصول القانونية والسجناء غير المحكومين والإفراجات

- الإدارة السريعة والمنهجية لملفات القضايا المتراكمة المتعلقة بالنزاع منذ ثورة 2011.
- معالجة مشكلة حالات الاحتجاز دون محاكمة خارج نظام العدالة الجنائية من قبل الجماعات المسلحة الليبية التي تحتجز أشخاصاً لديها.
- إجراء مراجعة لإجراءات الإفراج المشروط في السجون الليبية، بما في ذلك النظر في اتخاذ تدابير مؤقتة مثل إقامة محاكم متنقلة لتسريع وتيرة القضايا المتراكمة.

## استخدام زنازين العزل

- مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة باستخدام زنازين العزل وتوحيدها بما في ذلك عمليات التفتيش والمراجعة والملاحظة الطبية والمراقبة.

## التواصل مع السجناء

- تحسين إجراءات تشاور السجناء وتقديم الشكاوى.
- تضمين أقسام الحماية على الأقل واحداً من مراكز الاحتجاز الرئيسية في كل منطقة، فضلاً عن أقسام النساء والأحداث.

## الإقامة

- تجنب الاكتظاظ في السجون التي تتطلب أعلى المعايير الدولية، بما في ذلك بناء سجون جديدة، كما ينبغي وضع خطط طويلة الأجل لأماكن الاحتجاز المؤقت في حالات الطوارئ لتخفيف الاكتظاظ في السجون على المدى القصير.
- النظر في اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الاكتظاظ في السجون من خلال الترحيلات والإفراجات.

- دراسة عن الإمكانيات والتحديات التي تواجه مستويات الفروع المختلفة من السياسة الجنائية لمعالجة الاكتظاظ في السجون ومستويات الطاقة الاستيعابية المخصصة للسجون.

## الأنشطة الترفيهية وممارسة الأنشطة الرياضة والتعليم والعمل

- على المديين المتوسط والطويل، دعم الظروف التي تمكن السجناء من المشاركة في برامج الأنشطة الترفيهية ومواسم الأنشطة الرياضية وتوعية المجتمع المحلي والمشاركة في الأنشطة الدينية.
- على المديين المتوسط والطويل، وضع استراتيجيات واضحة فيما يتعلق بالأنشطة الترفيهية ومواسم الأنشطة الرياضية وتوعية المجتمع المحلي، مع مراعاة التفاوت في أعداد السجناء والاختلافات البنيوية الأساسية في ظروف المؤسسات ومستويات ظروف السجون.

## الطعام ومياه الشرب

- مواجهة مشكلات انعدام الأمن الغذائي الناشئة عن الفساد وسوء الإدارة في توفير الغذاء للسجناء.
- التحقيق في ادعاءات انتهاك الحق في الغذاء وتوفير الحماية للسجناء من سوء التغذية.
- سرعة معالجة مشكلات تفويض المياه الشرب في السجون وضمان توفير المياه بشكل دائم وسجن المرجان في السجون المزدحمة.

## المياه والصرف الصحي والكهرباء

- معالجة مشكلات الصرف الصحي والمرافق الصحية المتعلقة بمستويات السجون.

## إمكانية الحصول على الرعاية الصحية

- صياغة استراتيجيات وبروتوكولات واضحة بشأن تفويض الخدمات الطبية للسجون بالتعاون مع وزارة الصحة، ومواجهة العجز الحاد في الأدوية والمعدات الصحية.
- في حين يتعين على السجون أن تجعل المرافق الطبية متاحة للسجناء بشكل مستمر وفي حالة الطوارئ عن طريق الإحالة، يجب على السجناء أيضًا أن يتحملوا مسؤولية الإبلاغ عن أي مخاوف صحية أو أعراض مرضية، وفي حالة ملاحظة علامات تدل على إساءة معاملة أو تعذيب أو سوء تغذية أو مشاكل تتعلق بالنظافة الشخصية.

## الزيارات والاتصال بالعالم الخارجي

- تنظيم مكالمات الزيارات الخارجية للسجناء ومواعيدها.
- ضمان الوصول إلى المحامي دون تأخير أو وجود حراس أو الحصول على إذن صريح من النائب العام أو القاضي، فضلاً عن تعديل المادة 51 من قانون رقم 5، والتي تتعارض مع المعايير الدولية في هذا الصدد.

## سجناء الفئة الخاصة

- النساء الحوامل والسجينات من السجناء الذين يعانون من أمراض خطيرة أو الذين يعانون من أمراض خطيرة في السجون المخصصة للنساء.

- لسامسنون: إجراتاقي يمعلدلاسجناءاليمنيداخلمنظومةالسجون ووضعخطةجابة لإداريقيمعلىالضايقلاسيمثلتفويرالخدمةالتطبيةالسكالمناسب.
- الأحداث: إجراء مراجعة عاجلة لحالات جميع الأحداث المحتجزين داخل السجون الشرطة لقضائية. وتوفير أنالشرطةلقضائيةلاتملكسلطةلإيجازالأحداث وأنه يجب على فالنيابةالعنسجالأحداثفيأقربوقتممكن، إما من خلالتحويلهمإلى سجنٍ مختصلهمأوتحتسلطةالخدماتالاجتماعيةأوتحتوصايةعائلاتهم.
- الرواياالأخيرةعنالاستخدامالمتزايدلمنشآتمؤقتةلإدارةشؤونالسجناءالأجانب داخل منظومةالسجون، معإقرارالمسؤولينالليبيينبالأخطارالمحتملةلهذهالسياسة على السجناءالأجانب. وإصدارتوجيهاتواضحةلإدارةالسجونفيمايتعلقبتفويضالسكالمناسب وأهمية ضمانامتثالهذهالمنشآتلمعاييرالسجونالدولية.

## ملاحظات

1. لسهولة القراءة فإن المصطلح الوارد في هذا التقرير هو «سجن» أو «سجين» وليس «مركز احتجاز» أو «محتجز». ويُطلق على الشخص المحتجز لدى الشرطة «محتجز» إذا كان من الواضح أنه لم تتم إحالته بعد.
2. تُعرف أجهزة الشرطة القضائية عامة، وهو المصطلح المستخدم في هذا التقرير.
3. منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW)، التقرير العالمي 2011 – ليبيا، www.hrw.org/world-report/2011/country-chapters/libya.
4. Stuart Franklin, "Abu Salim: Walls That Talk," *Guardian*, September 30, 2011, www.theguardian.com/world/2011/sep/30/mass-grave-libya-prison-abu-salim.
5. قام الفريق المشترك بزيارة سجون الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل في طرابلس وضواحيها في يناير 2012. وشارك في الزيارة ممثلون عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وسفارات الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. وقبل الزيارة، أرسل الفريق المشترك إلى الوزارة قائمة بالسجون التي يرغب في زيارتها. وقد أبلغ الفريق المشترك أن الوزارة لم تكن على علم بالعديد من السجون التي طلب الفريق زيارتها، وأنها لم تكن قادرة على ضمان وصول الفريق إلى بعض السجون التي كانت تحت سيطرة الميليشيات. وقد أدى هذا إلى تقليص عدد السجون التي زارها الفريق المشترك. وقد أجرى الفريق المشترك زيارات لاحقة لسجون الشرطة القضائية في عامي 2012 و2015–2016.
6. كان لهذه الإعادة للعمل لوزارة العدل تداعيات مهمة على الإشراف على السجون التي كانت موجودة عند انهيار نظام القذافي، ودُمجَت مع وزارة الأمن العام خلال الإصلاحات التي أجريت في أوائل عهد القذافي، وتم إصلاحها في عام 2004.
7. تم تقييم كل سجن من هذه السجون من قبل فريق الزيارة المشترك الذي أنشئ لهذا الغرض.
8. هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2011 – ليبيا.
9. مقابلات مع مسؤولين في وزارة العدل خلال الفترة الممتدة من مايو 2013 إلى يونيو 2013 وفي نوفمبر 2015.
10. مقابلات مع مسؤولين في وزارة العدل في نوفمبر 2012 وفي نوفمبر 2015. وقد أتاحت زيارة أحد مراكز الاحتجاز التي قام بها الفريق المشترك في عام 2012 فرصة للتحدث إلى السجناء بشكل خاص.
11. نفس المرجع.
12. Kareem Fahim, "Rebels Yank Open Gates of Infamous Libyan Prison, Seeking Clues to a Massacre," *New York Times*, September 1, 2011.
13. على الرغم من أن سجن طرابلس المركزي كان يُعرف في السابق باسم سجن أبو سليم، فإن السجن الذي يُعرف حاليًا باسم «سجن أبو سليم» هو سجن مختلف تمامًا يقع على بعد عدة كيلومترات من سجن طرابلس المركزي. ويُدار سجن أبو سليم حاليًا من قبل جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وهو جهاز تابع لوزارة العدل.
14. انظر: Fiona Mangan and Christina Murtaugh with Ferdaouis Bagga, *Security and Justice in Post-Revolution Libya: Where to Turn?*, Peaceworks no. 100 (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, 2014).
15. هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2011 – ليبيا، www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/libya؛ مقابلات مع ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وسفارات الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، طرابلس، ليبيا، يناير 2013 وفترات متقطعة من مايو 2013 إلى يونيو 2013.
16. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، نوفمبر 2015.
17. عداد الجثث الليبي Libya Body Count هو موقع إلكتروني مستقل يجمع تقارير وسائل الإعلام المحلية، ويُذيع عن وقوع الوفيات في ليبيا، وهو متاح على الإنترنت على العنوان التالي: www.libyabodycount.org. يُرجى ملاحظة أن عداد الجثث لا يتضمن جميع الوفيات أحداث العنف في ليبيا، سواء كان هناك أسباب تتعلق بالنزاع أو بسبب جرائم أخرى.
18. انظر: Mark Shaw and Fiona Mangan, *Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses*, Peaceworks no. 96 (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, 2014).
19. المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ديسمبر 2015 (المفوضية السامية لحقوق الإنسان: مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في يوركو: «ليبيا: على الأمم المتحدة أن تحقق في الانتهاكات المرتكبة في غرب ليبيا وتعرضها على المحكمة الجنائية الدولية»، 17 يونيو 2015).
20. نشرت هذه الأشرطة على شبكة فيسبوك من قبل مجموعة تطلق على نفسها اسم «الإدارة العامة للسجون وإصلاحها» بين عامي 2012 و2014. وتم تحديد موقع السجون في عام 2012 في تقرير للأمم المتحدة. وقد أشار التقرير إلى أن إصلاح السجون مع مسؤولي وزارة العدل في الشرطة القضائية في عام 2013. وقد أشار التقرير إلى أن إغلاق السجون يتعذر بسبب انعدام الأمن. وتم تحديد موقع السجون التي ظهرت في الأشرطة خلال عام 2012-2013. وتم تحديد موقع السجون التي ظهرت في الأشرطة مع مديري السجون في عام 2014 في مشاورات أجرتها شركة استشارات (STATT Consulting) في عام 2014. وقد أشار التقرير إلى أن الأطراف المتحاربة في ليبيا قد استولت على السجون خلال عام 2012 – 2015 في مشاورات أجرتها شركة عمل للاستشارات في عام 2015 لصالح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) حول السجون في ليبيا في عام 2015.
21. قانون رقم (5) لسنة 1373 هـ-2005 في شأن مؤسسات الإصلاح، انظر www.security-legislation.ly/node/31427.
22. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) هو الوكالة الرائدة في مجال الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. وقد أصدر المكتب «مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن معاملة السجناء» خلال عام 1990.

23. واجهت الدول الأخرى التي قدمت من الحكام بادي إلى دي قاطي حديات مماثلة؛ حيث كانت القوانين مختلفة من حيث الطريقة التي تُوازن بها بين الحاجة إلى وقاية المواطنين من الأضرار المحتملة من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى. وفي بعض الحالات، أدى هذا التوازن إلى تقييد حقوق الإنسان بشكل مفرط. وفي حالات أخرى، أدى إلى تقييد حقوق الإنسان بشكل غير كافٍ. وفي حالات أخرى، أدى إلى تقييد حقوق الإنسان بشكل مفرط وغير كافٍ في آن واحد.

24. مقابلة مع عضو الوفد التابع للأمم المتحدة للسلام في ليبيا، في يوم 15 نوفمبر 2015.

25. قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا)، لعام 2015.

26. كان هناك عدد من آليات الإحالة التي تم إنشاؤها بموجب «حالات خاصة» لهذه الأسباب، على سبيل المثال، سجن بوسليم في طرابلس الذي ظلت السيطرة عليه من جانب جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية، فضلاً عن منشآت الاحتجاز في أماكن مختلفة من الدولة.

27. حُدِّدت مواقع مقرات الشرطة القضائية في مدينة وزارة العدل رقم 1960 لسنة 2013 «في شأن تنظيم الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة القضائية».

28. عُلِّق سجن الحوض أواخر 2013 – أوائل 2014. وأُدرِج معهد الولايات المتحدة للسلام هذا السجن – الذي كان مدرجاً في قائمة الأمم المتحدة للمرافق التي تحتاج إلى إصلاح عاجل في تقرير عام 2012. وأُغلِق تماماً في عام 2014، حسب ما قاله مسؤول في وزارة العدل، لكن تقارير إعلامية أخرى، منها تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، أشارت إلى أن السجن ظل مفتوحاً حتى عام 2015 على الأقل.

29. تم تأسيس وزارة الدولة لشؤون حقوق الإنسان بموجب قرار رئاسة الوزراء رقم 5 لسنة 2005، ولم يتم تفعيلها حتى عام 2012.

30. المواد 5 إلى 7 و19 من القانون رقم 10 لسنة 2005، والمواد 14-25 من اللائحة التنفيذية لهذا القانون نفسه.

31. مقابلات مع عضو الوفد التابع للأمم المتحدة للسلام مع مصطفى القليب، وزير العدل، في طرابلس في سبتمبر 2015، ومع مدير الشرطة القضائية، اللواء محمد الشهيبي في طرابلس في سبتمبر 2015. وقُدِّمت خطط الأمم المتحدة للعام الوطني لعام 2015.

32. مقابلات مع عضو الوفد التابع للأمم المتحدة للسلام في نوفمبر 2012 ونوفمبر 2015.

33. في مقابلات مع الثوار ومع عدد من وزارة الدولة لشؤون حقوق الإنسان، أجرى المركز الدولي للدراسات السجون «دورة تدريبية على خطاط الاستجواب»، ورحلات دراسية من وزارة الدولة لشؤون حقوق الإنسان إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تونس، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للسلام، ومُوِّل المدربون الوطنيون من قِبل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهولندا وغيرها من الدول.

34. القانون رقم 10 لسنة 1992 بشأن الأمن الداخلي وتعديلاته، يمكن الاطلاع على نسخة باللغة الإنجليزية من القانون رقم 10 (والعديد من القوانين الأخرى في قطاع الأمن الليبي) على موقع أمريكان سنتر للقانون الدولي في جامعة سانت أندروز على الرابط: www.security-legislation.ly/.

35. مقابلة مع عضو الوفد التابع للأمم المتحدة للسلام مع عضو هيئة التدريس في كلية القانون في جامعة بنغازي في يونيو 2015.

36. تقرير منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان للصادرات عن انتهاكات بالجملة: الاعتقالات التعسفية والتعذيب في غرب ليبيا (منظمة العفو الدولية: حقوق الإنسان، 2015)؛ تقرير منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان للصادرات عن انتهاكات بالجملة: الاعتقالات التعسفية والتعذيب في غرب ليبيا (منظمة العفو الدولية: حقوق الإنسان، 2015).

37. القاعدة رقم 1 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

38. عُذِّب في سجن الجويدة في طرابلس ومات في مركز الشرطة القضائية في غرب طرابلس في أغسطس عام 2015.

39. Saber Ayyub, "Tajoura Escaped Prisoners Recaptured Say Justice Authorities in Tripoli," *Libya Herald*, December 17, 2015.

40. مقابلات مع عضو الوفد التابع للأمم المتحدة للسلام مع مسؤولي الشرطة القضائية والأمن في بنغازي على مدى أعوام، 2012، 2013، 2015.

41. British Broadcasting Corporation (BBC), "More Than 1,000 Inmates Escape from Libyan Jail," *BBC News*, July 27, 2013. www.bbc.com/news/world-africa-23479913.

42. انظر تقرير منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان للصادرات عن الوحشية: داعش يعدم العشرات في سرت الليبية"، 18 مايو 2016، www.hrw.org/news/2016/05/18/libya-isis-executed-dozens-newest-stronghold؛
"Inside Former IS-Held City in Libya: Secret Prisons, Bomb Workshops," *Middle East Eye*, June 27, 2016, www.middleeasteye.net/news/inside-former-islamic-state-Libya-secret-prisons-suicide-bomb-workshops-1349638862.

43. القاعدة من 47 إلى 49 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

44. مقابلات مع عضو الوفد التابع للأمم المتحدة للسلام في نوفمبر 2012.

45. انظر القاعدة رقم 6 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

46. تعتبر الحق في محاكمة عادلة حقاً أساسياً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، انظر المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما هو منصوص عليه أيضاً في المواد 3 و7 و26 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

47. تقرير منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان للصادرات عن انتهاكات بالجملة: الاعتقالات التعسفية والتعذيب في غرب ليبيا (منظمة العفو الدولية: حقوق الإنسان، 2015)؛ تقرير منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان للصادرات عن انتهاكات بالجملة: الاعتقالات التعسفية والتعذيب في غرب ليبيا (منظمة العفو الدولية: حقوق الإنسان، 2015).

48. تعتبر الحق في الحماية من التعذيب حقًا أساسيًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. انظر المادة 10( من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما هو منصوص عليه أيضًا في المواد 3 و7 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو أحد الصكوك الأساسية الثلاثة للقانون الدولي لحقوق الإنسان المعروف باسم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

49. انظر القاعدة رقم 42( من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية.

50. انظر الملاحظات الختامية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن التقرير الدوري الأول المقدم من ليبيا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الوثيقة رقم CCPR/C/LBY/CO/1، 15 نوفمبر 2007، انظر أيضًا تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: ليبيا: الأجانب والمهاجرون واللاجئون ضحايا الاعتقال التعسفي والاستغلال، منظمة العفو الدولية، رقم MDE 19/2578/2015، 15 ديسمبر 2015(

51. انظر القاعدة 22-23( من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية التي تنص صراحة على أن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم يجب أن يتمتعوا بالحماية التي توفرها هذه القواعد، بغض النظر عن الحاجة إلى إثبات الضرر.

52. من بين 2,876 سجينًا تم تحريرهم في عام 2015: سجن جودايم 1,000 سجين، وسجن زنتان 1,000 سجين، وسجن الجديدة 876 سجينًا، وسجن الرجبان 100 سجين، وسجن الكويفية 100 سجين، وسجن الرويمي 100 سجين، وسجن الأحداث 100 سجين، وسجن النساء 100 سجين، وسجن الجديدة 100 سجين، وسجن الرجبان 100 سجين، وسجن الكويفية 100 سجين، وسجن الرويمي 100 سجين، وسجن الأحداث 100 سجين، وسجن النساء 100 سجين.

53. نشرت مسألة الطعام المقدم للسجناء على نطاق واسع في وسائل الإعلام الليبية في أعقاب تقرير أعدته وكالة الأنباء الليبية في 27 يونيو 2016. للاطلاع على تحليل مفصل لهذه القضية، انظر:
"Police Threaten to Release Prisoners over Unpaid Food," *Libya Herald*, June 27, 2016, www.libyaherald.com/2016/06/27/police-threaten-to-release-prisoners-over-unpaid-food-bills-demand-immediate-presidency-council-action/.

54. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، المرافق الصحية في السجون: دليل عملي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، سويسرا، 2012(.

55. انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المرافق الصحية في السجون: دليل عملي، الفصل الثالث.

56. انظر المادة رقم 5( من القانون رقم 5 لسنة 2005( بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

57. انظر على سبيل المثال:
A. S. Elhwuegi et al., "Cross-sectional Pilot Study about the Health Status of Diabetic Patients in City of Misurata, Libya," *African Health Sciences*, 12, no. 1 (March 2012), www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3462506/.

58. منظمة الصحة العالمية/أوروبا، «الإعلان الختامي لاجتماع الصحة قبل السجون جزءًا من الصحة العامة»، الذي تم تبنيه في مؤتمر وزراء الصحة في موسكو في الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2003.

59. انظر القاعدة 58 )1( من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية.

60. تُعرف أيضًا باسم «قواعد بانكوك». يمكن الاطلاع على هذا الرابط:
www.un.org/en/ecosoc/docs/2010/res%202010-16.pdf.

61. المادة رقم 29( من القانون رقم 5 لسنة 2005(.

62. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، الأمم المتحدة، 2009(، الصفحات من 127–142.

63. المادة 37 )ب( من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، المادة.

64. المرجع نفسه، المادة 37)ج(.

65. المرجع نفسه.

66. انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، الصفحات من 79-98.

## نبذة عن المعهد

معهد الولايات المتحدة للسلام هو مؤسسة مستقلة غير حزبية أسسها الكونجرس وتموّلها أداة فدرالية. وقد أنشئ المعهد بقانون عام ليكون مصدراً للمعرفة المتاحة للعموم حول طرق تعزيز السلام الدولي ومنع النزاعات المسلحة والحد منها. ويعمل المعهد على توسيع نطاق المعرفة المتاحة حول السلام وبناء القدرات اللازمة لتحقيقه، وذلك عن طريق دعم البحوث والتحليل والتعليم والتدريب، وتقديم الدعم للأشخاص والمؤسسات العاملة في مجال منع النزاعات الدولية وإدارتها وحلها.

رئيس مجلس الإدارة: **ستيفن جي هادلي**
نائب الرئيس: **جورج إ. موس**
**الرئيس والمدير التنفيذي**
**جون إن. نيغروبونتي**

## مجلس الإدارة

**ستيفن جي هادلي** (رئيس)، RiceHadleyGates, LLC، واشنطن العاصمة • **جورج إ. موس** (نائب الرئيس)، أستاذ متقاعد للعلوم السياسية، جورجيا الشمالية، واشنطن العاصمة • **جودين أس لي**، المحامي الخاص للرئيس السابق، واشنطن العاصمة • **إيريك إي إدلمان**، وكيل وزارة الدفاع السابق للشؤون الأمنية الدولية، واشنطن العاصمة • **جوزيف إي. روبنيت**، رئيس الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة • **ستيفن دي. كراسنر**، أستاذ العلوم السياسية، جامعة ستانفورد • **جون إيه. لانكستر**، مدير مشروع الدفاع النووي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن العاصمة • **جيرمي إيه. رابكين**، محامٍ ومؤلف، فيرجينيا • **ج. روبنسون ويست**، رئيس مجلس إدارة PFC Energy، واشنطن العاصمة • **نانسي زيلكوين**، نائب الرئيس التنفيذي، مؤسسة روكفلر للأخوين، نيويورك

## أعضاء شرفيون

**جون إيري**، وزير الخارجية السابق • **تيد تونكليتر**، وزير الدفاع السابق • **جريج إف. مالتن**، لواء متقاعد في الجيش الأمريكي، واشنطن العاصمة • **نانسي زيلكوين**، رئيس مجلس إدارة معهد الولايات المتحدة للسلام (1991-2005)

[ PEACEWORKS ]

## نبذة عن التقرير

يدرس هذا التقرير منظومة السجون في ليبيا؛ حيث أجرت فرق البحث في معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) بموجب تصريح من وزارة العدل الليبية والشرطة القضائية تقييمين لمنظومة السجون الليبية، وذلك من خلال زيارة منشآت الاحتجاز في جميع أنحاء البلد في عام 2012، ومرة أخرى في الفترة من 2015 إلى 2016 لتقييم الظروف المادية للسجون وبنيتها التحتية ومستوى رفاهية السجناء. ويجمع هذا التقرير نتائج التقييمين ويقارن بينهما مناقشًا السياق الأوسع لقضايا الاحتجاز في ليبيا من خلال التحليل المتمحور حول السجون التي تقع تحت سلطة وزارة العدل وتديرها الشرطة القضائية. وضم فريق تقييم 2012 كلاً من فيونا مانجان، وهي مسؤول برامج أول لدى معهد الولايات المتحدة للسلام، والدكتور مارك شو خبير استشاري. وضم فريق تقييم الفترة 2015 إلى 2016 كلاً من نيك موراي، باحث وصحفي؛ ورامي موسى صحفي؛ وفيونا مانجان. وقدم محمد أبو هروس ترجمة لا تقدر بثمن ودعم لوجستي خلال الزيارتين. وحظيت التقييمات التي تُعد جزء من حقيبة متعددة السنوات حول برامج سيادة القانون والتحول الليبي الذي أجري بعد ثورة 2011 بدعم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القانون الدولية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

## نبذة عن المؤلفين

فيونا مانجان، وهي مسؤول برامج أول لدى معهد الولايات المتحدة للسلام ومركز التحليل التطبيقي عن النزاع والشرق الأوسط وأفريقيا. تركز عملها على إصلاح السجون والجريمة المنظمة والعدالة والمشكلات الأمنية. وهي حاصلة على شهادة علمية من جامعة كامبريدج وكلية كينجز بلندن الجامعية. نيك موراي باحث ميداني وصحفي حر قدم تقارير على نطاق واسع عن الشرق الأوسط وأفريقيا لمطبوعات مثل *McClatchy* و*Vice News* و*Al Jazeera English*. عاش في ليبيا وقدم تقارير عنها طوال عام 2015، وعاد بعد بقائه هناك لمدة سنة قبل ثورة 2011. وهي مؤلفة مشاركة لـ الثورة الليبية وآثارها نشرتها مطبعة جامعة أكسفورد في عام 2015.

صورة الغلاف: صورة غير واضحة لمحتجزين في السجون الليبية. صورة التقطها كريستوفر ولكوسكي.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين وحدهم. ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر معهد الولايات المتحدة للسلام.

**United States Institute of Peace**
**(معهد الولايات المتحدة للسلام)**
2301 Constitution Ave., NW
Washington, DC 20037

هاتف: 202.457.1700
فاكس: 202.429.6063
بريد إلكتروني: usip_requests@usip.org
**موقع الويب: www.usip.org**

بيس وركس تقرير رقم 119، صدرت لأول مرة عام 2016.

الرقم الدولي الموحد: 978-1-60127-619-3

© 2016 معهد الولايات المتحدة للسلام

بالاعتماد على دراسات أجراها فريق من الباحثين الليبيين، تدرس هذه المذكرة الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في الفترة من عام 2012 إلى 2015 لإصلاح قطاع العدالة الجنائية في ليبيا. وتصف المذكرة الجهود التي بذلتها البعثة لدعم نظام العدالة الجنائية الذي انهار بعد ثورة 2011 التي أطاحت بالنظام السابق. وتحلل المذكرة الأسباب التي أدت إلى فشل هذه الجهود، وتقدم توصيات للمجتمع الدولي بشأن كيفية تعامله مع الأزمة الليبية المستمرة. وتخلص المذكرة إلى أن الجهود الدولية لإصلاح قطاع العدالة الجنائية في ليبيا فشلت لأنها تجاهلت الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحكم عمل نظام العدالة الجنائية. وتوصي المذكرة بأن تعالج الجهود المستقبلية الأسباب الجذرية للصراع في ليبيا، وأن تعطي الأولوية لبناء الثقة بين المواطنين والدولة، وأن تعتمد على فهم عميق للسياق المحلي. وتوصي المذكرة أيضًا بأن تركز الجهود على تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال الصراع. وتحذر المذكرة من أن الجهود الدولية لإصلاح قطاع العدالة الجنائية في ليبيا ستفشل ما لم تعالج الأسباب الجذرية للصراع في ليبيا، وما لم تعتمد على فهم عميق للسياق المحلي.

## مطبوعات أخرى لمعهد الولايات المتحدة للسلام

- *Tribe, Security, Justice, and Peace in Libya Today* by Peter Cole and Fiona Mangan (Peaceworks, August 2016)
- *Policing Libya: Form and Function of Policing Since the 2011 Revolution* by Peter Cole and Fiona Mangan (Peaceworks, August 2016)
- *Peacebuilding in Libya: Cross-Border Transactions and the Civil Society Landscape* by Sherine N. El Taraboulsi (Peace Brief, June 2016)
- *Prisons in Yemen* by Fiona Mangan and Erica Gaston (Peaceworks, March 2015)